فريق العدالة والتنمية

قانون المالية لسنة 2014

التحدي
والإصلاح
والتوازن

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية

فريق العدالة والتنمية

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية

قانون المالية لسنة

2014

التحدي والاصلاح والتوازن

دورة أكتوبر 2013

السنة التشريعية الثالثة : 2013 - 2014

الولاية التشريعية التاسعة : 2011 - 2016

الفهرس

تقديم **6**

I. مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية خلال الجلسة العامة **8**

1. مداخلة د. عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية: الشق السياسي 9
2. مداخلة النائب عبد العزيز عماري : الشق الاقتصادي 45
3. كلمة د. عبد الله بووانو في إطار القراءة الثانية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2014 74
4. مداخلة النائب يوسف غربي - الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج- 83
5. مداخلة النائب رشيد عبد اللطيف - الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة- 91
6. مداخلة النائب محمد بنعبد الصادق - العدل والتشريع وحقوق الانسان- 100
7. مداخلة النائبة حكيمة فصلي - المالية والتنمية الاقتصادية- 111
8. مداخلة النائب يونس مفتاح - القطاعات الاجتماعية- 118
9. مداخلة النائب جمال المسعودي - القطاعات الإنتاجية - 128
10. مداخلة النائب أحمد صدقي - البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة- 140
11. مداخلة النائب محمد بوشنيف - التعليم والثقافة والاتصال - 151

II. قراءة فريق العدالة والتنمية لمقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2014 **162**

1. الاستعدادات القبلية للفريق قصد مدارسة مقتضيات مشروع قانون المالية 2014 163
   أ. الأيام الدراسية 163
   ب. اللقاءات التشاورية لشعب فريق العدالة والتنمية 164

2. مناقشة فريق العدالة والتنمية لمشروع قانون المالية 2014 داخل اللجان الدائمة 165
ت. الحضور والغياب 165
ث. المناقشة داخل اللجان الدائمة 167

III. تعديلات فرق ومجموعتا الأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2014 **210**

VI. تعديلات فرق ومجموعتا الأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2014 - قراءة ثانية **230**

خاتمة **234**

تقديم

بعد أن استحقّ قانون المالية برسم سنة 2013 وصفه بقانون الأمل والثقة والتنمية والتضامن، يأتي قانون المالية برسم سنة 2014 ليستحقّ وصفه بقانون التحدّي والتوازن.

وإذ يشكل هذا القانون ثالث قانون للمالية تتقدّم به الحكومة في ولايتها الحالية، فإنه يعتبر أول قانون للمالية تأتي به الحكومة في نسختها الثانية المعلَن عنها في أكتوبر 2013، وهو القانون الذي جاء في سياق طبعته تحديات على مستوى الظرفية السياسية والاقتصادية التي أفرزته، ولعلّ أبرزها إعداده وإحالته على البرلمان في الآجال الدستورية ممّا خيّب ظنّ من كان ينتظر إخفاق هذه الحكومة في هذا الباب، كما استحقّ قانون مالية 2014 وصفه بـ «قانون التحدي» لأنه سعى إلى الحفاظ على رصيد الثقة التي بناها المغرب مع المؤسسات المالية الدولية.

وأما وصفه بـ « قانون التوازن » فلأنه كسب رهان استدامة التوازن بين هاجس المحافظة على الاستقرار الماكرو اقتصادي، وبين الاستجابة للمطالب الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية، حيث استمر في ترسيخ الثقافة التضامنية من خلال مساهمة الفئات الاجتماعية الميسورة لدعم الفئات والشرائح الأكثر عوزا، وغير ذلك من الإجراءات ذات البعد الاجتماعي التضامني.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يميّز قانون مالية 2014 أنه جاء في ظرفية إقليمية عرفت محاولات حثيثة لإرباك مسار التحول الديمقراطي وإجهاض حلم الشارع العربي في الإنعتاق والتحرّر من عقليات الفساد والاستبداد التي جثمت على صدور الشعوب العربية لعقود خلت، ورغم محاولات البعض، بشكل متعسف، إسقاط ما وقع ببعض الدول العربية، من تراجعات وتطاحنات، على الساحة السياسية الوطنية رغبة منهم في العودة بالمغرب إلى مرحلة ما قبل سنة 2011، إلا أن النموذج المغربي أثبت مرة أخرى مناعته، ولا أدلّ على ذلك من إعادة تشكيل الحكومة التي أبانت مكوناتها من الأغلبية الجديدة عن تمتّعها

بقدر عالٍ من النضج السياسي الذي يقوم على المصلحة العليا للبلد كأساس لتوافق أطياف النسق السياسي المغربي.

وكما كان يسجّل فريق العدالة والتنمية حضورا نوعيا ومتميّزا في مناقشة مختلف قوانين المالية المعروضة على البرلمان، عرفت مناقشة قانون المالية برسم سنة 2014 انخراطا إيجابيا من طرف نواب ونائبات الفريق في مناقشته، مستأنسين في ذلك بالوثائق المصاحبة له، والتي عكست بشكل واضح سعي الحكومة إلى تكريس الشفافية وخدمة المواطن من خلال تمكين ممثلي الأمة من مختلف المعطيات والأرقام والوثائق إعمالا لمبدأ الحق في الولوج إلى المعلومة.

ويتضمن هذا الإصدار خلاصة مجهود الفريق في مناقشة قانون المالية لهذه السنة، ويضم مداخلات رئيس الفريق في الجلسة العامة د.عبد الله بووانو والتي تناولت الشق السياسي، إضافة إلى مداخلته خلال مناقشة مشروع هذا القانون في القراءة الثانية، ومداخلة النائب ذ.عبد العزيز عماري باسم الفريق في الشق الاقتصادي، إضافة إلى مداخلات نواب ونائبات الفريق باسم شعَب البنيات الأساسية، والقطاعات الإنتاجية، والداخلية، والعدل والتشريع، والخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، والمالية والتنمية الاقتصادية، والتعليم والثقافة والاتصال، والقطاعات الاجتماعية.

كما يضُم هذا الإصدار قراءة فريق العدالة والتنمية لمقتضيات مشروع قانون المالية رقم 110.13 لسنة 2014، ولمحة عن الاستعدادات القبلية للفريق لمدارسة مقتضيات مشروع هذا القانون، وخلاصة الأيام الدراسية واللقاءات التشاورية لشُعب الفريق، وكذا خلاصات مناقشة فريق العدالة والتنمية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 داخل اللجان الدائمة، إلى جانب التعديلات التي تقدّم بها فريق العدالة والتنمية على هذا المشروع.

I . مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية خلال الجلسة العامة

1. مداخلة الدكتور عبد الله بووانو
رئيس فريق العدالة والتنمية
- الشق السياسي -

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

يشرفني أن أتقدم أمامكم بمداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية لسنة 2014. واسمحوا لي أن أتقدم باسم الفريق بتهنئة السيد وزير الإقتصاد والمالية على الثقة الملكية بتعيينه على رأس هذه الوزارة، وهي مناسبة كذلك لتجديد التهنئة لكل الوزراء الذين حصلوا على نفس الثقة وأيضا للسيد رئيس الحكومة وقيادات الأغلبية على نجاحهم في اعادة تشكيل الأغلبية حيث أبانوا جميعا عن روح عالية من الوطنية وتقديم المصلحة الوطنية العليا على كل الحسابات الحزبية.

وهي مناسبة للترحيب بفريق التجمع الوطني للأحرار مكونا أساسيا يقوي عضد الحكومة الحالية في نسختها الثانية ويتكامل مع باقي مكونات الأغلبية.

من المؤكد ان لحظة مناقشة مشروع قانون المالية هي لحظة تاريخية تتجدد كل سنة، قانون المالية ما هو إلا حلقة في مسلسل الاصلاح من خلال البرنامج الحكومي الذي يمتد على مدى خمس سنوات بل إذا نظر اليها بعين وطنية استراتيجية فإنها تتجاوز الزمن الحكومي، وتتجاوز الفاعل الحكومي على مركزيته كي تشمل على مستوى المسؤولية كافة الفاعلين السياسيين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع بهيئاته المدنية وعموم المواطنين بوعيهم وتقديرهم.

نقول هذا ونحن ننطلق من أن المهام الكبرى للإصلاح والبناء الديمقراطي مهام مشتركة ومسؤولية جماعية دون ان ينفي ذلك المسؤولية امام الناخبين بالنسبة للذين يتولون المسؤولية الحكومية.

لذلك فان دراسة ومناقشة مشروع القانون المالي لا تكتمل إلا باستحضار السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي، فهو السياق الذي يجعلنا نكون على بينة من الفرص والمخاطر والإكراهات، ومن عناصر القوة وعناصر الضعف في نسيجنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي طبع مرحلة اعداده.

نقول هذا ونهنئ الحكومة على كونها كانت في الموعد وهيأت مشروع قانون

المالية في وقته المحدد رغم الظروف السياسية وظروف اعادة تشكيل الأغلبية والحكومة وما اقتضته من مشاورات من الطبيعي ان لا تكون سهلة في الظروف السياسية العامة، وفي اطار النسق السياسي الوطني والخريطة السياسية التي أفرزها النظام الحالي الاقتراع فهو بذلك يجسد أولى مقومات هذا القانون وهي التحدي.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

لن يفوتنا قبل البدء في تفصيل عناصر مداخلتنا أن نغتنم الفرصة لتهنئتكم مرة أخرى بالمناسبات التالية:

الأولى دخول السنة الهجرية 1435 آملا أن تكون سنة لنهجر الجوانب السلبية في حياتنا العامة، وأن نعمل على بناء مغرب جديد قوامه التعاون والتنافس الشريف لتكريس منطق خدمة الصالح العام ونبذ المصالح الضيقة.

أما الثانية فهي الذكرى 57 لحصول المغرب على استقلاله وهو حدث مليء بالعبر إذ ضحى الآلاف من المغاربة بأرواحهم وأموالهم حتى ننعم نحن بالرخاء والاستقرار ونستغل هذه المناسبة لنقول لمن يستهدف أمننا واستقرارنا بأن المغاربة عصاة على سماسرة الفتنة وأننا سنقف لهم بالمرصاد ولن نترك لهم هامشا لزرع البلبلة وتهديد استقرارنا.

أما الثالثة فهي الاحتفال بالذكرى 50 لانطلاق الحياة البرلمانية، وفي هذا المقام لابد من إجراء تقييم لمسيرة نصف قرن من دخول المغرب إلى عالم التجارب البرلمانية حيث انتخب المغاربة أول برلمان لهم سنة 1963 حيث كانت بحق انطلاقة ديمقراطية رائدة حينها، ابان المغاربة خلالها للعالم عامة على قدرتهم في مجارات الأمم الحديثة في الأخذ بأنماط الأنظمة الديمقراطية وتجاوز مخلفات الفترة الاستعمارية.

وشكل النقاش السياسي خلال تلك الفترة عبر سجالات مهمة لنواب الأمة مجالا خصبا وداعما للتجربة الديمقراطية والحزبية الفتية حينها، إلا أنه وللأسف وبعد سنتين من تلك الانطلاقة تم الاعلان عن حالة الاستثناء ليدخل المغرب فترة

فراغ مطبق أجهز على مكتسبات الرعيل الأول من الديمقراطيين على قلتها، ليتم بعد ذلك تشكيل برلمان صوري تشكيلة و اختصاصات لا يغني ولا يسمن من جوع، لم يكتب له النجاح لأن سليقة السياسيين المغاربة لم تقبل بمسرحية سياسية سمجة لا طعم ولا لون لها، ولم تدم حياة هذه التجربة إلا لأقل من سنتين 1970-1972.

انتظر المغاربة بعد ذلك خمسة سنوات لتنزيل مؤسسات دستور 1972 ليتم تدشين التجربة التشريعية الثالثة التي شكلت حينها انطلاقة محتشمة للتجربة الديمقراطية المغربية مقارنة بما كان لبرلمان 1963 على مستوى تركيبته واختصاصاته، تلتها بعد ذلك التجربة التشريعية الرابعة والتي لم تتميز عن سابقتها في شيء.

وبعد سقوط حائط برلين وتفكك المعسكر الشرقي تأثر المغرب برياح التغيير الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية والعديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء وصوت على دستور 1992 أفرز التجربة التشريعية الخامسة التي لم ترق إلى طموحات المواطن المغربي، ليتم إجراء استفتاء في أقل من أربع سنوات وبالتحديد سنة 1996 أهم ملامحه البرلمانية الرجوع إلى نظام الثنائية البرلمانية كما كان بالنسبة لأول تجربة تشريعية، ليباشر بعد ذلك المغاربة عملية انتخاب مؤسساتهم علهم يجدون في تنزيل مقتضيات دستور 1996 ما يروي عطشهم الديمقراطي، وتمخض عن هذه التجربة ثلاثة ولايات تشريعية السادسة والسابعة والثامنة.

وجد المغاربة أنفسهم بعد ذلك في مواجهة ربيع ديمقراطي عربي تعاملوا معه بحكمة عالية رغبة في الحفاظ على استقرارهم وإصلاحا لأوضاعهم، وكان إعلان ملك البلاد عن إعداد دستور جديد نقطة تحول كبرى هدأت من روع المواطنين وعكست طموحاتهم وآمالهم لتتم مباشرة عملية إصلاحات كبرى شكلت انتخابات 25 نونبر 2011 انطلاقتها، وأفرزت برلمانا جديدا وأغلبية يقودها حزبنا وفق رؤية واضحة لا يختلف عليها أحد من مكوناتها أساسها الاصلاح في ظل الاستقرار و محاربة الفساد والاستبداد وإعطاء المواطن المغربي فرصته ليتذوق ديمقراطية بصناعة مغربية ولكن لا تشوبها ما شابها من اعوجاج لعقود خلت.

والآن ونحن نتواجد في برلمان له من الاختصاصات ما لم يكن لسابقيه حيث سادت العقلنة المطبقة منذ الولاية التشريعية الثانية إذ كان للحكومة دائما الغلبة على المؤسسة التشريعية التي يتم تقييده بأنصبة مضيقة لهامش الحركة سواء في الرقابة أو التشريع، والآن نؤكد على ان هذا الهامش بات أكثر اتساعا وأفرد الدستور

ولأول مرة حقوقا للمعارضة، والمطلوب حاليا هو أن يتحمل كل واحد مسؤوليته في مجال تخصصه وموقعه حتى نحقق للمواطن المغربي ما لم يتم تحقيقه لعقود خلت فالمجال أفسح والإمكانيات متوفرة لبناء نموذج ديمقراطي متكامل تنعم بثماره الأجيال المقبلة، فبعد كسبنا لرهان بناء دولة حديثة قائمة على مؤسسات ذات سلط واختصاصات خلال نصف القرن الماضي، فإن أمامها تحديات ورهانات أخرى وجب كسبها من مثل:

- تغيير صورة البرلمان السلبية والسعي لممارسة اختصاصاته الدستورية
- تحقيق الديمقراطية التمثيلية بفرز نخب سياسية وتخليق وعقلنة المشهد السياسي
- ممارسة الدبلوماسية البرلمانية بقواعدها وآلياتها
- التنزيل الديمقراطي للدستور من خلال القوانين التنظيمية والقوانين الانتخابية والقوانين المتعلقة باختصاصات الجماعات الترابية

والتهنئة الأخيرة التي أتوجه بها إليكم هي بمناسبة قرار الحكومة التخفيض في أسعار البنزين نتيجة إعمال نظام المقايسة والذي لا محالة سيحقق نتائج مهمة لفائدة المواطن والاقتصاد الوطني.

أولا : السياق السياسي الدولي والإقليمي

إن نظرة سريعة في الوضع الدولي والإقليمي تجعلنا نخرج بخلاصات مفادها هشاشة التوازنات الجيو استراتيجية القائمة بين القوى الكبرى في العالم وتزايد التنافس منها لتعزيز وجودها ومناطق نفوذها في العالم، وهي التوازنات التي تأخذ اليوم صورة العودة الواضحة إلى منطق الحروب بالوكالة التي أغلب ساحاتها اليوم المنطقة العربية والإسلامية.

في هذا الصدد أثبتت المنظومة الدولية عجزها عن التدخل في مناطق التوتر وفي حل النزاعات وحماية عدد من الشعوب مما تتعرض له من أعمال إبادة جماعية وجرائم ترتقي إلى جرائم ضد الانسانية.

إن المأساة السورية ما هي إلا ترجمة لهذه اللعبة ولتلك الحرب بالوكالة التي تسعى إلى المحافظة على مناطق النفوذ وضبط التوازنات والتي تؤدي المنطقة ثمنها غاليا من استقرارها ووحدة نسيجها السياسي والاجتماعي والثقافي والديني.

وما يتهدد القطر الليبي من مخاطر التفتت وشبح العنف وعدم الاستقرار يسير في اتجاه فرضيات تتحدث عن سيناريوهات مرسومة وخطط للتفتيت والتجزيئ وشغل للمنطقة بالنزاعات الداخلية والإثنية والطائفية وتنامي كل أشكال وأنواع التطرف والمجموعات الراديكالية المهددة للاستقرار وتزايد التوترات الداخلية والحدودية الشاغلة عن تحديات الدمقرطة والتنمية و تحرير الأرض من الاحتلال والأوطان من التبعية وتيئيس لشعوب المنطقة وسعي لإقناعها بأنه لا جدوى من حراكاتها المتعلقة بالربيع الديمقراطي التي سعت من خلالها إلى استعادة المبادرة وإنهاء مظاهر الظلم والفساد والتخلص من عصور الاستبداد.

وإن قراءة متأنية في التطورات التى عرفتها الآونة الأخيرة في المنطقة تشير بكل وضوح إلى أن هناك محاولة حثيثة لإرباك مسار التحول الديمقراطي واستغلال هشاشة المرحلة الإنتقالية من أجل إجهاض حلم الشارع العربي في التحرر والإنعتاق وإعادة تموقع جديد لقوى الاستبداد وفلولها والانقلاب على كل المكاسب التي تحققت في بعض الدول التي كانت لها رمزيتها في هذا المجال مثل تونس بلاد البوعزيزي الذي أطلق شرارة الحراك الديمقراطي الجديد المتجدد في العالم العربي، وفي مصر قلب العالم العربي وعمقه الاستراتيجي ومنارته الهادية والدالة على المسار العام للتحولات في العالم العربي.

ما تعرفه المنطقة من انقلاب سافر على الشرعية، وعلى الديمقراطية، بفعل أدوات داخلية وتواطؤ خارجي غير خافي ليس إلا تعبيرا عن هذا السعي الحثيث من قبل المتضررين من التحول الديمقراطي وإعادة تنظيم مكونات منظومة الفساد والتحكم لنفسها وعودتها بقوة للواجهة، بعد ان عملت على مجاراة جزئية للحراك الشعبي في العالم العربي وقامت بالتضحية المؤقتة ببعض رموز الديكتاتورية والفساد من اجل التمكين بوسائل جديدة لنظام ديكتاتوري جديد ومنظومة فساد قد تكون أشد من سابقتها.

هذه الموجة من الانقلابات على الثورة والشرعية و من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وضرب أسس دولة الحق والقانون وما ترتب عنها من جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية التي قوبلت بصمت متواطئ أو إدانة محتشمة الدول الغربية والمنظمات الحقوقية إقليميا وجهويا ودوليا تضع الضمير الغربي والإنساني والضمير الحقوقي أمام امتحان عسير حول مدى مصداقية شعارات حقوق الإنسان، وكأن تجريد بلد مثل سوريا من السلاح الكيميائي أهم بكثير مما ترتب عن استخدامه

على الأرض من إبادة جماعية وجريمة ضد الانسانية.

◆ القضية الفلسطينية

يحدث هذا وتتكاثر المآسي في محيطنا العربي والإسلامي وتكاد أن تنسينا مأساة المآسي وأكبر مظلمة تاريخية وهي مظلمة فلسطين وشعبها الذي لا يزال يعاني لما يزيد عن ستة عقود مآسي اللجوء والتشريد والعيش في الشتات ومآسي الحصار في غزة وهذه المرة بيد إخوانه وأشقائه من العرب، ومن ظلم الاستيطان الذي يأكل ما تبقى من فتات ما تركه مخطط التسوية في اوسلو من أرض فلسطين.

إن القدس اليوم تستغيث والمسجد الأقصى في خطر، حيث تصاعدت الأحداث العدوانية على المسجد وعلى رواده وتكررت عمليات اقتحامه من قبل قوات الاحتلال وصار مستباحا للجماعات الدينية المتطرفة وللمستوطنين وصدرت دعوات صريحة إلى تقسيم زمني للمسجد الأقصى بين اليهود والمسلمين كما لم تسلم الكنائس من تلك الاعتداءات فضلا عن الاعتداء على المقابر وتدنيسها والاعتداء على الممتلكات وعمليات التهويد والاستيطان المتواصلة.

إن مسؤوليتنا أجمعين تكمن في التفاعل الدائم مع مستجدات هذه القضية بمواقف رسمية تعكسها المؤسسات التي تملك مشروعية تمثيل أصوات المغاربة بخصوص قضية مصيرية، يتمركز فيها صراع الحق والباطل وصراع العدل والظلم.

إن المؤسسات الرسمية التي تملك حق تمثيل موقف المغرب الرسمي من مستجدات القضية يجب أن تتحرك لدعم مطالب التحقيق في حقيقة اغتيال الرئيس الشهيد ياسر عرفات مسموما بناء على نتائج التحقيق التي أعلنها مؤخرا الفريق السويسري من منطلق التزام المغرب الدائم والمبدئي لدعم القضية بالنظر إلى العلاقات التاريخية التي جمعت المغرب بفلسطين وإلى روابط الأرض والأملاك الوقفية فضلا عن ترؤس الملك لمؤسسة بيت مال القدس الذي نثمن ما تقوم به المؤسسة من عمل هام صامت ومثابر.

إن رصيد العلاقة مع القضية الفلسطينية ومع الشعب الفلسطيني هو رصيد بناه المغاربة جميعا ولا يحق لأحد اليوم أن يوظفه خدمة لأية أهداف غير الأهداف النبيلة التي طالما حركت مشاعر المغاربة تجاه هذه القضية العادلة.

وأقول للمغاربة من هذا المنبر لقد دق ناقوس الخطر الأخير وأهل القدس يستغيثون وقد وجهوا للعرب والمسلمين والمسيحيين وكافة الشرفاء بهذا العالم «النداء الأخير» لإنقاذ القدس وبيت المقدس من تدنيس الصهاينة المغتصبين، والذين صاروا قاب قوسين أو أدنى من هدم هذا البيت بحفرياتهم المزعومة ومناوراتهم اللعينة.

وندعو المجلس الموقر إلى عقد جلسة خاصة حول القدس لمدارسة الوضعية واتخاذ ما يلزم من قرارات وتوصيات واقتراحات في هذا الأمر.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

ثانيا : السياق السياسي الوطني واستهداف النموذج المغربي

تأتي مناقشتنا لمشروع قانون المالية في سياق وطني وإقليمي يتميز بمحاولات لاستهداف نموذجنا المغربي في الإصلاح وفي الاستقرار سياق يعرف تماديا من قبل جيراننا على الحدود الشرقية في استهداف وحدتنا الترابية ووحدتنا الوطنية، سياق يقتضى منا درجة من اليقظة والتعبئة والوحدة الوطنية.

ولقد شكل الشريط المنسوب لما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي نموذجا حيا لذلك الاستهداف.

وقد كان موقف حزبنا في البلاغ الصادر عن الأمانة العامة بعد اطلاع ودراسة للشريط واضحا حيث اعتبر انه يحمل بصمات جهات معادية للمغرب ولنموذجه الإصلاحي المتميز والقائم على الإصلاح في ظل الاستقرار حيث أنه قد تضمن موادًا تحريضية خطيرة وتشهيرا بمؤسسات الدولة واستهدافا مغرضا لمقومات البلاد ورموزها، وسعيا مفضوحا للإيقاع بين مكوناتها، واستغلال ما تتمتع به بلادنا من تعدد واتساع لمختلف الآراء والتعبير عنها بحرية في نطاق القانون والمؤسسات، لتوظيف ذلك كله توظيفًا عدوانيًا، إضافة إلى ما يتضمنه من دعوة صريحة إلى العنف وتحريض للشباب على الإرهاب، واستهداف مؤسسات البلاد وأمن المواطنين

وسلامتهم وممتلكاتهم

اننا نجدد ما عبر عنه حزبنا من إدانة قاطعة لكل استهداف لمؤسسات الدولة واستقرارها ولدعوات التحريض والعنف والإرهاب مؤكدين ان الجواب الفعال على مثل هذا الخطاب التحريضي هو مواصلة الإصلاح في إطار النموذج المغربي المتميز الذي اختارته البلاد في تجاوب مع الحراك الشعبي وما أثمره من إصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وتعزيز التلاحم الوطني تحصينا لمسيرة الإصلاح والبناء الديمقراطي وتفويت الفرصة على المتربصين باستقرار بلادنا وأمنها.

في نفس السياق سياق الاستهداف للنموذج المغربي تواصل الجزائر الرسمية والمستفيدون من دوائر القرار فيها من وضعية التوتر في المنطقة وإصرارها على مواقفها العدوانية من وحدتنا الترابية ومسلسل استكمال سيادتنا على أقاليمنا الجنوبية من خلال المواقف الاستفزازية المصرة على حلول متجاوزة منها الدعوة الى استفتاء حول تقرير المصير لما تسميه بالشعب الصحراوي، والسعي الى توظيف ورقة حقوق الانسان بالمطالبة بما سماه الرئيس الجزائري بلجنة دولية لمراقبة حقوق الإنسان فى الصحراء الغربية.

هذه الدعوة تشكل من جديد هروبا إلى الأمام وتنصلا من استحقاقات الحل السياسي المتفاوض عليه على قاعدة مقترح الحكم الذاتي الذي هو الحل الواقعي ذي المصداقية والقابل للتطبيق كما وصفته عدد من الدول الوازنة في الخريطة الدولية.

نقول ذلك ونحن نتساءل: متى كانت الجزائر مؤهلة لإعطاء دروس في مجال حقوق الإنسان للمغرب، المغرب الذي حقق تراكمات إيجابية ومتقدمة في مجال حقوق الإنسان، المغرب المنفتح على الآليات الأممية لحقوق الإنسان، المغرب الذي وضع الاليات الدستورية والمؤسسية للنهوض بواقع وثقافة حقوق الإنسان، المغرب الذي لا يتضايق من أن تقوم منظماته المدنية بانتظام بمتابعة واقع حقوق الإنسان، والذي تقوم مؤسسته البرلمانية بمراقبة الأداء الحكومي وأداء مختلف الاجهزة فيما يتعلق بحقوق الانسان.

متى كانت الجزائر مؤهلة لتقديم الدروس في مجال حقوق الانسان و في ذمتها آلاف الضحايا وآلاف المختفين والقتلى في ظروف غامضة خلال الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي والتي من الأَولى أن تشكل من أجلها

لجنة دولية لتحديد المسؤولين عنها ومتابعتهم في محكمة الجنايات الدولية !!!

كان أولى بالجزائر أن تفتح مخيمات تندوف في وجه المراقبين الدوليين للتحقيق في أوضاع حقوق الانسان للآلاف من الصحراويين الذين يعيشون ظروف الاحتجاز وفسح المجال للمندوبية السامية للاجئين من أجل إحصائهم .

نقول ذلك ونحن ضد أي خرق لحقوق الانسان على قدم المساواة سواء كان في الأقاليم الشمالية أو الجنوبية ببلادنا وضد كل المقاربات الأمنية في معالجة أو مواجهة الاحتجاجات السلمية حتى لو كانت تحمل مطالب سياسية انفصالية.

فتطورات ملف الوحدة الترابية المتلاحقة تفرض علينا كمغاربة وكمسؤولين إجراء مراجعة شاملة لكيفية تدبير هذا الملف انطلاقا من مآلاته الحالية أخذا بعين الاعتبار المنطوق الجدي والحاسم الذي جاء بالخطابين الملكيين الأخيرين في افتتاح الدورة الخريفية و في الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، وهما تتمة لمسار مراجعة و نقد بناء انطلق منذ خطاب المسيرة 2012 حيث تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي بإعداد تصور لنموذج تنموي جديد. وهي مبادرة ومطلب شكل منطلقا لتحرير النقاش العمومي بخصوص ملف الوحدة الترابية ليجعله نقاشا مفتوحا يشخص أداء السلطات العمومية في الأقاليم الجنوبية ويقيم مجموع السياسات العمومية بنجاحاتها و إخفاقاتها.

لقد دعا الملك في خطابه الأخير إلى أن تصير القضية قضية الجميع وبذلك حرر المؤسسات والفاعلين من الانتظارية و الارتهان للخطاب الرسمي والمبادرة الرسمية، نتيجة منطق الاحتكار الذي ميز تدبير الملف لعقود من الزمن.

إن اللحظة السياسية تقتضي تحرير مبادراتنا جميعا تجاه ملف يشكل الأولوية الوطنية الأولى و التحرر من منطق رد الفعل تجاه مبادرات الخصوم، ذلك أن مسار القضية على الصعيد الدولي، لم يعد مرتبطا بالمواقف الرسمية للدول والحكومات بقدر ما أصبح متأثرا بمبادرات الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من أحزاب وجمعيات و منظمات فضلا عن أهمية تفعيل و تجويد المبادرة البرلمانية لتصير أكثر احترافية.

يجب أن يحسم المغرب اليوم اختياراته الإستراتيجية بخصوص ملف الوحدة الترابية ويبلور خطط عمل بآجال محددة بمسؤوليات واضحة تخضع للتتبع و التقييم والمحاسبة.

فإذا كنا قد اتفقنا على مشروع الحكم الذاتي كمبادرة مغربية مطروحة على طاولة التفاوض والنقاش فإن السؤال الذي يلزمنا هو الاستعداد لتطبيقه وأجرأته في اللحظة المناسبة دون تردد أو تأخير مع القطع نهائيا مع التنازلات التي تم تقديمها لخصومنا بداعي حسن الجوار.

و إذا كان مشروع الجهوية المتقدمة هو مدخل إرساء أسس الحكم الذاتي فإن التردد في إقراره و إخراج النصوص القانونية الكفيلة باعتماده يطرح أكثر من سؤال حول استعدادنا للتعبئة الحقيقية لإنجاحه، حيث لا يكفي اليوم القول بالإجماع الوطني حول الحكم الذاتي دون أن يواكبه نفس الإجماع حول الآليات والتدابير المؤدية إلى إقراره بدعاوى سياسية أو انتخابية ضيقة.

وإذا كان المدخل الحقوقي هو المدخل المعتمد من طرف الخصوم لتسجيل النقط على المغرب في المنتظم الدولي، فإن الحسم في اختيارنا الديمقراطي و عدم الانجرار وراء الاستفزازات الممنهجة والمدبرة على الأرض سيكون الرد الأنجع لكسب الملف على المستوى الأممي، خاصة و أن انفتاح المغرب الكبير على الآليات الدولية للافتحاص و التتبع في مجال حقوق الإنسان من مقررين دوليين و فرق عمل مختصة آتى أكله بالانعكاس الايجابي في التقارير المعدة بخصوص ملف الصحراء فضلا عن العمل المهم الذي تقوم به اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كآليات وطنية مستقلة.

إن التحديات المطروحة اليوم على المغرب كبيرة، وأهمها مباشرة الإصلاح وتكريس نموذجه الديمقراطي المتميز في المنطقة و الذي صار يشكل مرجعية تقض مضجع خصومه في سياق إقليمي غير قار تداس فيه أبسط حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا، من خلال القتل و الاغتيال و الانقلاب على حق التظاهر السلمي و التعبير عن الرأي.

غير أن انفتاح المغرب و استعداده للتعاون، لا يمكن أن يعني تفريطه في سيادته أو خضوعه للابتزاز أو يعني سكوته عن الاستفزاز و الاستدراج المنظم والمحترف الذي تقوم به جهات تناصبه العداء بمحاولة إذكاء الفتنة في أقاليمه الجنوبية.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة ؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

نحن الآن في حاجة إلى :

- تحرير مبادراتنا الجماعية بخصوص الملف ليصبح من مسؤولية جميع المؤسسات والفاعلين؛

- إنتاج خطاب مقنع لشبابنا و هو مفتاح تأهيل نخب جديدة من الشباب، عملا بدورة النخب التي من شأنها تأهيل قيادات للمستقبل مؤمنة بخطاب مواطن واقعي مستميت في الدفاع عن القضايا الوطنية والعادلة؛

- تفعيل المبادرة البرلمانية و تجويدها وإطلاعها على تفاصيل المفاوضات والمبادرات بخصوص ملف صحرائنا، ومدها بالإمكانيات اللازمة للعمل الجاد، حتى تلعب دورها كاملا كدبلوماسية برلمانية لتحقيق مكاسب مهمة في الإقناع والتعريف بجدية المبادرات المغربية بشأن هذا الملف؛

- صياغة تصور جديد وواضح بخصوص طريقة تناول وسائل الإعلام العمومية لقضايا الأقاليم الجنوبية.

ويبقى الباب مفتوحا في وجه كافة الاقتراحات والمبادرات التي من شأنها خدمة قضية وحدتنا الترابية .

ولا يفوتنا في هذه المناسبة تقديم التحية للقوات المسلحة الملكية وقوات الأمن والقوات المساعدة والدرك الملكي والوقاية المدنية على ما تقدمه من تضحيات متواصلة وتفان في القيام بمهامها المتمثلة في استتباب الأمن وحماية النظام العام والحفاظ على أرواح المواطنين، وصيانة السيادة والوحدة الوطنية والإسهام في جهود التنمية.

ويؤكد فريقنا انخراطه الفاعل والقوي في مجال الدبلوماسية البرلمانية وهو ما يثبته انضباط اعضاء الفريق في الشعب البرلمانية ومشاركاتهم الفاعلة خلال المهام الدبلوماسية وفي المؤسسات البرلمانية الجهوية والدولية التي يشارك وينخرط

فيها البرلمان المغربي.

و في إطار استكمال وحدتنا الترابية، فإننا نذكر أن دفاعنا عن قضية الصحراء المغربية لا ينسينا أبدا المطالبة باسترجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة وفي هذا الإطار ندعو إلى فتح حوار جدي مع الجهات الإسبانية من أجل إيجاد حل نهائي لهذه القضية.

ثالثا : تشكيل الحكومة ومناعة النموذج المغربي

في هذا السياق الدولي والإقليمي، والتحديات التي يطرحها ينبغي التأكيد أن المغرب يتوفر على عدد من عناصر القوة والمناعة التي ينبغي عليه تحصينها حيث إنها تشكل ميزته التنافسية وتتعلق أساسا بما من الله عليه من نعمة الاستقرار ومن إصرار على السير في الخط المتصاعد للإصلاح وهو ما تأكد في تفاعله الإيجابي والاستباقي مع موجة الربيع العربي والتطلعات والمطالب التي عبر عنها الحراك الشبابي والشعبي خلال سنة 2011 بدءا بوضع دستور جديدة بطريقة تشاركية والمصادقة عليه وفتح الباب امام ورش كبير للإصلاحات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

فكما أن المغرب تفاعل بطريقته الخاصة مع أحداث الربيع الديمقراطي في العالم العربي فانه تفاعل بطريقته الخاصة مع ما يمكن تسميته بأحداث «الخريف العربي»، زمرحلة الردة الديمقراطية التي عرفتها بعض الاقطار العربية.

وللأسف الشديد فقد ظهر في الساحة السياسية من سعى الى القيام بتلك القراءة الإسقاطية، واعتبر مناسبة الصعوبات التى تعرفها المرحلة الانتقالية في عدد من الدول الربيع العربي التي كانت قد تقوضت فيها أركان الدولة وأسسها التعاقدية وكان من اللازم إعادة بنائها من جديد والتوافق على الآليات المؤسسة لذلك البناء، اعتبرها مناسبة للعودة بالمغرب الى ما قبل سنة 2011.

ورغم ذلك كله أثبت النموذج المغربي مناعته من أن يجر في متاهات قادت تجارب أخرى إلى آفاق لا تزال تخيم عليها غيوم من الشك والغموض في المستقبل وتتهددها مخاطر عدم الاستقرار والحرب الاهلية.

كما كان المغرب استثنائيا في «الربيع العربي» فإنه ظل كذلك وهو يمر بمرحلة المتطلبات التي عرفها المشهد السياسي المغربي، فتبين خطأ من كان يرجح كفة

النكوص على كفة مواصلة الإصلاح والبناء الديممقراطي، ومن انطلق في تحليل أوضاع بلادنا من القيام بإسقاطات، إسقاطات لمعطيات سياقات مختلفة عن السياق المغربي سياقات وجدت نفسها فجأة امام استحقاقات إعادة بناء الدولة من جديد من حيث أسسها الدستورية والمؤسساتية والقانونية، في حين يتميز المغرب بكونه دولة عريقة مستقرة وذات تراكم في مجال بناء دولة الحق والقانون، دولة لها من الثقة في الذات ما جعلها تقبل بطريقة إرادية واستباقية على إصلاحات دورية خلال العقود الأربعة الأخيرة.

في هذا السياق يعتبر إعادة تشكيل الحكومة تأكيدا للخصوصية المغربية والاستثناء المغربي الذي تمت الإشارة اليه حيث أبانت مكونات الأغلبية الجديدة عن درجة عالية من النضج السياسي والتغليب للمصلحة الوطنية على الحسابات الحزبية الضيقة.

كانت مناسبة إعادة تشكيل الأغلبية الحكومية مناسبة لاستدراك عدد من جوانب القصور في التشكيلة الأولى حيث تم تدارك تمثيلية النساء بالرفع منها داخل الحكومة من وزيرة الى ست وزيرات كما تم دعم بعض القطاعات الوزارية بوزراء منتدبين من أجل إعطاء نفس أكبر للمتابعة والإنجاز والفعالية والنجاعة.

وعوض أن ينظر إلى إعادة تشكيل الحكومة في السياق الذي أحاط به وفي العلاقة بالإكراهات المرتبطة بالنظام الانتخابي وما تفرزه من خريطة انتخابية تقتضي قدرا كبيرا من الواقعية السياسية والروح التوافقية، فإن البعض صار يرفع في وجه الحكومة الجديدة وتشكيلاتها عددا من الملاحظات التي هي في جوهرها وجهة لو كانت بلادنا قد انتقلت انتقالا نهائيا إلى وضع التطبيع الديمقراطي، ولو كنا قد حققنا كل الشروط للتنزيل الديمقراطي الأمثل للدستور.

كان من الممكن أن يكون هنالك وجه لإثارة ملاحظة استمرار حضور التكنقراط في الحكومة وإن كنا نرى أن من يسمون بالوزراء التقنوقراط ملزمون بالعمل في إطار البرنامج الحكومي وتحت التوجهات السياسية التي تضعها القيادة السياسية للأغلبية الحكومية.

كان من الممكن تصديق شبهة التجانس الحكومي وإثارة التساؤلات حول التحالف مع حزب كان في المعارضة لو كان المشهد الحزبي قد عرف استقرارا واضحا وكان يفرز تكتلين سياسيين أو ثلاث وكان النظام الانتخابي يسمح بذلك وحتى في

هذه الحالة وفي حالات تجارب ديمقراطية عريقة ما الذي يمنع من حدوث حكومات ائتلافية بين أحزاب مختلفة من حيث المذهبية أو البرنامج السياسي حين تتفق على برنامج جامع يقوم على أولويات ليس عليها خلاف خاصة في المراحل التي تجتاز فيها البلاد أزمات أو صعوبات مالية أو اقتصادية أو اقتضى القيام بإصلاحات كبرى يقتضى فيها الأمر التئاما لقاعدة عريضة لدعم وإسناد الإصلاحات المذكورة.

كان من الممكن ان ندفع بذلك لو كان المشهد السياسي والحزبي قد بلغ درجة كافية من العقلنة و النضج بالشكل الذي يملك فيها قراره بشكل كامل ويتم احترام منطق العمل ضمن الأغلبية الحكومية أي منطق التضامن في المسؤولية لا المنطق المزدوج القائم على وضع رجل في الحكومة ورجل في المعارضة وهو ما أوصل الحكومة الأولى إلى الباب المسدود.

في نفس السياق أي بدل أن يثمن النجاح في تشكيل الحكومة باعتبارها نجاحا للمغرب ونموذجه فقد رفع البعض بمجرد تشكيلها جدالا حول ما اعتبروه ضرورة التنصيب البرلماني الحكومي باعتباره مطلبا دستوريا والدستور من ذلك براء براءة الذئب من دم يوسف.

إننا نرى من المفيد في هذه اللحظة السياسية المتميزة ان ندقق عددا من المعطيات ونعمق النقاش الدستوري حول هذه المسألة، وفي هذا الصدد نؤكد على ما يلي :

أولا : إن حكومة السيد عبدالإله بنكيران سبق لها أن حصلت على ثقة مجلس النواب من خلال تصويت الأغلبية المطلقة لأعضائه لصالح البرنامج الحكومي وذلك يوم 26 يناير 2012، وبالتالي فإن هذه الحكومة التي تتكون حسب الفصل 87 من الدستور من رئيس الحكومة والوزراء تستمر في أداء مهامها ولا تتأثر بأي تغيير يقع على أعضائها إلا في الحالات المحددة دستوريا على سبيل الحصر وهي :

أ- حالة استقالة رئيس الحكومة المفضية إلى استقالة الحكومة بكاملها (الفصل 47)؛

ب- حالة سحب الثقة بالأغلبية المطلقة للنواب الذين يتألف منها مجلس النواب (الفصل 103)؛

ج- حالة الموافقة على ملتمس الرقابة من قبل مجلس النواب بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضائه (الفصل 105).

وحيث ان الحكومة الحالية المنصبة برلمانيا بتاريخ 26 يناير 2012 لم تقع بشأنها أي حالة من هذه الحالات، فإنها تبقى حكومة دستورية خلافا للإدعاءات المؤسسة على معطيات غير دستورية.

ثانيا : إن الفقرة الأخيرة من الفصل 88 من الدستور تنص صراحة على أن تنصيب الحكومة بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب إنما يتم لصالح البرنامج الحكومي الذي يفضي إلى حصول الحكومة على ثقة هذا المجلس وليس على أعضاء الحكومة أشخاصا وصفات ما دامت لم تتحقق أي حالة من حالات الفصول 47 أو 103 أو 105، وإنه وبناء على أن البرنامج الحكومي لم يقع تعديله وبذلك لا يمكن التصويت على برنامج سبق التصويت عليه بالإيجاب.

ثالثا : إن الظهير الشريف رقم 1.13.105 الصادرة في 8 ذي الحجة 1434 (14 أكتوبر 2013) نص على تغيير الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، ضمن ما استند إليه في ذلك إلى الظهير الشريف رقم 1.11.183 الصادر في 3 محرم 1433 (29 نونبر 2011) بتعيين السيد عبدالإله بنكيران رئيسا للحكومة ثم إلى الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (33 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة وهو ما يعني أن الأمر لا يتعلق بحكومة جديدة وإنما بتعديل حكومي، وإلا لما تم الاستناد إلى الظهيرين المذكورين كمرجعين لهذا التعديل.

كما أن الظهير الشريف رقم 1.13.105 الصادر في 8 ذي الحجة 1434 (14 أكتوبر 2013) تضمن خمسة مواد :

- أولاها حددت أعضاء الحكومة موضوع الإعفاء؛
- ثانيها حددت أعضاء الحكومة المعينين؛
- ثالثها القطاعين الوزاريين اللذين تم تغيير تسميتهما؛
- رابعها نصت على الترتيب تحت عنوان : (بناء على ما ذكر تكون الحكومة مشكلة على النحو التالي) على كافة أعضاء الحكومة رئيسا ووزراء وعددهم 39.

وهو ما يعني أن الأمر لا يتعلق بحكومة جديدة بقدر ما هي حكومة مشكلة بين وزراء استمروا في أداء مهامهم وآخرين تم تعيينهم وإعادة تسمية قطاعين وزاريين بإسمين جديدين.

رابعا : وحيث ان الفقرة الأولى من الفصل 48 من الدستور تقضي بأن الملك يرأس المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء، المنصبين منطقيا بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل 88 من الدستور، وهو الأمر الذي تم بتاريخ 15 أكتوبر الحالي، حيث ترأس صاحب الجلالة المجلس الوزاري الذي صادق على مجموعة من مشاريع النصوص والاتفاقيات الدولية وقدم خلاله وزير الاقتصاد والمالية عرضا حول التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2014.

خامسا : إن مغادرة حزب سياسي للحكومة ودخول حزب سياسي آخر إليها لا تأثير له على الوضع الدستوري للحكومة التي لا تتأثر إلا حسبما هو مشار إليه في الحالات المذكورة أعلاه.

سادسا : إن إعراض فرق المعارضة عن تقديم ملتمس الرقابة باعتباره وسيلة دستورية لإسقاط الحكومة لا يبرر الإدعاء بعدم دستورية هذه الحكومة، فضلا عن أن عدم الوضوح لدى المعارضة جعلها تنسحب في مجلس المستشارين من جلسة دستورية تم تعود دونما إبداء سبب مقنع للانسحاب أو الرجوع لممارسة واجب مساءلة الحكومة.

◆ التراكمات الإيجابية ومكسب الحفاظ على الشعبية

إذا كان المغاربة قد لمسوا تغييرا كبيرا على مستوى حياتهم العامة رغم العراقيل التي يضعها البعض فذلك يرجع لا محالة إلى ثقتهم في الأغلبية الحالية وقياداتها، ونرد على قوى الجمود والتبرير التي يقض مضجعها شعبية الأغلبية الحالية بأن قولها بأن سندنا الشعبي لا يمكنه الوقوف في وجه إرادة البعض ممن تجاوزهم التاريخ وباتوا يستمسكون بتلابيب أوهامهم البالية فثقتنا في المواطن المغربي وذكائه لا حدود لها، ونقول لهم إن كنتم تراهنون على عامل الزمن فلقد خسرتم الرهان ولابد من تذكيركم بماهية الشعبية.

إن عمق العملية السياسية قائم أساسا على مفهوم «الشعبية» بوصفها ارتباط بين الفعل السياسي وبين التفويض الشعبي من خلال صناديق الاقتراع.

فكل حكومة منتخبة تستمد مشروعيتها أساسا من الامتداد الشعبي الذي حملها إلى مركز القرار، وبذلك تلتزم الحكومة بتنفيذ برنامج يستجيب للانتظارات الشعبية ولاحتياجات المواطن، ارتباطا بذلك تفهم حاجة الحكومة إلى الدفاع عن

شعبيتها، وهو أمر مشروع لأن وجودها مرتبط بتعاقد شعبي عبر نيلها التفويض البرلماني من خلال برنامجها المصوت عليه.

لقد استهدفت العملية السياسية في المغرب بما يكفي سعيا وراء إفراغها من عمقها وتكريس نزيف الثقة لدى المواطن والشباب على الخصوص من العملية السياسية وإفرازاتها، علما أن تداعيات فقدان الثقة وإشاعة الإحباط واليأس لن تشكل خطورة على طرف سياسي دون غيره بقدر ما ستشكل خطورة على العملية الديمقراطية برمتها.

إن كل عملية إصلاح لا يمكنها أن تثمر إلا إذا حققت التعبئة الاجتماعية اللازمة حولها، فلا وجود لمشروع إصلاحي، حقق أهدافه إلا بتواصل الدعم الشعبي اللازم لإنجاحه، حيث لا تكفي إرادة الإصلاح ولا تعبئة الفاعلين بدون تعبئة اجتماعية تشكل وقود التغيير، وبذلك فالحكومة مسؤولة على إنجاح أوراش الإصلاح المؤجلة طويلا بسبب غياب الإرادة طيلة عقود من الزمن، وعليها المحافظة على الامتداد والدعم الشعبي الذين يحميان ظهر القائم على الإصلاح ويكسبه الثقة اللازمة للعمل وتحدي الصعاب.

إن رصيد الدعم الشعبي الذي حمل هذه الحكومة إلى موقع القرار لم يحشد بين عشية وضحاها، لكنه ظل دوما مسارا متدرجا أساسه التواصل بين الفاعل السياسي وبين مختلف الفئات الشعبية من خلال خطاب قائم على المصداقية وبناء الأمل، وعلى الحكومة المحافظة المستمرة على رصيدها من الشعبية لأجل إنجاح الإصلاح كما يتردد اليوم. إن المعادلة الصحيحة اليوم هي إنجاز الإصلاح من خلال المحافظة على الدعم الشعبي وتعزيزه حفاظا على الأمل والتفاؤل والتطلع إلى واقع أفضل، يغذي إرادة الفعل والإنتاج والمبادرة لدى الشباب.

يجب أن يفهم الناس مغزى الإصلاح وكلفته التي يجب أن يتحملها الجميع، يتحملها الذين يملكون قبل الذين لا يملكون، لأن المحرومين لم يصلوا إلى ما هم عليه اليوم إلا لأنهم أدوا طويلا فاتورة وكلفة السياسات المتعاقبة، وحينما تحين اللحظة الحقيقية للإصلاح، لا بد وأن المغاربة سيضحون لأجل إنجاحها ضمانا لغد أفضل لأبنائهم، إلا أن تضحياتهم يجب أن تقابل بمساهمة من تنصلوا دائما من التضحية فاتجهوا إلى مراكمة الثروات.

ففي منطق الشعوب، لا وجود لمعادلة قائمة على نجاح الإصلاح على حساب

الدعم الشعبي وبذلك فالقرارات المتخذة تصبح لا شعبية ليس لكونها تعبير عن إسهام المواطن في كلفة الإصلاح بل إنها قرارات لا شعبية لأن الفئات الشعبية المعوزة والمحرومة لم تقتنع أن كلفة الإصلاح هي كلفة مشتركة بين الجميع، بوصفها تعبئة شاملة لأجل الوطن قوامها الأساسي التضامن والحس الوطني.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

◆ ملف حقوق الإنسان والحريات العامة

لابد ونحن نتحدث في هذا السياق من التنويه بالعديد من الإشارات الدالة التي تعكس وجود إرادة حقيقية لدى الحكومة من أجل تطوير المنظومة التشريعية والقانونية لحماية حقوق الإنسان، وننوه مرة أخرى بهذه الحكومة التي لم يسجل في عهدها أي اختطاف أو ممارسة التعذيب بشكل ممنهج.

ولا يمكن لفريقنا إلا أن يثمن الجهود والأعمال التي تضطلع بها وزارة العدل والحريات في هذا الاتجاه، خاصة وأنها مقبلة في إطار تنزيل مقتضيات ميثاق إصلاح العدالة على اتخاذ التدابير التشريعية الكفيلة بتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات من خلال إنجاز مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية، وإنجاز مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي، واستكمال انخراط المملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، ومواصلة استكمال البناء المؤسساتي للآليات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتنفيذ البرامج الخاصة بالنهوض بحقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وكذا ملائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقات الدولية، والاهتمام بحقوق جميع فئات المواطنين وخاصة النساء والأطفال ونزلاء المؤسسات السجنية.

وفي سياق هذه التراكمات الإيجابية نسجل بعض التجاوزات التي ندعو إلى القطع معها من مثل القمع والتدخل الأمني العنيف ضد المتظاهرين السلميين والتضييق على حق التجمهر في إطار القانون، وهو الأمر الذي تكرر ضدا على الخطاب الرسمي المحتفي بحقوق الإنسان، دون أن نتجاهل واقع التجاوزات التي تعرفها

وضعية المعتقلين في انتهاك للحقوق المنصوص عليها في الفصل 23 من مس بالسلامة البدنية ومس بقرينة البراءة رغم المناشير والدوريات المتكررة للسيد وزير العدل والحريات في هذا الشأن.

أما وضعية السجناء فرغم المجهودات المبذولة لتجاوز واقع مرير عانوا منه لعقود، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لاحترام كافة الحقوق المخولة لهم بموجب القانون خاصة سجناء ما يعرف بالسلفية الجهادية الذين ذهب معظمهم ضحية الخروقات الكبيرة التي شهدها تدبير ما يعرف بـ «الحرب على الإرهاب» بعيد أحداث 16 ماي. وهو ما أقر به عاهل البلاد في تصريح له لجريدة «إلبايس» مما يدعونا جميعا اليوم لانضاج مناخ مصالحة وطنية حقيقية ننهي بها هذا الملف الذي لا زال يشكل نقطة سوداء في التقارير الدولية الخاصة بوضعية حقوق الإنسان في بلادنا.

إن الحاجة أصبحت ماسة لوضع خارطة طريق بشأن محاولة إيجاد تسوية شاملة ومتعددة المستويات ومتوافق عليها بخصوص السلفيين المعتقلين في إطار قانون مكافحة الإرهاب، وهي خارطة الطريق التي ينبغي أن تكون تتويجا لمسار تشاوري بين مختلف الفاعلين المعنيين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتدبير هذا الملف، على مستوى الدولة من وزارات ومؤسسات وطنية ذات صلة بالملف، وعلى مستوى الفاعلين كالأحزاب السياسية، والهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكامة السياسية، وكذلك على مستوى التيار السلفي، من شيوخ سلفيين وتعبيرات وممثلي المعتقلين ضمن هذا التيار.

ونقترح عليكم التدرج في إعمال هذه المقاربة التصالحية الشاملة من خلال أربع مستويات وهي:

- العمل على التأسيس لسياسة تصالحية لتصحيح الوضع المتوتر بين الأطراف ذات الصلة بهذا بالملف؛
- العمل على إطلاق سراح معتقلي السلفية ممن لم يتورط في العنف وفي جرائم الدم؛
- تمتيع باقي المعتقلين، على مستوى وضعيتهم بالسجن، بالحقوق والواجبات كما هي متعارف عليها في القانون وفي المعايير الدولية ذات الصلة؛
- إعمال مبدأ التأهيل الاجتماعي والمصالحة، مع المعتقلين السلفيين المفرج عنهم.. وتوفير الدعم في اتجاه الاندماج في الحياة العامة.

وفي سياق الإنفتاح هذا، لا بد من الإشادة بقرار تمتيع الصحفي علي أنوزلا بحريته في إطار المتابعة في حالة سراح بعد ثبوت كل الضمانات التي تدحض الحاجة إلى متابعته في حالة اعتقال في انتظار تمكينه من كل مقومات المحاكمة العادلة، علما أن متابعة الرجل لا يمكن أن تحجب الحاجة إلى فتح تحقيق جدي في مصدر الشريط المنسوب إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لما يشكله مضمونه الإرهابي من خطر على النموذج المغربي المستهدف في مؤسساته وثوابته وقيم شعبه الأصيلة المبنية على الاسلام المعتدل والمتفتح على المشترك الانساني الإيجابي. أخذا بعين الاعتبار كون مضمون الشريط وكيفية إعداده ومصادر معلوماته ومواده المسموعة المرئية المعدة بطريقة احترافية غير معهودة في مثل هذه التنظيمات، تدعونا إلى الارتياب بخصوص الجهات الحقيقية القائمة على إعداده والأهداف الحقيقية من وراء تسريبه، حفاظا على أمن واستقرار وطننا الذي لا يمكن أن نسمح بالمغامرة به خدمة لأي نوع من الأجندات التي لا يمكن إلا أن تكون ضيقة وغير وطنية وهو ما عانى منه وطننا في أكثر من مناسبة.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

◆ الهوية المغربية والدفاع عن مكانة اللغة العربية والأمازيغية

وفي السياق ذاته لابد من الدفاع على مجموعة من الثوابت المهددة في وقتنا الحالي والقصد بذلك اللغة العربية أي اللغة الحاملة لهويتنا؛ فهي وعاء حضارتنا وثقافتنا، وبواسطتها نفكر، وبها نعبر عن ذواتنا وقيمنا. وستظل اللغة العربية أساس تنمية هويتنا المغربية المتجددة ما قامت الأسرة والمدرسة والإعلام والمحيط... بوظائفها في تنمية اللغة العربية.

إن اللّغة والهويّة مترابطتان ارتباطًا عضويًّا فإذا قويت الهويّة قويت اللّغة، وإذا ضعفت الهويّة ضعفت اللّغة، واللّغة هي تعبير عن الهويّة.

لقد أضحت هذه الهوية اليوم تتهددها أخطار عديدة، في مقدمتها العولمة الجارفة التي جعلت لغات أجنبية تحاصر العربية في موطنها الأصلي وتحتل مواقعها

في الإعلام والتعليم والاقتصاد والإدارة... ومن هاهنا وجب التنبيه إلى هذه التحديات ودق ناقوس الخطر قبل فوات الأوان.

إلا أن حديثنا في قضايا اللغة العربية ينبغي أن يرتقي دوما إلى مقام اجتراح الحلول وتقديم المقترحات الناهضة بلغتنا، ولا ينبغي أن يظل خطابنا أسير النحيب والعويل وتعداد الأخطار ورصد مظاهر الضعف والهوان.

لقد أجمع العرب في خطتهم الشاملة للثقافة العربية كما هيأتها منظمة (الألكسو) على أن «التفريط في اللسان القومي تفريط في الهوية وكسر لهيكل تماسك المجتمع ووحدته».

إن هذا الإقرار الواضح بخطورة التفريط في اللسان القومي، يبدو غائبا في الواقع العملي؛ حيث تعيش أوطاننا مستويات من التفريط في اللسان القومي في التعليم والإدارة والتعليم والاقتصاد والحياة العامة.

إن من يفضل لغة غيره على لغته سيظل ناقصا يشعر بالدونية اتجاه غيره مستلب الهوية. ولعل هذا من أبرز ما يهدد هويتنا أن يتوهم شبابنا – أمام الاعتماد على اللغات الأجنبية- أن لغة هويتنا قاصرة وعاجزة على نقل المعرفة وإنتاجها فتتكون أجيال مستلبة لغويا وثقافيا.

إن النهوض بتعليمنا المدرسي العام وتطوير البحث العلمي في مؤسساتنا الجامعية ومراكز البحث العلمي يقتضي التخلص من عقد الآخر (الغالب)، والإيمان بالدور الفعال للغة العربية لغة هويتنا في التنمية الشاملة.

إن اعتماد أية خطة تنهض بلغتنا القوية وتحمي هويتنا المغربية وتحقق لنا التنمية المنشودة، هي خطة تتكاثف فيها الجهود القومية، ويتداخل فيها القرار السياسي بالجهد المدني، وتحفز على الترجمة والتعريب إغناء للغتنا وثقافتنا، وتنفتح على اللغات الأجنبية انفتاح المستفيدين لا ذوبان المستلبين. خطة تجمع بين الأبعاد اللسانية والتربوية والتنموية والسياسية.

ومن جهة أخرى فإن النهوض باللغة العربية يجب أن يوازيه النهوض باللغة الأمازيغية التي أولاها دستور 2011 عناية خاصة بجعلها لغة رسمية، وبناء عليه فإننا نعتقد أنه حان الوقت لتفعيل تنزيل هذا المقتضى الدستوري باستصدار قانون تنظيمي في الموضوع.

◆ **الإحصاء العام للسكان والسكنى**

ستعرف سنة 2014 استحقاقا مهما ألا وهو القيام بعملية الإحصاء العام للسكان والسكنى وحيث إن هذا الورش يعد من الأوراش المهمة في حياة كافة الدول فإنه سيشكل عملية مهمة خاصة على ضوء التطورات التي عرفها المغرب وأخذا بعين الإعتبار التحديات المستقبلية التي تقتضي اعتماد ومقاربات جديدة لتنوير صانعي القرار وطنيا وجهويا وإنتاج معلومة جيدة تلبي الطلب ويستفيد منها الجميع في التحليل لوضع سياسات عمومية ناجعة للنهوض بقطاعي التعليم والصحة والسكنى ولتحسين النمو الإقتصادي والتوزيع العادل للثروة، وبذلك سيتم الإنجاز الفعلي للإحصاء العام للسكان والسكنى في شتنبر 2014، وبالإنتهاء ميدانيا من تحصيل معطيات مجموعة من البحوث الإحصائية الهيكلية الممتدة من سنة 2013 إلى 2014 وكذا مباشرة استغلال وتحليل معطياتها لتحيين سنة الأساس للحسابات الوطنية. إن هذه المحطة الكبرى المتميزة ينبغي أن تكون أساسا لتحيين معطيات البحوث الإحصائية الهيكلية المتعلقة باستهلاك ونفقات الأسر والقطاع غير المنظم وقطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات والموسعة لقطاعات الصيد البحري والطاقة والمعادن ووكلاء ووسطاء التأمين.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

رابعا : قانون المالية لسنة 2014؛ قانون التحدي والإصلاح والتوازن

وفضلا عن السياقات السياسية الإقليمية وما تطرحه من تحديات فإنه يمكن القول إن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يأتي في سياق أوضاع اقتصادية صعبة تعيشها الدول الاوروبية و بعضها شريك اقتصادي أساسي

ويكفي أن نستحضر بعض المعطيات الخاصة بهذه الدول والإجراءات التقشفية الصعبة التي اتخذتها كي ندرك إلى أي مدى يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2014 قانونا للتحدي والإصلاح والتوازن؛

- فقد خفضت ايطاليا مثلا توقعاتها للنمو لعام 4102 عند 1%بدل 4 %؛
- وتراجع اقتصاد اليونان بنسبة 23 بالمائة منذ 2008؛
- وبلغ عجز الموازنة في فرنسا أكثر من4% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- كما فقدت عدة بلاد أوروبية تصنيفها الائتماني كاليونان واسبانيا والبرتغال وإيطاليا؛
- كما واجهت دول منطقة اليورو إضرابات واحتجاجات شعبية بسبب فرض الحكومات مزيدا من الإجراءات التقشفية، وتسريح العمالة الحكومية، في الوقت الذي تحولت فيه معدلات البطالة في المنطقة الي قنبلة موقوتة حيث لا تزال تتعدى 12%؛
- وبالنسبة للجارة إسبانيا فإنها أقدمت على عدة اجراءات منها إجراء مزيد من التخفيضات في الميزانية تقدر بـ50 مليار يورو فى محاولة للحد من عجز الموازنة من 9.2% إلى أقل من الحد المسموح به فى الاتحاد الأوروبى والذى بلغ 3% بحلول 2013؛
- كما عملت على تخفيض رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة 15% والإبقاء على جزء من مبالغ التقاعد خلال العام المقبل دون تغيير وعلى خفض الاستثمارات العامة والإنفاق المحلي والإقليمي والمساعدات التنموية؛
- وفي البرتغال أقدمت الحكومة على زيادة الضرائب وخفض النفقات من أجل خفض عجز الميزانية الذي وصل الى 9٪ والهدف هو الوصول إلى الحد الأقصى المسموح به لدول منطقة اليورو، وهو 3% من إجمالى الناتج المحلى عام 2013؛
- ومن أجل ذلك عملت على الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بنسبة نقطة مئوية وضريبة الدخل بنسبة نقطة ونصف، بجانب خفض أجور موظفى الحكومة ورؤساء الشركات العامة بنسبة 5%.

وحين نستحضر هذه المعطيات فليس من باب الدعوة الى السير على نفس النهج ولكن كي ندرك أولا الصعوبات التي يعاني منها شركاؤنا وما تقتضيه المسؤولية السياسية وخطاب الوضوح والشفافية والصراحة مع المواطن حين يتعلق الأمر بإصلاحات في المجال الماكرواقتصادي، قد تبدو صعبة للوهلة الأولى، أو غير اجتماعية بالنظر القصير ولكنها ضرورية في المدى المتوسط لاستمرار الخدمات الاجتماعية والمحافظة على الاستثمار العمومي الذي بدونه لا محافظة على الخدمات الاجتماعية الاساسية ولا صحة ولا تعليم ولا تشغيل ولا قضاء على التفاوتات وعلى الفقر والتهميش.

لقد تم اعداد مشروع قانون المالية الحالي في سياق يتسم بالتحدي بالنظر لمجموع الاكراهات التي طبعت الظرفية الاقتصادية و السياسية التي افرزته. فاستحق بذلك ان يعنون بقانون التحدي: تحدي الوضعية السياسية الصعبة التي اعد في سياقها حتى يحال على البرلمان في اجاله الدستورية المعلنة، و التي راهن الكثيرون على اخفاق الحكومة في الالتزام بها في تنصل غير اخلاقي من قواعد الوطنية التي تفرض تغليب مصلحة الوطن على المصلحة الحزبية او الخاصة. تحدي المحافظة على رصيد الثقة التي بناها المغرب مع المؤسسات المالية الدولية و التي حصل بموجبها على خط ائتماني يشكل ضمانات مالية هامة لاستقرار الميزانية العامة في ظل اية صعوبات غير متوقعة. فعكس بذلك صورة البلد المستقر بمؤسساته المنضبط لقوانينه و التزاماته.

كما كسب مشروع قانون المالية الحالي رهان استدامة التوازن و هو الخيار الاقتصادي الصعب. توازن بين هاجس المحافظة على الاستقرار الماكرواقتصادي المؤطر لكل مشروع تنموي اصلاحي من جهة، و بين الاستجابة للمطالب الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية من جهة اخرى.

لقد رفع المشروع الحالي تحدي وقف نزيف الميزانية العامة فاختار ترشيد نفقات التسيير و رفع اعتمادات الاستثمار بوصفه المحرك الاساسي للإقلاع الاقتصادي كما نجح في كسب تحدي تعبئة مختلف الشرائح الاجتماعية للمساهمة في كلفة الاصلاح .حيث استمر في ترسيخ الثقافة التضامنية المطلوبة لتجاوز المراحل الحرجة من خلال مساهمة الفئات الاجتماعية الميسورة لدعم الفئات و الشرائح الاكثر عوزا من خلال صيغ متعددة تنعكس في المنطق الضريبي الجديد سواء من خلال الانطلاق في تضريب الاستغلاليات الفلاحية الكبيرة او من خلال توسيع الوعاء الضريبي و تحسين آليات الاستخلاص فضلا عن الاستمرار في استخلاص المساهمات التضامنية من ارباح الشركات و الدخول المرتفعة ضمانا لاستمرار فعالية صندوق التماسك الاجتماعي لتمويل المبادرات الاجتماعية الهامة كراميد و تيسير و دعم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

غير ان اهم تحد رفعه القانون الحالي هو اعادة الثقة للفاعلين الاقتصاديين وعموم المواطنين بقدرة الاقتصاد الوطني على التعافي لتوفير الارضية اللازمة للانطلاق الفعلي للاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي طال امد تاجيلها والتنصل من مباشرتها خوفا من تداعياتها و كلفتها السياسية والشعبية. و هو المنطق الذي

دام لعقود حتى اوصل المغرب الى الباب المسدود.

غير ان منطق ركوب التحدي الذي تبنته الحكومة الحالية لانقاذ البلد،انعكس ايجابا على المؤشرات الاقتصادية التي بدأت تتحسن لتعيد الامل الذي غذى التعبئة الاجتماعية الحاصلة اليوم حول المشروع الاصلاحي الكبير الذي ينتظر المغاربة جني ثماره بتفهم كبير لقدر التضحيات الواجب تقديمها و هو الدعم الذي مكن الحكومة من الاستمرار في نسختها الجديدة رغم كل الصعوبات التي وضعت امامها في نسختها الاولى لوقف مسيرة الاصلاح انتصارا لمصالح فئوية ادى الشعب المغربي طويلا فاتورتها من خلال الاستنزاف الرهيب الذي مورس على ميزانية الدولة.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

إننا بعد استحضار كل السياقات والصعوبات والفرص والإكراهات نقول إنها قد دقت ساعة العمل والإنجاز. وهو نداء ليس إلى الحكومة التي تتحمل دون شك المسؤولية الأولى عن تدبير الشأن العام بل هو نداء إلى الجميع انطلاقا من إيماننا في العدالة والتنمية بأنه لا محيد عن الشراكة في البناء الديمقراطي وفي الإصلاح، وهو الشعار الناظم لأطروحة مؤتمرنا السابع الذي لخص الخيط السياسي الناظم لتصور حزبنا للمرحلة اي: شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من اجل التنمية والعدالة الاجتماعية.

اننا من هذا المنبر ندعو الحكومة الى مزيد من التفعيل الحقيقي والعملي لهذه الشراكة: شراكة مع مختلف الفاعلين السياسيين وخاصة بين مكونات الأغلبية مما يقتضي مزيدا من الاستيعاب وتوسيع دائرة المشترك والبناء عليه وتفعيل آليات التشاور والتنسيق مع الاحتفاظ والتفهم للحق الطبيعي في الاختلاف الناشئ عن اختلاف المرجعيات وخصوصيات البرامج وتقدير الاولويات، ومزيدا من الانفتاح على المعارضة البرلمانية والمؤسساتية وكذا الانفتاح أيضا على المعارضة الحزبية غير الممثلة في البرلمان.

ندعو الى مزيد من الانفتاح والتفعيل العملي للشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين

والاجتماعيين : شراكة تقوم على تعزيز ثقافة المسؤولية والمواطنة لدى المقاولة ولدى الفاعلين النقابيين وتثمين نفس المقاولة المواطنة والنقابة المواطنة التي هي خصائص متنامية باستمرار لدى الشركاء الاجتماعيين.

ندعو إلى المضي قدما في مأسسة الحوار الاجتماعي والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين في قضايا الإصلاح الكبرى المطروحة اليوم على جدول الأعمال والتي لم تعد تنتظر التسويف أو التأجيل او التهرب من استحقاقاتها والتي لن يؤدي تأجيلها أو التهرب منها خوفا من تكلفتها السياسية أو الانتخابية إلا رهنا لمستقبل المغرب ومستقبل أجياله.

ندعو إلى مزيد من تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني تنزيلا وعملا بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية في إطار من احترام الاختصاصات والمسؤوليات وفي تكامل للديمقراطية التشاركية مع مقتضيات الديمقراطية التمثيلية وما تقتضيه من مسؤولية سياسة عن البرامج والاختيارات.

شراكة تقوم على التشاور المنتج مع كافة مكونات المجتمع وتقوم على الوضوح والصراحة والانفتاح على المواطنين انفتاحا يعزز لديه روح المواطنة والمسؤولية وثقافة التوازن بين المطالبة بالحقوق والقيام بالواجبات.

ودون شك فإن من اهم مجالات تفعيل هذه المنهجية التشاركية هو تنزيل المقتضيات الدستورية الخاصة بتنزيل الدستور سواء تعلق الأمر بالقوانين التنظيمية أو القوانين العادية أو المبادئ والمفاهيم أوالمهام والاختصاصات...

وفي هذا الصدد ننوه بالتوجهات الكبرى الناظمة لمشروع قانون المالية والتي حددتها المذكرة التوجيهية في المحاور التالية:

1 - استكمال البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الكبرى التي يقع في قلبها التنزيل التشاركي للدستور عبر تسريع وتقديم مشاريع القوانين التنظيمية، إننا إذ ننوه بمبادرة الحكومة الى اصدار مخطط تشريعي والإعلان عن وعزمها على أجرأة هذا المخطط وخاصة القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بمجالس وهيئات الحكامة المنصوص عليها في الدستور باعتبارها دعامة أساسية لدولة الحق والقانون، ونعتبر ان إنجاح الورش التشريعي المرتبط بمواصلة بناء الصرح المؤسساتي الذي جاء به الدستور ومؤسسات الحكامة والديمقراطية التشاركية وتفعيل المقتضيات المرتبطة بربط المسؤولية بالمحاسبة ومبادئ التضامن داخل المجتمع وغيرها من القوانين

ذات الصلة بالتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية هو مسؤولية جماعية تقتضي مقاربة تستحضر التعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

وهذا يطرح على الحكومة مسؤوليات من حيث ما يعطيه إياها الدستور من حق في المبادرة التشريعية كما يطرح على البرلمان مسؤوليات أيضاً في مجال الرفع من وثيرة وجودة أدائه التشريعي كما يقتضي من الحكومة تعاونا وتجاوبا مع مبادرات البرلمان في مجال الاقتراح التشريعي، بما يعنيه ذلك من تعاون و تكامل وعمل مشترك تفعيلا لمقتضيات الدستور التي تنص على تعاون السلط وتكاملها وليس على تعارضها أو تنازع الصلاحيات بينها.

2 - تفعيل مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة توكيدا لاستقلال السلطة القضائية وتعزيز حماية القضاء للحقوق والارتقاء بفاعلية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج الى القانون والعدالة وتنمية القدرات المؤسساتية للمهن القضائية وتحديث حكامتها، وهي مناسبة للتنويه بالعمل الكبير الذي قامت به اللجنة التي تولت الاشراف على الحوار الوطني وعلى رأسها السيد وزير العدل والمقاربة التشاركية التي اعتمدت في الحوار، ويكفي تكريم جلالة الملك باستقباله حفظه الله لأعضائها وتوشيحهم دلالة على ان هذا الورش الإصلاحي الكبير قد وضعت اللبنة الاولى لوضعه على سكته الصحيحة وانه آن الأوان للانطلاق الى التنزيل والعمل الوطني التشاركي من اجل ربح رهان إصلاح وتحديث منظومة العدالة بكافة مكوناتها.

3 - التفعيل التدريجي لتوصيات المناظرة حول الجبايات و ننوه بما تضمنه مشروع قانون المالية من تدابير تسير في هذا الاتجاه من قبيل توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل وإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة لتمكينها من الاضطلاع بدورها الحيادي و مراجعة الإعفاءات الضريبية في المجال الفلاحي مع المحافظة على الإعفاء للفلاحين الصغار والمتوسطين.

4 - الشروع في أجرأة إصلاح القانون التنظيمي للمالية؛ و هو الاطار الدستوري و القانوني لتدبير الميزانية حيث تمحورت المطالب على تجاوز المنطق التقليدي في وضع الميزانية مما يصعب مهمة البرلمان في المناقشة و التتبع . و الانتقال الى وضع الميزانية حسب النتائج لتكريس النجاعة في الاداء و فق النتائج المحصلة. غير ان تعثر اخراج هذا القانون التنظيمي الهام أسهم في تكريس الاختلال المنهجي في تدبير الميزانية و هو ما يجعل الاصلاحات المقترحة مجرد و سائل للترقيع لا ترتقي لمستوى الحل البنيوي لأشكال الميزانية العامة في علاقتها بالحسابات الخصوصية

و المؤسسات العمومية والمرافق المسيرة بصفة مستقلة فضلا عن الاشكال البنيوي في اعتماد النوع الاجتماعي في التخطيط للميزانية من خلال سياسة مالية واضحة تراعي مختلف الاحتياجات بدل الاكتفاء بإجراءات قطاعية معزولة.

و هي دعوة للحكومة و البرلمان معا للتسريع بإخراج القانون التنظيمي لقانون المالية كإطار مرتقب يقطع مع المنطق التقليدي الجامد في التخطيط للميزانية. وسيكون من العبث أعداد مشروع قانون المالية 2015 وفق القانون التنظيمي لقانون المالية الحالي 9-98 لسنة 1998

5 - الشروع في إصلاح نظام المقاصة؛ لا يمكن التسامح اليوم مع خطاب يعتبر ان عمق اشكال منظومة المقاصة يكمن في كلفتها الكبيرة على ميزانية الدولة ارتباطا بتقلبات الفاتورة الطاقية حسب الاسعار العالمية للمواد البترولية، فنبدأ في التطبيع مع تصور مغلوط يربط حل هذا الاشكال بالبحث عن سبل تقليص كلفة المقاصة سواء من خلال نظام المقايسة الجزئي او غيره من الاجراءات. إن الحل يكمن في مراجعة حكامة الصندوق و تتبع مسار الميزانية المرصودة له ومدى تحقيقها للأهداف الاصلية لاعتماد نظام الدعم لذلك فان الحديث عن المقاصة لا يمكن تقزيمه في الشق الميزانياتي والمحاسباتي والمالي، اين هي الحكامة ؟ فأين محاربة الفساد ؟ ازيد من 100 مليار في سنتين يتطلب منا التساؤل :

- عن الأسباب الحقيقية لهذا الارتفاع بعيدا عن تأويل ارتفاع أثمان المحروقات في السوق العالمية؛
- عن المراقبة الدقيقة للسلسلة كلها من الإستيراد إلي التخزين إلى التوزيع؟
- عن مدى الاستمرار في تبني نسق تركيبة الأثمان المعتمدة أم إعادة النظر فيها ؛
- عن مد ى فعالية الاسترداد بالنسبة للشركات المستفيدة من المواد؛
- عن مصير الاستهداف للفئات المحرومة والتي لا يصلها هذا الدعم.

6 - تفعيل نظام المقايسة النسبية لأسعار بعض المواد النفطية السائلة مع اعتماد نظام التأمين ضد تقلبات الأسعار العالمية واتخاذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة للحد من الآثار المحتملة لتعيل نظام المقايسة النسبية لأسعار بعض المواد النفطية.

7 - لقد اعلن مشروع قانون المالية الحالي عن استكمال الصرح المؤسساتي كمرتكز أساسي و هي اولوية دستورية ترجمت في خطاب ملكي حدد سنة 2012

موعدا لإجراء الانتخابات الجماعية و المهنية تنتهي بتجديد مجلس المستشارين وفق الصيغة الدستورية الجديدة. غير ان تدبير هذا الملف عرف تخبطا كبيرا و تناقضات واضحة جعلت اهم ورش اصلاحي ينتظره المغرب يتعثر. انه ورش الجهوية المتقدمة الذي ادى تأجيله الى رهن العديد من الخطوات و التدابير الاصلاحية المصيرية.

ان الحاجة قائمة اليوم الى تبني الوضوح اللازم بخصوص تدبير هذا الملف من طرف الحكومة مع الاعلان عن اجندة واضحة تحدد مخطط الحكومة بخصوص التدابير التشريعية والتنظيمية التي ستتخذها قبل الانتخابات الجماعية التي حسم اخر تصريح لوزير الداخلية في موعدها حيث تم الاحتفاظ بسنة 2015 موعدا عاديا لإجرائها.

لقد سبق لوزير الداخلية في النسخة الاولى للحكومة و اعلن ان الترسانة القانونية المؤطرة لمشروع الجهوية والاستحقاقات الانتخابية المرتبطة به قد اصبحت شبه جاهزة، ليفاجئنا الوزير الحالي بالإعلان عن عدم جاهزية النصوص المذكورة معلنا نية الحكومة في تقسيم القانون التنظيمي المذكور في الفصل 146 من الدستور الى خمس قوانين تنظيمية تنضاف الى القانون التنظيمي المعد من طرف الحكومة السابقة في نفس السياق مما طبع هذا الورش الهام بالغموض والتردد والارتباك.

نتفهم كفاعلين سياسيين تأثير الزمن الانتخابي على الزمن الإصلاحي و نتفهم رغبة الحكومة في الاحتفاظ بالانتخابات الجماعية في موعدها غير ان مبعث هذا التفهم لا يعود الى هواجس حسابات الربح و الخسارة الانتخابية التي تشغل بعض الاحزاب السياسية فتتحول الى محرك اساسي لصراعاتها و محدد اساسي لتموقعاتها. إن مبعث تفهمنا لهذا الاعلان هو الحاجة الى ضمان التعبئة و الاجماع السياسيين اللازمين لإنجاح الاصلاحات الكبرى التي يجب ان تكون سنة 2014 سنة انطلاقتها الفعلية.

لذلك سنظل نمارس دورنا الرقابي على الحكومة لحثها على استثمار زمن الاستقرار السياسي لهذه السنة بعيدا عن الارتباك و التردد الذي يطبع اداء الفعل الحزبي لحظة الانتخابات مما يهدد بالتنصل من الالتزامات كلما فرضت الضرورة الانتخابية الضيقة ذلك لإطلاق الاوراش الاصلاحية المهيكلة ومواكبتها تشريعيا وماليا.

إن التضحية بورش استكمال البناء المؤسساتي والقبول بتأجيله على اهميته، لا يمكن إلا ان توازيها التضحيات اللازمة لمباشرة الاصلاحات المنتظرة دون تسويف او تأجيل. لقد قدمت تضحيات كبيرة لم تكن كلفتها السياسية سهلة على العديد من الاطراف، كما تجرعت آلام وإحباطات لا لشيئ إلا لإنجاح ورش الاصلاح الكبير، لذلك لا عذر للحكومة بعد اليوم في تبني اي خطاب تبريري لواقع الجمود الذي كبل آمال المغاربة في التغيير فإما ان يتحقق التغيير و اما ان يعرف المغاربة بوضوح طبيعة واقعهم السياسي و طبيعة نخبهم السياسية لتكون لهم الكلمة الاولى والاخيرة.

8 - إصلاح أنظمة التقاعد من خلال إصلاح نظام المعاشات المدنية بغية تمديد ديمومته وتمديدها في افق 10 سنوات على الاقل مع تطبيق مبدأ التدرج وهو الاصلاح الذي ينبغي ان يندرج في نظرنا ضمن رؤية وطنية مسؤولة ووفق مقاربة تشاركية تضع بعين الاعتبار مصالح الأجيال المقبلة على التقاعد في المدى المتوسط والمدى البعيد وتمكن من وفاء نظام التقاعد بالتزاماته المستقبلية

9 - مواصلة المجهود في الاستثمار العمومي سنة 2014 ليصل الى ما يريد على 168 مليار بما لذلك من انعكاسات في التشغيل وعلى الخدمات الاجتماعية كالتشغيل وتوفير البنيات الضرورية للنهوض بالصحة والتعليم وتنمية العالم القروي وغير ذلك من المجالات.

10 - تعزيز آليات التماسك الاجتماعي من خلال مواصلة النهوض بالمنظومة التعليمية والرفع من العرض المدرسي وتكافؤ الفرصة وتعزيز عملية تعميم نظام المساعدة الطبية وبرامج تيسير الولوج للسكن اللائق والسكن الاجتماعي والسكن منخفض التكلفة ومواصلة برامج محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية من خلال برامج المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومن خلال الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة عبر صندوق التماسك الاجتماعي من قبيل مواكبة وتفعيل نظام المساعدة الطبية وبرنامج تيسير لمحاربة الهدر المدرسي والمبادرة الوطنية مليون محفظة وصندوق التكافل العائلي.

مما يبين ان المجهود المبذول الى اعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات والخارجية لا يتم على حساب البعد الاجتماعي في قانون المالية.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

خامسا : أهم مستجدات وتعديلات قانون المالية لسنة 2014

1 تضريب المستغلات الفلاحية الكبرى

لقد عرف النظام الضريبي الفلاحي تطورا محدودا منذ الاستقلال، حيث في سنة 1961 تم إرساء الضريبة الفلاحية، معوضة بذلك الترتيب. هذه الضريبة أسست على مدخول تقديري يحتسب بناء على ما يمكن أن تنتجه أرض فلاحية في ظروف تدبير متوسطة، هذا الأساس الضريبي أدى إلى إعفاء 90% من المستغلين الفلاحيين، فأصبحت الضريبة الفلاحية دون معنى نظرا لعدم تحيين هذا الأساس إلى أن تم الإعفاء الكلي في ظهير 21 مارس 1984 إلى 2000، وامتد إلى 2020 ثم تم تقليصه إلى 2010 بعد ذلك تم رفعه إلى نهاية 2013.

إن مبدأ العدالة الجبائية والتضامن الاجتماعي والمحافظة على تنافسية القطاع يفترض التعامل بحذر مع قطاع حساس، يعيش العديد من الإكراهات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ندرة الموارد المائية والتقلبات المناخية اللذين يشكلان أكبر تحد للقطاع الفلاحي بالمغرب، حيث يتوقع أن تصبح ثلثي الأراضي غير قابلة للاستغلال الفلاحي بحلول 2050؛
- تعدد وتعقد الأنظمة العقارية وصغر المساحات المستغلة فلاحيا؛
- قلة استخدام المكننة وعوامل الإنتاج؛
- المشاكل المرتبطة بتنافسية الفلاحة الوطنية علاقة باتفاقيات التبادل الحر وبتقلبات أسعار السوق الدولية.

إن النقاش حول هذا الموضوع ليس وليد اليوم، والحكومة في مشروع قانون المالية 2014 تقدم إجابات حول الضريبة الفلاحية في إطار الإصلاح الضريبي المنبثق عن المناظرة الوطنية.

إن ما جاءت به الحكومة اليوم جواب واضح يؤكد واقعية هذا الاختيار المبني على إصلاح ضريبي تدريجي ممتد إلى 2020، يراعي خصوصيات هذا القطاع، ويزاوج بين ماقدم لهذا القطاع من إعانات ودعم مالي ،ومشاريع لها طابع هيكلي كالشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاريع التجميع.

إن فتح هذا الورش لن يكتمل أثره الإيجابي على القطاع، إلا بمراعاة الوضعية الاجتماعية للعاملين فيه وذلك بالتطرق لجميع مشاكلهم، المرتبطة أساسا بالتغطية الاجتماعية والصحية والتقاعد والتأمين .

إن أي مدخول ضريبي يأتي من هذا القطاع ينبغي أن يعود إلى البادية وإلى الفلاحة بشكل خاص للمساهمة في التنمية الفلاحية والقروية.

إننا في فريق العدالة والتنمية نثمن عاليا احترام الحكومة للزمن القانوني لإيداع مشروع قانون المالية بمجلس النواب خاصة في ظل إكراهات وظروف سياسية واقتصادية صعبة، كما نسجل ان هذا المشروع جاء بنفس اصلاحي وبعزيمة وإرادة قوية لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار وبنفس التضامن والتماسك.

كلنا نعلم الوضعية الاقتصادية التي تتسم باستمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الازمة المالية العالمية، فالولايات المتحدة اعتمدت سياسة مالية تقشفية، ومنطقة الأورو تعرف نسبة نمو سلبية (- 0,4%)، واستمرار عدم استقرار أسعار المواد الأساسية خاصة البترول (أزيد من 100 دولار) و الطاقة بفعل الحروب وعدم استقرار عدد من المواقع والمناطق العربية (سوريا)، كما تتسم الوضعية بمحدودية الموارد، وعدم توازن نفقات التسيير والأجور، واختلال التوازن المالي بعجز في الميزانية وعجز تجاري.

رغم كل هذه المخاطر جاء قانون المالية لسنة 2014 بفرضيات معقولة وموضوعية ومتفائلة ومسؤولة، وذلك بتحديد نسبة النمو في 4,2% و نسبة عجز الميزانية في 4,9% وسعر البترول في 105 دولار وسعر الصرف في 8,5. لكن نسجل عدم ورود اي معلومة في وثائق قانون المالية عن نسبة التضخم وعلاقتها بالأسعار والأجور والقدرة الشرائية.

2 محاربة الهشاشة وتحقيق التوازن الاجتماعي

بعد أن بادرت فرق الأغلبية إلى تقديم 22 تعديلا على المشروع الذي جاءت به الحكومة والتي أسفر التشاور حولها عن قَبول الحكومة بإدخال نصف هذه التعديلات على مشروع قانون المالية، فإنه يمكن الحديث اليوم عن إخراج قانون مالي يبعث روح الأمل في الإصلاح، وفي إحداث التوازن المطلوب في مجتمعنا، مُستثمرين في ذلك ما تتيحه لنا الإمكانات بالرغم من كل الإكراهات، وما يفرضه الحرص على التوازنات المالية للميزانية العامة.

واسمحوا لي أن أجعل من إحدى هذه التعديلات عنوانا للوفاء، وعنوانا للرغبة الأكيدة لكل مكونات الأغلبية في تحقيق العدالة الاجتماعية، والالتفات أكثر إلى فئات المجتمع الهشّة.

وإنه، وبالرغم من أهمية التعديلات التي قبلتها الحكومة بخصوص فئة واسعة من المقاولات المغربية دعما لقدرتها التنافسية، أو تلك المتعلقة برفع الحد الأدنى للضريبة على الشركات الواجب أداؤه من 1500 إلى 3000 درهم، أو تلك المتعلقة بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بخصوص مصبّرات السردين، والملح، والأرز، والشموع، والحمامات، والأفرنة التقليدية، وغير ذلك من التعديلات همّت القطاع الفلاحي، والمتعلّقة بالكراء التي من شأنها إرجاع الثقة للمالكين الخواص والمستثمرين، أو تلك التي تهم الأطفال الصم،

فإن التعديل الذي همّ صندوق دعم التماسك الاجتماعي المتعلّق بالدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشاشة نعتبره خطوة دالة، وإشارة قوية، والتفاتة عميقة في اتجاه إعادة الاعتبار لهذه الفئة التي لا يخلو منها مدشر من مداشر القُرى أو حي من أحياء المدن المغربية، والتي أوردت المندوبية السامية للتخطيط أرقاما دالة حولها، وكان لابد من إنصافها إسوة بباقي الفئات المستهدفة من برنامج «تيسير» وتماشيا مع أهداف نظام «راميد».

ويجد الاهتمام بهذه الفئة مرجعيته بانسجام تام مع مقتضيات الفصل 34 من الدستور الذي أفرد أهمية خاصة لهذا الموضوع من خلال الباب المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، حيث نصّ على «معالجة الأوضاع الهشة من النساء والأمهات والأطفال والمسنين والوقاية منها»، كما يجد مرجعيته في الفصل الرابع من البرنامج الحكومي خاصة في ما يتعلّق بالتزام الحكومة بالعمل على

تقوية ودعم الأسرة في وضعية صعبة والتي يُعيلها النساء، وتماشيا مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يواصل جلالة الملك رعايتها، والتي تتوجّه أساسا للأشخاص في وضعية هشاشة للحفاظ على كرامتهم والحيلولة دون الوقوع في الانحراف أو العزلة أو الفقر المدقع.

ولذلك نعتبر أن في هذا التعديل الذي سيساهم في تحسين القدرة الشرائية لهذه الفئة تعبير حقيقي وملموس للمكانة التي تحظى بها في المجتمع المغربي المتضامن المتماسك الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد.

وحتى يكون لهذا الأمر أثره الإيجابي في نفوس المواطنين على الحكومة أن تسارع إلى إخراج النص التنظيمي الذي يحدّد الشروط والمبالغ والكيفيات ليتم تنزيل هذا الإجراء الهام خلال سنة 2014 في أفق إصلاح لنظام المقاصة يمكّن من وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين من هذه الفئة وغيرها من فئات المجتمع الهشّة.

وتجدر الإشارة إلى أننا في الأغلبية، وفي إطار الحرص على توازن الميزانية، اقترحنا إضافة رسم تضامني على تذاكر الطائرات، ويهدف هذا الرسم إلى تمويل المنظمة الدولية لشراء الأدوية وفاء لالتزامات المغرب الذي يعتبر. منذ سنة 2007 . عضوا في هذه المنظمة التي تسعى إلى مكافحة الأوبئة الكبرى في الدول النامية، وفي الوقت نفسه تحسين الميزانية العامة وبالخصوص صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

السيد الرئيس؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب.

قمت بتقديم الجزء الأول المتعلق بالشق السياسي من مداخلة فريق العدالة والتنمية لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014، و أنا على يقين بأنها ستجد آذانا صاغية لما جاء فيها من معطيات واقتراحات مهمة، وأدع الكلمة لزميلي لتقديم الجزء الثاني المتعلق بالشق الإقتصادي والمالي والجبائي من هذه المناقشة..

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

2. مداخلة النائب البرلماني
عبد العزيز عماري
- الشق الاقتصادي -

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

بعد مداخلة الأخ رئيس الفريق يسرني أن أتدخل باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2014 في أبعاده الاقتصادية والمالية والاجتماعية. سنحاول النظر في مدى استجابة المشروع الذي بين أيدينا لمتطلبات هذه المعادلة الدقيقة في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة على المستوى الدولي والوطني وذلك من خلال عشر مفاتيح منهجية أساسية لقراءة مقتضيات هذا المشروع.

أ. الموقع من البرنامج الانتخابي

إننا في فريق العدالة والتنمية نجعل من مناقشة مشروع قانون المالية محطة مهمة لقياس مدى التقدم في تنفيذ البرنامج الحكومي الذي جعل من اهم الأسس التي بني عليها مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي من خلال ثنائية:

- دعم النمو الاقتصادي
- تعزيز التضامن الاجتماعي

إن الرؤية المؤطرة لإعداد مشروع قانون المالية 2014 المعروض علينا، بحسب مقاربتنا له كفريق العدالة والتنمية، تقوم على ثلاث محاور أساسية تلخص البرنامج التعاقدي للحكومة،

أولها باعتبارها حكومة سياسية منبثقة عن إرادة شعبية لتقوم بالتنزيل الديمقراطي لدستور فاتح يوليوز 2011 ومباشرة الإصلاحات الهيكلية المنتظرة.

وثاني المحاور باعتبارها حكومة في خدمة المواطنات و المواطنين تهدف إلى إحياء قيم التضامن والتماسك الاجتماعي ومعالجة الفوارق الاجتماعية، والنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية ودعم القدرة الشرائية والفئات الضعيفة من خلال مواصلة دعم صندوق المقاصة، وكذا مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية

للتنمية البشرية مع إعطاء الأولوية في توجيه الموارد المالية العمومية نحو الحاجيات المباشرة والملحة للمواطن في التعليم والصحة والسكن والتشغيل.

وثالث المحاور يقوم على أساس خدمة الحكومة وصونها لمقومات الاقتصاد الوطني بكافة أركانه وفاعليه الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك من خلال دعم الاستثمار العمومي وتكريس الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية، وتأهيل البنيات التحتية، ومواصلة تطوير الاستراتيجيات القطاعية، مع السعي الحثيث في عصرنة مجموعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية وإنخراطها في مكافحة الفساد واقتصاد الريع الذي كان يتحكم في كثير من مفاصل الاقتصاد الوطني، وتسهيل حياة المقاولة والعمل على الرفع من تنافسيتها، ومواصلة دعم وتطوير قدرات وطاقات مواردها البشرية، وكذا إعتماد إجراءات ضريبة لتحفيزها ولتطويرها وخاصة المتوسطة والصغرى منها، مع الالتفاتة الجديدة للحكومة المعلنة من خلال مشروع هذا القانون، بسعيها للنهوض بقطاع المقاولة الذاتية، تشجيعا منها لإدماج قطاع عريض من القوي النشيطة والعامة في الاقتصاد المهيكل مع منح امتيازات عديدة لهذه الفئة الهشة من المواطنين .

وموازاة مع كل ذلك فالحكومة مسؤولة عن مضاعفة جهودها للاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو الاقتصادية من خلال تثمين الموارد وترشيد النفقات العمومية، وكذا التحكم في العجزين الداخلي والخارجي بهدف تعزيز ديمومة ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد الوطني وتطوير مقدرات البلاد ومقوماتها ومناعتها المالية والاقتصادية، في واقع دولي وجهوي وإقليمي تطبعه تنافسية حادة بين مختلف أسواقه ومحاوره، ومفتوح على مختلف المتغيرات والتأثيرات في شتى الاتجاهات.

إذن على مستوى هذا المفتاح المنهجي الأول نعتبر أننا بصدد لبنة جديدة من لبنات البرنامج الاصلاحي للحكومة.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

ب. تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني

إن الرأسمال الحقيقي لنموذجنا الديمقراطي هو «جو الاستقرار» الذي تنعم فيه بلادنا ولله الحمد في محيط اقليمي مضطرب مما عزز من رصيد الثقة في اقتصادنا الوطني.

هذه الثقة هي التي :

- جعلت الاستثمارات الأجنبية تطور ب 24 % إلى حدود غشت 2013؛
- ساهمت في رفع نسبة النمو لسنة 2013 من 4,5% إلى 4,8%؛
- جعلت عدد السياح الوافدين على المغرب يتزايد خاصة مع الاوضاع التي تعرفها مصر وتونس؛
- ساهمت في ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة ليصل إلى 4 اشهر و8 أيام؛

هذه الثقة هي التي منحت المغرب تنقيطا إيجابيا في عدة تقارير دولية صادرة عن مؤسسات التنقيط المتخصصة وعن العديد من الهيئات المالية الدولية ومنها :

◆ **تقرير البنك الدولي Doing BUSNISS** الأخير الذي يشير أن المغرب ربح:

- 10 درجات في مناخ الأعمال؛
- 14 نقطة في مؤشر خلق المقاولة(من 53 إلى 39)؛
- 10 نقط في تسجيل الملكية؛
- 39 نقطة في مؤشر دفع الضرائب؛
- 15 نقطة في مؤشر عدم القدرة على سداد الدين.

كما صنف هذا التقرير المغرب ضمن 29 دولة في العالمة التي قامت بتحسين مناخ الأعمال وتميز المغرب كذلك بتحقيق ثاني أحسن تقدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وبطبيعة الحال تبقى هناك مجالات تحتاج لبذل جهد

إضافي وفي مقدمتها منح الرخص والربط بالكهرباء وحماية المستثمرين.. ، ولعل إقرار مرسوم ضابطة البناء الذي بقي ينتظر منذ 1997 واتخاذ اجراءات ومساطر أخرى خلال 2013 و 2014 سيجعل المغرب يربح مراتب اخرى اكثر تقدما.

◆ **تقرير GAFI** الأخير: الذي حذف المغرب من اللائحة الرمادية في مجال تبييض الاموال حيث نسجل باعتزاز كون المغرب استطاع الخروج من هذه المنطقة الحرجة وأعطى صورة إيجابية عن التزاماته التي تعاقد بشأنها.

◆ **تقرير صندوق النقد الدولي**: الذي أكد على استمرار خط الائتمان والسيولة بالنسبة للمغرب وهي إشارة جد إيجابية تبعث على ثقة المستثمرين ومختلف الفاعلين في اقتصادنا الوطني؛

◆ **تقرير الميزانية المفتوحة Open Budget** : نسجل أن المغرب أحرز تقدما بخمس نقط من المرتبة 69 إلى المرتبة 64 ضمن 100 دولة وهو ثاني دولة في منطقة MENA بعد الأردن؛

◆ **تقرير وكالة «فيتش راتينج» Fitch and Ratings**: المغرب حضي بتصنيف سيادي مطمئن وتنقيط ايجابي في الوقت الذي خفضت فيه نفس الوكالة مرتبة اقتصاديات أوربية كبيرة كما أنها توقعت:

- آفاقا اقتصادية مستقرة واستثمارات اجنبية مباشرة مؤهلة للارتفاع بنسبة 3.2 بالمائة
- انخفاضا لعجز الميزانية الى معدل 4.4 بالمائة سنة 2015
- انخفاضا تنازليا للمديونية العمومية بمعدل 44.5% سنة 2015 مما يسجل تحسنا مقارنة مع 2013

كما ثمنت الوكالة الفرضيات الواقعية التي اعتمدتها الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 وكذا الأهداف والإجراءات المسطرة فيه، خاصة المتعلقة بتنزيل الاصلاحات الهيكلية واعتماد نظام المقايسة ابتداء من شهر شتنبر 2013 في سياق المحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

◆ **وفيما يتعلق بمؤشرات Standards and Poors** فقد حافظ المغرب على نفس تنقيط سنة 2012 بالنسبة للدين الخارجي على الرغم من تسجيل التقلص

الطفيف في التنقيط بالنسبة للدين الداخلي وذلك راجع بالاساس الى تغيير منهجية تنقيط هذه الوكالة .

إذن على هذا المستوى نحن أمام ثقة مالية في الاقتصاد الوطني ومسؤوليتنا جميعا في الحفاظ عليها.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

ت. مناعة النموذج التنموي المغربي

إننا في فريق العدالة والتنمية نقرأ مشروع قانون المالية لسنة 2014 في ظل هذا المفتاح المنهجي الثاني لنؤكد من خلاله صمود نموذجنا التنموي التضامني المستند أساسا على تحفيز النمو من خلال الطلب الداخلي بدعامتي : الاستهلاك والاستثمار.

إن حصة استهلاك الأسر تشكل نسبة 58% من الناتج الداخلي الخام، والحكومة مدعوة لاستثمار الهوامش والإمكانات الاضافية المتاحة على هذا المستوى مع العمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

إن تركيز السياسة الاقتصادية على مكوني الاستهلاك والاستثمار من شأنه توسيع هوامش النمو ومواجهة الإكراهات الناجمة عن الظرفية الاقتصادية الدولية.

اننا أمام مشروع وصفناه بمشروع التحدي وبالتالي فالمطلوب اليوم هو كسب رهان المحافظة على الطلب الداخلي كقاطرة للنمو مع مراعاة محدودية الموارد العمومية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية.

وبهذه المناسبة فإننا في فريق العدالة والتنمية نسجل بايجابية ما قامت به الحكومة لكسب هذا الرهان من خلال:

- الاجراءات المواكبة لاعتماد نظام المقايسة والتي تحتاج لتقوية آليات المراقبة لحماية القدرة الشرائية للمواطن ولحمايته من المضاربين؛
- تنزيل نتائج الحوار الاجتماعي والتي تساهم في الطلب الداخلي ودعم القدرة الشرائية؛
- الرفع من المجهود الاستثماري العمومي.

كما ندعو الحكومة الى المزيد من ترشيد النفقات وتكثيف آليات المراقبة وإعادة النظر في نفقات الوزارات والمؤسسات العمومية باعتماد نظام التدبير المندمج للنفقات المعمول به لدى الخزينة العامة للمملكة (GID).

أما بخصوص الطلب الخارجي فانه يعكس الوجه الآخر للتحديات التي يواجهها نموذجنا التنموي المنفتح حيث أن الميزان التجاري يعرف دوما نسبة عجز بتغطية الصادرات للواردات بمعدل 48% مما يستلزم تنويع العرض التصديري وتعزيز تنافسية الصادرات الوطنية.

كما أننا ندعو الحكومة لتكثيف جهودها في مجال :

- ضبط الواردات وحماية المستهلك بالحفاظ على الجودة والسلامة ومحاربة عمليات التقليد والتهريب باعتماد إجراءات زجرية؛
- تنمية الصادرات بتسريع وثيرة انجاز البرامج الاستراتيجية «مغرب تصدير»
- الاهتمام بالقطاعات الصناعية التي سجلت رقم معاملات مهم : كالطائرات والسيارات؛
- اعطاء العناية اللازمة للصناعات الوطنية التي وجب تكثيف العمل على تطويرها كالنسيج والصناعات الغذائية ... وغيرها.

إن قراءتنا لمشروع قانون المالية 2014 في ضوء هذا البعد/ المفتاح المنهجي الثاني يؤكد بوضوح مناعة نموذجنا التنموي من جهة ومن جهة أخرى يبرز مجهودات الحكومة من أجل دعم هذا النموذج من خلال تقوية الاستثمار العمومي وتحسين تنافسية نسيجنا الانتاجي وتحسين مناخ الاعمال وتحسين الحكامة وقواعد المنافسة وتطوير اليات التضامن الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم:

ث. مراعاة الظرفية الاقتصادية

كلنا نعلم الوضعية الاقتصادية التي تتسم باستمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الازمة المالية العالمية، فالولايات المتحدة اعتمدت سياسة مالية تقشفية، ومنطقة الأورو تعرف نسبة نمو سلبية (0,4%-)، وأسعار المواد الأساسية خاصة البترول (أزيد من 100 دولار) و الطاقة تعرف تقلبات مستمرة.

فعلى مستوى الاقتصاد العالمي ينتظر أن يسجل نموا في حدود 2.9% سنة 2013، مقابل 3.2% سنة 2012. في حين، يرتقب تحقيق انتعاش سنة 2014 بنحو 3.6%، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. وتتوقع منظمة التجارة العالمية نموا معتدلا في حجم التجارة العالمية سيبلغ 2.5% سنة 2013 ولن يتجاوز 4.5 % سنة 2014 حيث يظل دون المتوسط المسجل خلال السنوات العشرين الماضية (5.4%).

وندرك جميعا أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يتم في ظل استمرار الظرفية الاقتصادية الحالية المتسمة باستمرار الركود في بلدان منطقة اليورو - الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا وكذا المستوى المرتفع لأسعار المواد الطاقية.

رغم أنه من المتوقع أن ينتعش وبشكل حذر النشاط الاقتصادي للمنطقة تدريجيا خلال سنة 2014 ليسجل نموا بحوالي 1.0% ، بعد سنتين متتاليتين من الركود(0.6- % سنة 2012 و0.4-% سنة 2013). ويعزى هذا الانتعاش إلى تحسن الطلب الخارجي إضافة إلى السياسة النقدية الملائمة. من جهة أخرى تساهم التدابير الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي الأوربي لفائدة الأبناك في التخفيف من الضغوط على القطاع المصرفي وعلى الديون السيادية في منطقة الأورو. ومن المتوقع أن يتعزز النمو في كل من ألمانيا (1.4% بعد 0.5% سنة 2013) وفرنسا (1.0% بعد 0.2%)، في حين سيصبح النمو إيجابيا في كل من إيطاليا (0.7% بعد 1.8-%) وفي اسبانيا (0.2% مقابل 1.3-%).

في وقت تعرف فيه بعض البلدان سياسة تقشفية همت النقص في الأجور والمعاشات وارتفاع معدل البطالة، إلا أن المغرب رغم ذلك تمكن من الحفاظ على الاحتياطيات الخارجية في مستوى أربعة أشهر من الواردات من السلع والخدمات. كما سجلت مؤشرات المبادلات الخارجية المرتبطة بديناميكية النمو تحسنا ملموسا خلال هذه السنة ونذكر منها على الخصوص :

- التحكم في المديونية حيث وصل حجم دين الخزينة في متم شهر أكتوبر 2013 حوالي 550 مليار درهم مسجلة نسبة 59 % بالمقارنة بالناتج الداخلي؛
- تحسن تحويلات مغاربة العالم رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها منطقة الأورو، حيث وصلت إلى حوالي 50 مليار درهم أي بزيادة 0,5 % ؛
- تحسن عائدات السياحة في نفس الظرفية زيادة 1,5 % لتصل إلى 49,5 مليار درهم ؛
- ارتفاع الصادرات المغربية باستثناء الفوسفاط، وذلك بفضل تطور صناعة السيارات (+18%) والصناعات الغذائية (+14%) والصناعات الالكترونية (+10%) وصناعة الطائرات (+19%)؛
- ارتفاع جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، حيث ارتفعت مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى 25,24 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 25% خلال الأشهر العشر الأولى من 2014 مقارنة مع نفس الفترة من 2013 ؛
- انخفاض عجز الميزان التجاري (5,4مليار درهم) ؛
- انخفاض عجز الحساب الجاري الذي انتقل من 10% سنة 2012 الى 7.8 % سنة 2013
- الحفاظ على أهلية المغرب للخط الائتماني الوقائي لصندوق النقد الدولي خلال مصادقة المجلس التنفيذي للصندوق على التوالي شهري فبراير ويوليوز 2013، مما ساهم في تعزيز الثقة في آفاق الاقتصاد الوطني لدى المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الأجانب ؛
- تعبئة التمويلات الخارجية المتاحة أمام بلادنا في إطار العلاقات التي تجمعها مع المؤسسات المالية العربية وخاصة دول الخليج والدولية.

وبالرغم من كون هذه النسبة لمديونيتنا ، تبدو مرتفعة فإن الأهم هو أن مديونيتنا تبقى في مستويات قابلية الاستمرار (soutenabilité) و ذلك بالنظر الى:

- بنيتها، حيث تمثل فيها المديونية الداخلية القسط الأكبر (77% من مجموع الدين)؛
- كلفتها، حيث لا يتعدى متوسط هذه الاخيرة معدل 4,5%
- أفاق تراجع مستوى عجز الميزانية، حيث من المتوقع أن يتقلص تدريجيا في أفق 2016 مما سينتج عنه انخفاض مؤشر الدين نسبة إلى الناتج الداخلي الخام انطلاقا من سنة 2014.

خلاصة هذا المحور إذن نحن أمام مشروع جاء مستوعبا لتحديات الظرفية الاقتصادية بشكل إرادي.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم:

ج. الواقعية في الفرضيات والتوقعات

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 بناء على مجموعة من الفرضيات الواقعية انطلاقا من تشخيص موضوعي لتطور المتغيرات الخارجية وتلك المتعلقة بالوضعية الاقتصادية الداخلية.

◆ معدل النمو

يتوقع مشروع قانون المالية أن يعرف سيعرف الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 نمواً بنسبة 4,2% بعد 4,8% سنة 2013، وهي نسبة مبنية على العناصر التالية:

- تطور الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 4,8% بعد 3,4% سنة 2013 :

  - موازاة مع تراجع طفيف للقطاع الفلاحي بنسبة 0,3%- (فرضية محصول حبوب متوسط يبلغ 70 مليون قنطار) وذلك بعد ارتفاع بنسبة 15,3% سنة 2013.

  - على مستوى الطلب، ستواصل عناصر الطلب الداخلي دعمها كذلك للنمو ارتباطاً بالتحسن المهم الذي سيعرفه الاستثمار واستهلاك الأسر، حيث سيرتفع هذا الأخير بنسبة 3,9% سنة 2014 بعد 5,6% سنة 2013.

- محصول زراعة الحبوب في متوسط 70 مليون قنطار.
- استمرار دينامية مختلف القطاعات الاقتصادية وتأثيرها الإيجابي على الدخل.
- استمرار تحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

◆ نسبة عجز الميزانية

من المتوقع ألا تتجاوز نسبة العجز، برسم سنة 2014، 4,9%، كنسبة واقعية بالنظر لمجموعة من الاجراءات تهم الموارد والنفقات نذكر منها :

<u>على مستوى الموارد:</u>

- تحسين الموارد الجبائية عن طريق تنزيل بعض توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات وكذا تدعيم دور المصالح الجبائية والجمركية في تحصيلها. من خلال مدها بالموارد اللوجيستيكية والبشرية اللازمة.

<u>أما على مستوى النفقات:</u>

- ترشيد نفقات التسيير وحصرها في الحد الأدنى الضروري لسير مرافق الدولة بحيث لم تسجل هذه النفقات أية زيادة، حيث بلغت هذه النفقات 199,35 مليار درهم مقابل 199,26 مليار درهم برسم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 0,05%؛
- تعزيز فعالية نفقات الاستثمار وربطها بقدرة الإنجاز وبتحقيق الأهداف المسطرة لها (المردودية الاقتصادية والمالية).

وفي هذا الصدد، التزمت الحكومة أنه سيتم إرساء وتوطيد المسطرة الهادفة إلى ترشيد التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، ومرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة ارتباطا بمستوى فائض خزينتها وبمستوى إنجاز مشاريعها.

◆ معدل التضخم

بالرغم من التقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار المواد الأساسية وخاصة الطاقية منها، واصل معدل التضخم، الذي يتم قياسه بارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، تسجيل مستويات تنسجم مع هدف استقرار الأسعار الذي يتوخاه بنك المغرب حيث بلغ معدل التضخم 1,7% كمتوسط خلال الفترة 2008-2012.

وهكذا يتوقع أن يستقر معدل التضخم في حدود 1,9% خلال سنة 2014 .

وكما هو معلوم، يتوقع أن لا يتجاوز معدل التضخم عند نهاية السنة الجارية 2,1%. ويعزى ذلك إلى مواصلة دعم المواد الأساسية عن طريق تدخل الدولة على مستوى نفقات المقاصة، حيث بلغت نفقات هذه الأخيرة مبلغ 33,2 مليار درهم عند متم شهر شتنبر 2013.

ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى وتيرة التضخم خاصة إلى:

- انخفاض للأثمان عند الاستيراد للمواد الطاقية بنسبة 3,2%.
- انخفاض وتيرة ارتفاع الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستيراد للمواد المصنعة سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013 (1,9% مقابل 2,5%).
- مواصلة دعم المواد الأساسية عن طريق تدخل الدولة على مستوى نفقات المقاصة، وذلك بالرغم من دخول منظومة المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد الطاقية حيز التنفيذ منذ 16 شتنبر2013. فمن جهة، يبقى مستوى نفقات المقاصة مرتفعا و مهما، حيث من المتوقع أن تبلغ نفقات المقاصة 35 مليار درهم خلال سنة 2014 وذلك على أساس سعر متوسط برميل البترول الذي حدد في 105 دولار، ومعدل سعر صرف قدره 8,5 درهم للدولار الواحد.

ومن جهة أخرى، فإن آثار المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد الطاقية على مستوى التضخم تبقى جد محدودة حيث لن تتعدى 0,2 نقطة سنة 2014.

◆ **تطور أسعار النفط**

من المتوقع أن تظل آفاق أسعار البترول معتدلة على العموم، حيث تشير آخر التوقعات لعدة هيئات مختصة إلى متوسط سعر البرنت بحوالي 105 دولار للبرميل سنة 2014 مقابل 107 دولار للبرميل سنة 2013 ، رغم أنه من المتوقع أن يستمر تزايد الطلب العالمي على النفط بوتيرة معتدلة نسبيا، بسبب تراجع استهلاك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، رغم استمرار انتعاش طلب الدول النامية والصاعدة. ويتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بحوالي 1,1 مليون برميل يوميا سنة 2014 مقابل 1,0 مليون برميل يوميا في سنتي 2012 و2013، وفقا لوكالة الطاقة الدولية.

إننا أمام فرضيات واقعية.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

ح. التحفيز الإرادي للاستثمار وتعزيز تنافسية المقاولة

إننا في فريق العدالة والتنمية نحيي جهود الحكومة في خدمة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تعزيز دعم الاستثمار العمومي وتوجيهه خصوصا نحو مواصلة تأهيل البنيات التحتية وتنويع مصادرالنمو وتحسين الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات من خلال دعم الاستراتيجيات القطاعية. وبهذا يصل المجهود الاستثماري الاجمالي للقطاع العام برسم 2014 إلى 186.64 مليار درهم بزيادة 6مليار درهم.

فحجم الاستثمارات في البنيات الاساسية: 35.377 مليار درهم:

- برنامج الطرق و الطرق السيارة (8 مليار درهم)
- برنامج السكك الحديدية (7,5 مليار درهم)
- تهيئة الموانئ (838 مليون درهم)

- برنامج بناء السدود (1,2 مليار درهم)
- البنية التحتية الرياضية (1 مليار درهم)
- مواصلة تنزيل مخطط المغرب الاخضر (7,1 مليار درهم)
- عصرنة قطاع الصيد البحري (863,5 مليون درهم)
- تسريع وتيرة إنجاز مخطط الانبثاق الصناعي (480 مليون درهم)
- تثمين منتوجات الصناعة التقليدية)262 مليون درهم)
- تطوير الطاقات المتجددة (8,6 مليار درهم)
- الحفاظ على البيئة (536 مليون درهم)
- دعم المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة لجعلها قاطرة للتنمية والتشغيل في بلادنا، وتمكينها من الاستفادة من حصة 20% من الطلبيات العمومية و التطبيق الفعلي والمعمم للأفضلية الوطنية بنسبة 15% و تسريع آجال الأداء واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة واعتماد الآليات اللازمة لتسهيل على التمويل؛
- الرفع من محتوى التشغيل في النمو و تشجيع المقاولة الذاتية ، وجعله هدفا أفقيا لكل الاستراتيجيات القطاعية والأوراش المهيكلة المفتوحة والرفع من القابلية لتشغيل الشباب من خلال التكوين وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لمواكبة المهن العالمية الحديثة للمغرب؛

عرف المغرب تقدما مهما في مؤشرات مناخ الأعمال حسب تقارير دولية متخصصة، فرغم السياق الاقتصادي الصعب، فقد ظلت الحكومة عازمة على تنزيل هدفها الاستراتيجي الذي تعاقدت به مع مؤسسة البرلمان و الشعب المغربي من خلال البرنامج الحكومي، لإرساء أسس اقتصاد وطني تنافسي يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل من خلال:

- مواصلة إصلاح القطاع المالي وذلك بتسريع إصلاح القانون البنكي ومؤسسات التمويل، عصرنة و تحديث الإطار التشريعي المنظم لبورصة القيم و تحسين آليات الرقابة والشفافية في القطاع المالي وتنويع المنتوجات المالية المتاحة للمستثمرين...)؛
- الأبناك الاسلامية؛
- تحسين مناخ الأعمال بتبسيط المساطر وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين وتسريع معالجة الطلبات المتعلقة بمشاريع الاستثمار المودعة لدى لجان الاستثمار الوطنية والجهوية.

إن هذا البعد المنهجي الخامس يبرز الجهد الاستثماري العمومي الذي جاء به مشروع قانون المالية، وهي مناسبة ندعو فيها الحكومة للتسريع بمراجعة ميثاق الاستثمار لتحسين إطار التحفيزات الممنوحة للمستثمرين.

إضافة إلى اعتماد مجموعة من الاجراءات والتدابير المسطرة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 وفي مقدمتها:

- إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم؛
- وتسريع آجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة؛
- تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل: مواكبة، رأسمال المخاطر ..
- دعم الابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة بغلاف مالي يبلغ 160 مليون درهم من خلال برامج انطلاق و تطوير والخدمات التكنولوجية الشبكية؛
- ضمان إعادة التأهيل والمواكبة للمقاولات بغلاف مالي يبلغ 320 مليون درهم عبر برامج امتياز ومساندة.

كلها اجراءات نثمنها عاليا لكن ندعو الجكومة إلى مزيد من دعم المقاولات المصدرة عبر اتحادات التصدير وتوفير منح التصدير وفرص التكوين لها مع دعم تنافسيتها والعناية ببرامج الانتاجية.

وبهذه المناسبة نحث الحكومة على المضي قدما في إرساء شراكة متميزة مع القطاع الخاص ومأسسة حوار وتشاور دائمين مع الفاعلين الاقتصاديين، من خلال آليات:

- اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال: التي اعتمدت برنامجا سنويا يرتكز على أهداف استراتيجية تهم على الخصوص تقوية الحكامة والشفافية في الأعمال، وتحسين آليات فض النزاعات التجارية، وتبسيط إجراءات التعمير والحصول على العقار، وتطوير تنافسية الجهات، وتحسين التشاور والتواصل حول الإصلاحات، وتسهيل الولوج للتمويل، وتقييم وتحسين أداء الخدمات العمومية.
- إحداث لجان عمل موضوعاتية للتشاور وإنضاج الإصلاحات، والتي تهم محاور التنافسية، ومناخ الأعمال، والتشغيل والتكوين، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمقاولة ومحيطها.

- تأسيس لجنة حكومية تعنى بدراسة المشاريع الاستثمارية العالقة، بغية تحديد نوعية الصعوبات وإيجاد حلول فعلية وآنية لها واتخاذ القرارات اللازمة والسهر على تنفيذها.

كما ندعو الحكومة ومختلف المتدخلين للمزيد من الجهود لتحسين مناخ الأعمال واستثمار الإمكانيات التي تتيحها بلادنا بالنظر إلى المؤهلات الهيكلية والسمعة الطيبة التي تتمتع بها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والاستقرار السياسي والاجتماعي المتميز، والوضعية الماكرو-اقتصادية السليمة والمتحكم فيها، ونهج إصلاحات هيكلية واسعة وإطلاق استراتيجيات قطاعية طموحة، والانفتاح على العالم عبر مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر تمكن من الولوج إلى سوق تضم أزيد من مليار مستهلك، والتوفر على بنيات تحتية تستجيب للمعايير الدولية وعلى على موارد بشرية مؤهلة، إلخ.

ونود أن نؤكد أن الحكومة مطالبة باتخاذ كل الاجراءات لمواجهة عراقيل الاستثمار على مستوى السلسلة بأكملها دون أن نغفل أي مكون من مكوناتها: تعبئة العقار ووضعه رهن إشارة الاستثمار(تقرير النفقات العقارية)، وتبسيط المساطر خاصة منها المتعلقة بمنح الرخص، وضمان نجاعة التحفيزات الموجهة لإنعاش الاستثمار والصادرات، واعتماد سياسة مقدامة في مجال الترويج للمغرب كوجهة استثمارية، ووضع إطار قانوني محفز للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنزيل إصلاح العدالة.

وهو ما يقتضي اعتماد سياسة وطنية كاملة ومتكاملة، تزاوج في بلورتها وتنزيلها بين الأبعاد الوطنية والمستويات الترابية، وبين ضرورة تحيين وتوحيد الترسانة القانونية ووجوب ضمان نجاعة الجوانب المؤسساتية، وبين مستلزمات توفير التمويل وضرورات تكوين الموارد البشرية ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين، وذلك بهدف النهوض بتنافسية المقاولات وبجاذبية الاقتصاد الوطني.

إذن نحن أمام مشروع في خدمة المقاولة وتنافسيتها، ودعم الاستثمار العمومي.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

خ. تعزيز التضامن الاجتماعي والمجالي وتطوير الرأسمال البشري

إن التوزيع العادل لثمار النمو من الضروري أن يجسد من خلال:

- خدمة المواطن؛
- تحقيق التوازن الاجتماعي؛
- تحقيق التوازن المجالي.

لقد عرفت السنة الجارية العديد من الانجازات على هذا المستوى يمكن اجمال أهمها في:

- التعليم: الزيادة في المنح الدراسية ب 500 مليون درهم، وزيادة عدد المستفيدين من تيسير ب 120 ألف تلميذ، والرفع من دعم الخدمات الجامعية ب 1,6 مليون درهم؛
- الصحة: تخفيض ثمن الدواء، وتسجيل 6,5 مليون مستفيذ من برامج راميد؛
- السكن: العناية بالطبقة الوسطى، وتقليص العجز الى 100 ألف؛
- صندوق التماسك الاجتماعي: رفع الدعم من 2.5 مليار درهم سنة 2012 إلى 3.5 مليار درهم سنة 2013؛
- صندوق التكافل العائلي: تخصيص دعم 160 مليون درهم ؛
- تخصيص 12 مليار درهم لضمان ديمومة خدمات التقاعد؛
- 13.2 مليار درهم لتنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011؛
- 1.1 مليار درهم للترقية الاستثنائية (لا يمس حقوق الموظفين في الترقيات المقررة)؛
- مليار درهم لدعم التشغيل بالقطاع الخاص؛
- 2 مليار درهم لتنمية العالم القروي، وتخصيص 1.4 مليار درهم للطرق القروية؛

إننا نحث الحكومة لتكون كما جاء في برنامجها « في خدمة المواطن» كما نشيد بجهودها في تطوير الرأسمال البشري و تعزيز آليات التضامن و التماسك الاجتماعي ومن خلال:

- مواصلة إصلاح قطاع التربية والتكوين من خلال تمكين المدارس من الوسائل الضرورية لإنجاز مهامها، وكذا على تفعيل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- ضمان ولوج جميع المواطنين إلى الخدمات الصحية من خلال تسريع تعميم برنامج المساعدة الطبية «راميد» لفائدة المعوزين، وتوسيع نظام التغطية الاجتماعية؛
- ضمان ولوج المواطنين للسكن اللائق عبر تركيز الاهتمام على تطوير آليات ضمان السكن و تسريع وثيرة برامج محاربة مدن الصفيح والمباني الآيلة للسقوط؛
- ضمان تكامل وتنسيق السياسات والبرامج الموجهة للفئات المعوزة خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية و اعطاء الأولوية لتعزيز آليات المصاحبة لفائدة أصحاب المشاريع المدرة للدخل مع اعتماد نظام معمق لمراقبة وتتبع وتقييم الاثار؛
- العناية بالمجال الثقافي (541 مليون درهم) من خلال تثمين التنوع الثقافي واللغوي، وتشجيع جميع أساليب التعبير الإبداعي والحفاظ على الذاكرة والتراث الثقافي وأيضا تعزيز البنيات التحتية ذات.
- توفير خدمات اجتماعية مندمجة للمواطنين و تدعيم آليات التماسك الاجتماعي عبر العديد من الاجراءات و البرامج التي تستهدف بالخصوص ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية
- النهوض بالمنظومة التربوية (45,58 مليار درهم) :
- تيسير الولوج للخدمات الصحية : (12,91 مليار درهم)
- توفير الشروط اللازمة لتمكين المواطنين من السكن اللائق : (3,2 ملايير درهم)
- تأمين موارد مالية قارة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي والعمل على تعزيزها قصد مواصلة تمويل تعميم نظام المساعدة الطبية وتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج «تيسير» للمساعدات المالية المباشرة لفائدة تمدرس أبناء الأسر الفقيرة.

- تكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والهشاشة وخاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية من خلال تحسين ظروف ومستوى عيش الفئات المعوزة:
- مواصلة البرامج الرامية لتسهيل ولوج العالم القروي والمناطق الجبلية للتجهيزات الأساسية.
- مواصلة ربط 35 القرى بالشبكة الكهربائية؛
- رفع وتيرة تنفيد برنامج تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب ؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية .

هذا ونسجل إيجابيا ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2014 فيما يتعلق بإنعاش وتطوير التشغيل الذي يعتبر أهم أولويات البرنامج الحكومي وفي مقدمتها:

- الدعم المخصص لصندوق النهوض بالتشغيل الموجه للشباب لما يساهم في خلق فرصة شغل جديدة.
- تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل.
- برنامج «مبادرة» يهم تشجيع التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي
- برنامج « تأطير» لفائدة حاملي الشهادات.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى التعجيل بمشروع المقاول الذاتي لاستكمال الاجراءات الجبائية المهمة التي خصصها مشروع قانون المالية لهذا النظام.

هذا ونتفهم إجراء الحكومة القاضي بتراجع عدد المناصب المالية بحوالي 18.000 منصب ترشيدا للنفقات بالمؤسسات العمومية وذلك بالتركيز على الحاجيات الحقيقية للإدارة العمومية علما أنها لاتمثل إلا أقل من 10%فيما يخص مناصب الشغل والباقي ينتجه القطاع الخاص.

إننا إذن أمام مشروع قانون مالية يجعل المواطن والبعد الاجتماعي في جوهر اهتماماته.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

د. التحكم في التوازنات المالية والماكرو اقتصادية

إن الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية يعتبر عنصرا أساسيا في بلورة السياسات العمومية وهي مسؤوليات الجميع برلمان وحكومة، فالتوازنات المالية هي أساس ثقة الشركاء والمستثمرين وكل الفاعلين وهذا ليس هدفا محاسبيا وإنما هدفا سياسيا للحفاظ على جاذبية البلاد وسلاسة تمويل الاقتصاد الوطني.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة للاستمرار في جهودها لضمان استقرار الموجودات الخارجية والتحكم في عجز الميزانية من خلال:

- تحسين وتطوير العرض التصديري والرفع من تنافسيته من خلال تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية الموجهة لهذا الغرض؛
- تفعيل الإجراءات الكفيلة بإزالة معوقات والمنافسة والمتمثلة وبتسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة خاصة منها العربية والإفريقية؛
- وضع برامج للتأمين ضد المخاطر وتطوير وتوسيع عقود تنمية الصادرات ومواصلة تطوير قطاع اللوجيستيك؛
- أجرأة مجموعة من التدابير الرامية لضبط الواردات في إطار احترام الالتزامات الدولية للمغرب والممارسات الدولية في هذا المجال؛
- مواصلة تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة وتفعيل مساطر الدفاع التجاري؛
- ومكافحة التصريحات الجمركية الناقصة عند الاستيراد وتسريع إخراج النظام المتعلق بالمستورد؛
- تعزيز الأمن الغذائي والطاقي لبلدنا من خلال تثمين مخطط المغرب الأخضر وتطوير الطاقات المتجددة؛
- تسريع تفعيل الإصلاحات الهيكلية الضرورية لأجل الرفع من تنافسية

الاقتصاد الوطني وضمان ديمومة نموذج النمو ببلادنا؛
- الحد من تفاقم عجز الميزانية من خلال العمل على تعبئة الموارد وتوفير الهوامش الممكنة على مستوى النفقات.
- إن التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية من شأنه صون القرار السيادي في المجال الاقتصادي، كما يعزز الثقة في اقتصادنا الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

ذ. مواصلة إنجاز الاصلاحات الهيكلية

إننا نحي عاليا جرأة الحكومة بفتح ورش الاصلاحات الهيكلية والمضي فيه بعزيمة وإصرار، فسنة 2014 تعد سنة تسريع تنزيل الأوراش الكبرى و سنة مفصلية بالنسبة لهذه الاستراتجيات التي اعتبرها البرنامج الحكومي رصيد يحتاج لالتقائية، فمن هذا المنطلقنطالب الحكومة بتسريع والرفع من وثيرة تنزيلها وفي مقدمتها التفعيل الكامل لإصلاح نظام المقاصة، الذي بدأته تنزيله من خلال القرار الشجاع المتعلق باعتماد نظام المقايسة النسبي لأسعار بعض المواد النفطية السائلة والذي يحفظ توازن الميزانية العامة والقدرة الشرائية للمواطنين.

وقد حدد هذا المشروع الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطبين عبر دعم صندوق المقاصة وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة المحددة بهذا القانون مما سيجب المالية العمومية أي منزلق نحو عجز ميزانياتي يصعب التحكم فيه مستقبلا، كما اعتمد مجموعة من التدابير للحد من الآثار المحتملة لتفعيل هذا النظام.

وفي نفس التوجه، اتخذت الحكومة إجراءات شجاعة لتقييم ورش إصلاح أنظمة التقاعد خاصة وان هذه السنة تعد سنة بداية العجز حيث يرهق الصندوق الميزانية العامة فرغم أن الاصلاحات قد تبدو مؤلمة إلا أنها استراتيجية، إذ من الضروري اعتماد إصلاح يهم مقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي

للتقاعد بغية تمديد أفق ديمومته.

وتفعيلا لمبدأ العدالة الجبائية عملت الحكومة على حذف الاستثناء الضريبي بالنسبة للقطاعات الفلاحية الكبرى ابتداء من فاتح يناير 2014، والذي استفاد لمدة 30 سنة من الاعفاء، مع الاحتفاظ بسريانه بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين، وعدم إحداث أي إعفاءات ضريبية جديدة وحذف الاعفاءات غير المبررة مع مواصلة سياسة توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل.

هذا ونحيي جرأة الحكومة في الاستجابة لتعديلات الأغلبية بحذف المقتضيات التي تهم الضريبة على القيمة المضافة والتي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2014 وتهم بالاساس مواد الملح والأرز والسردين في أفق إعداد إصلاح شامل للمنظومة الضريبية بإشراك كل الفاعلين والمتدخلين في المجال.

كما أن مشروع قانون المالية 2014 حدد هدف تحسين حكامة السياسات العمومية، وفي هذا الإطار نثمن عاليا إطلاق الحكومة التطبيق التجريبي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية على مستوى أربعة قطاعات وزارية: التربية الوطنية، الفلاحة، المياه والغابات والاقتصاد والمالية، وذلك باعتماد الهيكلة الجديدة للميزانية المبنية على البرامج مع ربطها بالاستراتيجية والاهداف ومؤشرات القياس مما يشكل تفعيلا حقيقيا للتوجهات الكبرى لاصلاح.

كما نسجل بإيجابية الاصلاحات التي جاء بها المشروع في مجال إصلاح المالية العمومية والتي تعد محورا اساسيا في البرنامج الحكومي تهدف تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العامة في تنفيذ السياسات العمومية وتوفير خدمات عمومية ذات جودة عالية متعلقة بتحسين حكامة المحفظة العامة عبر مواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة والحكامة و تعميم آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة وفي هذا الاطار ندعو إلى التسريع بالمصادقة على قانون المراقبة المالية وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واخراج البنوك الاسلامية لحيز الوجود، تسريعا لوثيرة تحقيق هذه الاهداف.

وللتذكير بالإطار العام للإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي تقع على عاتق الحكومة وباقي الفاعلين:

- مواصلة تنزيل المخطط التشريعي للحكومة وتحديث الإدارة العمومية وتحسين حكامة و شفافية تدبير السياسات العمومية ؛

- أجرأة مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي يهدف بالخصوص إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية و تحديث منظومة القضاء والرفع من فعالية الجهاز القضائي.
- مواصلة مجهودات تنزيل الجهوية الموسعة و الالتزام بتوفير الأرضية المناسبة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي و ميثاق اللاتمركز الإداري؛
- التفعيل التدريجي والتشاركي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات من خلال توسيع الوعاء الضريبي وعقلنة الاعفاءات الجبائية واعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة وتوطيد آليات الشراكة والصلح ما بين المواطن والإدارة الجبائية وتفعيل تضريب الفلاحة الكبرى و الإبقاء على الاعفاء الضريبي بالنسبة للفلاحة المتوسطة والصغرى.
- تسريع تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية بعد المرحلة التجريبية؛
- مواصلة إصلاح نظام المقاصة والاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين م نظرا لما له من تأثير سلبي على توازن المالية العمومية، ويندرج ضمن التفعيل التدريجي لهذا الإصلاح الإجراءات المتخذة والمتعلقة بتفعيل نظام المقايسة النسبية لأسعار بعض المواد النفطية السائلة واتخاد مجموعة من الإجراءات المصاحبة للحد من الآثار المحتملة لتفعيل نظام المقايسة النسبية؛

نحن أمام مشروع يندرج في سياق الاصلاحات التي نحتاجها لتظافر جهود الجميع.

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛
الحضور الكريم :

ر. نتائج الحوار داخل اللجنة المالية

الحوار فرصة لنقاش مختلف المستجدات أكدنا خلالها:

- العمل على التنزيل التشاوري مع البرلمان لكل توصيات المناظرة الوطنية

بالنظر للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا الإصلاح وكذلك كما لها من بعد تشريعي

- إصلاح الضريبة على القيمة المضافة مهم، لكن ليس فقط في جانب التوحيد بين 10% و20% ولكن أيضا في الجوانب الأخرى الواردة في توصيات المناظرة.
- الإصلاح يجب أن يراعي مصلحة المقاولة ولكن أيضا خزينة الدولة ومدى تحملها لكلفته.
- الحكومة كانت مع مصلحة المقاولة في اصلاح الضريبة على القيمة المضافة وأعطتها ما كانت تطلبه لأزيد من 25 سنة .

في ما يخص الضريبة على الدخل والشركات يجب:

فرض الضريبة تدريجيا خلال الخمس السنوات الأولى لفرض الضريبة على الشركات الفلاحية الكبرى التي تحقق رقم معاملات يفوق 5.000.000 درهم، وإعفاء المستغلات الزراعية الصغرى والمتوسطة والنشاطات الأخرى ذات الطابع الزراعي، كليا وبصفة دائمة، إذا كان رقم معاملاتها السنوي يقل عن هذا السقف، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش و كذا للتوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات:

- ابتداء من فاتح يناير 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 35.000.000 درهما ؛
- ابتداء من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 20.000.000 درهما ؛
- ابتداء من فاتح يناير 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2019، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 10.000.000 درهما
- الإبقاء على الفلاحة الصغرى والمتوسطة وتضريب الاستغلالات الفلاحية الكبرى 5 مليون درهم في أفق 2020
- إلزامية الإدلاء بالإقرار الإلكتروني والأداء الإلكتروني للضريبة بالنسبة للمهن الحرة
- حذف إلزام مؤجري السكن الاجتماعي بإرفاق إقرارهم بنسخة من دفتر التحملات
- إلغاء الإعفاء الضريبي على الإيجار للبنايات الجديدة (ثلاث سنوات) مع

تخفيض 40% باعتماد 7200 درهم بدل 6000 درهم بالنسبة لسكن الطبقة المتوسطة.

- وقد أسفر حوار الحكومة مع البرلمان على قبول العديد من التعديلات منها ما تقدمت به فرق الأغلبية وعلى الخصوص:
- تشجيع عمليات تحويل الذمة المالية للمستغلين الزراعيين الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية إلى شركات ومواكبة إعادة هيكلة المستغلات الزراعية و تعزيز قدراتها التنافسية، اقترحت فرق الأغلبية تسهيل هذه العمليات بجعلها محايدة و دون أثر جبائي بالنسبة للمستغلين الزراعيين الأفراد أو الملاك الشركاء في الشياع الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية و الذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يعادل أو يفوق خمسة ملايين (5.000.000) درهم. كما اقترحت بالنسبة لواجبات التسجيل، تطبيق واجب تابت قدره ألف (1000) درهم عوض الواجب النسبي 1% على عمليات التحويل.
- الإبقاء على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في انتظار التفعيل العام و الشامل لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة :

  - للشموع والبرافين الداخلة في صنعها ؛
  - لعمليات التي ينجزها مستغلو الرشاشات العمومية (دوشات) وكذا الحمامات والأفرنة التقليدية.

- الإبقاء على الأسعار المطبقة حاليا على :

  - مصبرات السردين؛
  - ملح الطبخ؛
  - الأرز المصنع.

- رفع مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات الواجب أداؤه من طرف الشركات المعنية من 1500 درهم إلى 3000 درهم، على اعتبار أنه لم يتم تحيين هذا المبلغ منذ إنشاء هذه الضريبة سنة 1987 أي منذ 26 سنة تقريبا؛
- إحداث مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل قدره ألف 1500 درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة و كذا بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الدخول الزراعية.

وسيساهم هذا التدبير في تكريس مفهوم مبلغ الضريبة الدنيا الذي يجب على الخاضعين للضريبة دفعه، أخذا بعين الاعتبار تطور الاقتصاد الوطني وكذا تزايد نفقات الدولة.

في إطار تعزيز المداخيل الجبائية وضمان توفير النفقات ولاسيما تلك ذات الطابع التضامني والاجتماعي، يقترح احداث واجب تكميلي على التسجيل الأول للسيارات ذات القيمة العالية، يطبق على قيمة السيارات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

قيمة العربات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة	النسبة
من 400.000 إلى 600.000 درهم	%5
من 600.001 إلى 800.000 درهم	%10
من 800.001 إلى 1.000.000 درهم	%15
تفوق 1.000.000 درهم	%20

- تعزيز موارد صندوق التماسك الاجتماعي عبر تخصيص حصة 50 % من حصيلة الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة المقترح إدراجه في مشروع قانون المالية لسنة 2014 بمقتضى تعديل لفائدة هذا الحساب وكذا توسيع مجال تدخله ليشمل بالإضافة إلى المساهمة في تمويل المصاريف المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، والمصاريف المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا تمويل برنامج «تيسير» لمحاربة الهدر المدرسي، دفع دعم مباشر للنساء الأرامل في وضعية هشاشة وفق معايير ومبالغ سيتم تحديدها بنص تنظيمي.
- إحداث الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة وذلك من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب ومساهمته في البرنامج الأممي لتمويل الأدوية والعلاجات الموجهة للقضاء على الأوبئة الكبرى. وكذلك لتعزيز موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي والمساهمة في استدامته عبر تخصيص حصة 50% من حصيلة هذا الرسم للصندوق.

كما أننا دعمنا التعديلات التي قدمتها الحكومة ونذكر منها على الخصوص:

- اعتبار التعويضات عن التأخير المتعلقة بآجال التسديد بين المقاولات بمثابة تكاليف قابلة للخصم و ذلك من أجل توفير أفضل الشروط لتطبيق

القانون 32.10 المتمم لمدونة التجارة تفاديا للصعوبات المطروحة على المستوى القانوني والجبائي.

- إحداث ضريبة جزافية لفائدة المقاول الذاتي

فمن أجل خلق مناصب الشغل وتسهيل مزاولة النشاط المقاولتي، تم إحداث نظام جبائي محفز لفائدة الأشخاص الذاتيين المزاولين لنشاط مهني بصفة فردية كمقاولين ذاتيين على النحو التالي:

- تتميم أحكام الفقرة II الفرع I من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالدخول المهنية ببند يحمل رقم IV يخص نظام المقاول الذاتي؛
- تطبيق أسعار الضريبة على الدخل التالية على رقم الأعمال السنوي المكتسب من طرف المقاولين الذاتيين على النحو التالي:

- 1% بالنسبة لرقم الأعمال الذي لا يتجاوز 500.000 درهم فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والصناعية والأنشطة الحرفية؛

- 2% بالنسبة لرقم الأعمال الذي لا يتجاوز 200.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات، باستثناء المهن الحرة المنظمة.

- التعبير عن الاختيار للاستفادة من هذا النظام، أثناء الإدلاء بالإقرار المتعلق بالتأسيس، مع تحديد فترة الإقرار وأداء الضريبة إما شهريا أو كل ثلاثة أشهر ؛
- أداء الضريبة بصورة تلقائية و كذا أقساط المساهمة الاجتماعية في نفس الوقت لدى الشباك الموحد الذي سيتم إحداثه لهذا الغرض بموجب قرار.

- في إطار إعادة هيكلة المقاولات وإقرار تدبير أنجع للشركات المملوكة للأشخاص الطبيعيين، تم اقتراح توفير الحياد الضريبي لعملية تجميع سندات رأس المال في إطار شركة قابضة خاضعة للضريبة على الشركات و مقيمة بالمغرب.

- بهدف ضمان تموين منظم للسوق المحلية و الحفاظ على سعر القمح اللين في مستويات معقولة، يقترح وقف استيفاء رسوم الاستيراد المطبقة على القمح اللين و مشتقاته من فاتح يناير الى غاية 30 ابريل 2014 . حيث عرفت الاسعار العالمية وخصوصا القمح اللين توجها نحوا لارتفاع وذلك بفعل انخفاض النتاج العالمي في عدة مناطق (اوكرانيا و الارجنتين).

وفي الختام ومن خلال هذه المفاتيح العشر نعتبر أن هذا المشروع قدم إجابات جريئة على الأسئلة الكثيرة التي طرحناها.

إننا أمام مشروع قانون مالية جعل في صلب أولوياته:

- خدمة المواطن؛
- دعم المقاولة.

إن هذا المشروع هو مشروع التوازن بين النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي، مشروع تعزيز الاصلاحات الهيكلية التي نحتاجها جميعا للحفاظ على الصورة المتألقة لبلدنا في محيط مضطرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3. الكلمة التي ألقاها رئيس فريق العدالة والتنمية د.عبد الله بووانو باسم فرق الأغلبية خلال الجلسة العامة لمجلس النواب

المنعقدة يوم الأربعاء 25 دجنبر 2013 في إطار القراءة الثانية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2014

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب؛

بداية، نبارك للرجاء البيضاوي، ونقول الرجاء المغربي، بل الرجاء الدولي على ما حقّقه من إنجاز غير مسبوق.

ونبارك للمغاربة جميعا أمطار الخير التي تهاطلت هذه الأيام، وذكّرتنا بالأمطار التي عرفتها بلادنا في الفترة نفسها من السنة الماضية حيث تزامنت مع التصويت النهائي على مشروع قانون المالية.

ومثلما أثلجت هذه الأمطار صدورنا، وأدخل فريق الرجاء البيضاوي الفرحة على قلوب المغاربة بما حقّقه من إنجاز رياضي، نتمنى أن تنجح الحكومة في تحقيق هذا النجاح في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية.

لقد كان بودي أن أستثمر هذه المناسبة للحديث عن عدّة أمور سياسية، لكن، وبما أنني سأتحدّث باسم الأغلبية فأنا مُلزم بأن أستحضر ما اتفقنا عليه، وهو ما يلي:

إن مجلس المستشارين مؤسسة دستورية، وطبقا لمقتضيات الفصل 176 من الدستور، والذي يخول له الاستمرار في القيام بمهامه إلى حين انتخاب مجلس جديد وفق دستور 2011 والقانون التنظيمي المنظم له، من حقه أن يناقش كل القوانين المُحالة عليه من مجلس النواب، إلا أننا استغربنا، وحُقّ لنا أن نستغرب، من موقفه بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2014، وهذا الاستغراب لا ينقُص شيئا من هذه المؤسسة، ولا من مكوناتها، لكنّنا أمام نازلة لابد من الوقوف عندها فحين يُحيل علينا مجلس المستشارين مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014 بعبارة «كما عدّله وعارضه بالتصويت مجلس المستشارين»، فهذا يعني أننا أمام نازلة جديدة لا يمكن أن نمرّ عليها مرور الكرام، وفي قراءة سريعة نقول ما يلي:

أولا: لكل مجلس الحق في أن يقرر بشأن ما يُعرض عليه، وخاصة مشاريع القوانين، بما يراه مناسبا، ولا حق لنا في التعليق عليه، لكن هذه النازلة تطرح علينا عدّة أسئلة، من بينها أن توفّر المعارضة بمجلس المستشارين على أغلبية عددية معناه أنه باستطاعتها إدخال التعديلات التي تراها ضرورية على النص، وعلى المواد التي تريد، وهو ما وقع بالفعل، وهي تعديلات كثيرة، ومنها ما قبلته الحكومة، ولم نُآخذ عليها القبول بهذه التعديلات التي كان عددها أكثر من التي قبلتها من الأغلبية والمعارضة بمجلس النواب، إلا أن المعارضة في الأخير لم تقبل المشروع.

ولن أدخل في تفاصيل ما وقع في كواليس هذه النازلة، لكنني أقول إن السياسة أخلاق، ومبادئ، والتزام، ومسؤولية، ويجب أن نستحضر هذا في كل ممارساتنا وأعمالنا، بما فيها عملية التصويت، وتدعونا هذه النازلة، السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، إلى أمرين :

الأمر الأول : لا بُد أن نراجع النظام الداخلي لمجلس النواب مرة ثالثة،لإدخال تعديلات على المادة 159 التي تحتاج مقتضياتها إلى تدقيق فيما يتعلّق بالقراءة الثانية.

الأمر الثاني : لا بد أن نعالج مثل هذه النازلة من خلال مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي سيُحال على البرلمان قريبا، وتدارك هذا الأمر حتى لا نكون كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا.

ثانيا : على المعارضة أن تمتلك البدائل، وتخرج من منطق ردود الفعل والتشويش والعرقلة وتسجيل المواقف فقط.

وليسمح لي الإخوة في الأغلبية أن أقول إننا في مؤتمرنا الأخير رفعنا شعار «الشراكة في البناء الديمقراطي»، فلو أن المعارضة بمجلس المستشارين كان لها تصور ناظم ومتكامل لكان يمكن أن تأتينا بمشروع قانون آخر، ولذلك يجب أن نعمل بمنطق الشراكة، فالبارحة مثلا عقدنا لقاء بمجلس النواب بين ألأغلبية والمعارضة ولم يترأسه رئيس مجلس النواب واستطعنا أن نصل إلى حلول تخدم المؤسسة أولا وأخيرا، وهذا طبعا يقتضي تنازلات من الجميع لأن الشراكة تعني استحضار المصلحة العامة.

إننا، ونحن نناقش في إطار القراءة الثانية يجب أن نقف عند بعض التعديلات وما أثير حولها.

◆ **التعديل المتعلّق بالمساهمة الإبرائية برسم ممتلكات بالخارج**

لقد أثير حول هذا التعديل عدة مواقف وردود فعل ذهبت حد المطالبة بالتحكيم الملكي من جهة، والاتهام بالفساد بادعاء إعفاء مهربي الأموال والمخدرات من جهة ثانية، بالرغم من أن الأمر ليس جديدا، وقد سبقته نماذج، وهنا نُذكر بأن هذه العملية تأتي في إطار التراكم الذي حققه المغرب منذ حكومة التناوب، فقانون المالية لسنة 1998 الصادر يوم 5 أكتوبر 1998 بالجريدة الرسمية قرّر المساهمة الإبرائية (الداخلية إن صحّ التعبير) من خلال المادة في المادة 25 التي توضح بأنه يجوز بناء على اختيار مكتوب ووفق شروط محددة أن يعفى الخاضعون للضريبة والمدينون بها من المراقبة الضريبية على الإقرارات والعقود والاتفاقات التي يوقعونها أو يدلون بها فيما يتعلق بالفترة غير المشمولة بالتقادم القانوني في مجال :

- الضريبة على الشركات وواجب التضامن الوطني المرتبط بها ؛
- الضريبة العامة على الدخل المتعلقة بالدخول المهنية والمساهمة المفروضة على الدخول المهنية المعفاة من الضريبة المذكورة ؛
- الضريبة العامة على الدخل المحجوزة في المنبع من المرتبات والتعويضات والمستفادات والأجور المدفوعة إلى مأجوري المنشأة ؛
- الضريبة على الأرباح العقارية ؛
- الضريبة على الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم وحصص المشاركة ؛
- رسوم التسجيل ؛
- الضريبة على القيمة المضافة ؛
- واجب التضامن الوطني المطبق على الأراضي غير المبنية ؛
- الضريبة الحضرية ؛
- الضريبة المهنية (البتانتا).

كما نصّت المادة المذكورة على أنه يشترط للاستفادة من الأحكام المشار إليها أعلاه أن يقدم الخاضعون للضريبة والمدينون بها وفق الشروط أعلاه في 31 ديسمبر 1998 على أبعد تقدير طلبا مكتوبا يحرر وفق المطبوع النموذجي الذي تسلمه إدارة الضرائب، وأن يدفعوا مساهمة إبرائية محددة وفقا لما هو منصوص عليه بعده.

وبعد ذلك تم إعفاء مؤسسات التعليم الخاص من المساهمة الإبرائية، إذا، تم إقرار الإعفاء من 1995 إلى 1997 لكل ما ذكرت، وتم التحصيل قبل 1 / 12 / 1998، ولذلك فهذه استمرارية لما سبق بعد أن تم تحقيق مداخيل بلغت حينها ثلاثة ملايير

درهم، بعد أن تم التصويت بالإجماع على المادة المتعلقة بهذا الموضوع.

إن هذه المعطيات لم نستحضرها في سياق انتقاد حكومة عبد الرحمان اليوسفي، وإنما لنقول إن ذلك يندرج ضمن التراكم الذي تحقّق في بلادنا، وبالتالي فلا مجال للمزايدة أو الاتهام.

ومن جهة أخرى لقد سبق للنائب المحترم عبد الله البقالي أن قال في الجلسة رقم 43 بتاريخ 24 يونيو 2013، والتي ترأسها الأستاذ عبد الواحد الأنصاري، وكان أمينها الأستاذ وديع بن عبد الله، حيث قال النائب البقالي: (وأيضا يجب أن نشجع المسائل التي تتم في إطار قانوني، ولكن اسمحوا لي ندير واحد التحفظ، ولكن إن أمكن لي نقولها، من الذي يمنعنا من أن نعلن عن مصالحة مع رؤوس الأموال المهربة؟ في هذا الظرف لكي ندعم الاستقرار الموجود في هذا البلد؟ من يرغب في إدخال المال الآن للمغرب عفا الله عما سلف؟ والمغرب مستعد لاحتضانه، والاقتصاد والشعب المغربي في حاجة ماسة إليه، شكرا السيد الرئيس).

ولذلك أقول إن مقتضيات مادة المساهمة الإبرائية جاءت في إطار التراكم، ومادام النقاش يجري حول هذه المساهمة الإبرائية يجب أن نوضح بعض الأمور:

أ . إنها تتعلق بالممتلكات المتواجدة بالخارج، والمنشأة خارج قوانين الصرف، والتشريع الجبائي، وتهم هذه المساهمة الإبرائية الأشخاص الذاتيين والمعنويين المتوفرين على إقامة ومقر اجتماعي، أو موطن ضريبي بالمغرب، والذين ارتكبوا المخالفات المنصوص عليها، مما يعني أن الأمر يتعلّق بالرقابة على الصرف، والمخالفات الجبائية، والأملاك العقارية، والأصول المالية والقيم المنقولة، والودائع النقدية المودعة بالحسابات المفتوحة.

لقد تحدّثت عن هذه الأمور لأنها تقع في دول قريبة منا كفرنسا واسبانيا وإيطاليا وتركيا وبلجيكا، وما نتحدّث عنه اليوم لا علاقة له بالتهريب أو بالمخدرات أو بالأموال المهربة في حدود علمي، وأنفي هذا الأمر، على الأقل، عن السادة النواب لأني أعرفهم اللّهم إذا كان هناك استثناء.

وعلى كل حال، فإن الأموال المتواجدة خارج المغرب مقسّمة إلى صنفين، ومن شأن هذا التعديل الذي نتحدّث عنه اليوم أن يُحدث فرزا بين من يسعى إلى مصالحة مع بلده في إطار تطبيق القانون، وبين الصنف الآخر، والذين يطالبوننا بتطبيق القانون أتساءل على من سنطبّق هذا القانون الذي لم يُطبق لعقود تعاقبت خلالها

حكومات،وإذا كان الدستور يربط المسؤولية بالمحاسبة، فإنه لا يمكن أن نتحدّث عن تطبيقه إلا بعد فترة يقع فيها نوع من المصالحة لا تتجاوز مدّتها سنة، والتي من شأنه إحداث فرز واضح، وأتمنى أن لا يكون لحديث البعض عن مخاوف من تبييض الأموال، خاصة المتعلقة بالمخدرات، علاقة بدفاع البعض عن تقنين زراعة القنب الهندي.

ب . إن القانون الجنائي المغربي تحدّث عن بعض الأفعال التي يمكن وصفها بـ «جريمة غسل الأموال» عندما ترتكب عمدا وعن علم، لكنّنا نذكّر بأنه تجمعنا اتفاقية دولية مع بعض الدول في إطار «le CDE » أو «GAFI »، ولا يمكن لاتفاقية « GAFI» أن تُخرجنا من المنطقة السوداء إلى المنطقة الرمادية، فضلا عن كون هذا الإجراء الذي جاءت به الحكومة منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية، ولا نرى فيه تشجيعا لتبييض الأموال.

ج . إننا مافتئنا نسائل الحكومة بمناسبة التعديلات وفي غير مناسبة التعديلات، وندعوها إلى تجنّب الرفع من المديونية، ولكن من أين ستأتي بالاعتمادات؟ كيف ستستثمر؟ وكيف ستُنجز البنيات التحتية؟ ولذلك نعتقد أن هذا الإجراء من شأنه ضخ ملايير الدراهم التي من شأنها المساهمة في الاستثمار والتنمية وإنجاز البنيات التحتية.

وإلى جانب المساهمة الإبرائية أريد أن أثير أمرين هامّين:

• **الأول** يتعلق بالمديونية: فعلى ضوء التعديلات التي أقرها مجلس المستشارين ورفضها مجلس النواب، نتساءل هل هذه المديونية نتيجة سنتين من التدبير الحكومي أم هي نتيجة تراكمات؟ إن الاقتراض الذي قامت به الحكومة لحدّ الآن تم في إطار ما يسمح به قانون المالية،ونحن نعرف أن أن المديونية ارتفعت ما بين 2007 و 2010 من 20 إلى 24 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ونعرف أيضا أن عجز الميزانية يتعمق سنويا بـ 1.7 في المائة، فكيف سنعالج هذه الإشكالية؟ والأصوات ترتفع من هنا وهناك محذّرة من الاقتراض ومن الزيادة في الضرائب، فما العمل إذا؟.

نحن ندعو إلى امتلاك تصور متكامل حول المديونية، وهو ما سنطرحه على الحكومة في إطار يوم دراسي أو في إطار مناقشة قوانين أخرى كالقانون التنظيمي للمالية.

• **الثاني** يتعلّق بتحذير من مسألة خطيرة، ويتعلّق الأمر بالتشريعات تحت الطلب، فإذا كان مجلس النواب ومجلس المستشارين نشرع للمجتمع وللصالح العام، ولفئات معيّنة في المجتمع، فإن هذا لا يعني أن نسقط في بعض التشريعات التي تكون تحت الطلب، أو إرضاء لبعض اللوبيات.

وإذا كان من الطبيعي أن يلتقي كلّ فريق منّا على حِدة «معارضة وأغلبية» مع العشرات من الفئات، فإن ما يدعو إلى الاستغراب أن تأتي بعض الفرق بتعديلات كما قدمها أصحابها، والخطير أن فيها مقتضيات مضادة للمصلحة العامة، ومن هنا وجب التأكيد على أنه لا يمكن أن نشرّع لشخص ما أو لشركة بعينها، وهو سلوك لا يمكن أن نقبل به.

السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب؛
السيد الرئيس؛

بخصوص قضية النقل العمومي:

لقد جاءت الحكومة بخمس مقتضيات تتعلق بإصلاح هذه منظومة النقل الجماعي، ومن بين المقتضيات ما جاء في المادة السادسة والذي يتعلق بتمكين أصحاب المأذونيات من مبالغ مالية معينة، مقابل التنازل عنها، وبعد النقاش الذي أثير حول هذا الموضوع استجابت الحكومة وقامت بحذف هذه المادة مشكورة، ولكن هذا لا يعفينا من مطالبة الحكومة بإجراء يترجم الإصلاح العميق لإشكالية المأذونيات، لأنه لا يمكن أن نبقى مستمرين في عدم تطبيق القانون في وقت نعلم فيه أن النقل الجماعي يساهم بنسبة 2% من حوادث السير.

مما يستلزم تطويرها عبر دفاتر تحملات مبنية على منهجية واضحة تميّز بين التضامن والمساهمة الاجتماعية وما بين الإنتاج والمنافسة.

ونريد من الحكومة أن تأتينا بمقتضيات واضحة لإصلاح نظام المأذونيات، وليس فقط النقل الجماعي التابع لوزارة التجهيز والنقل، ولكن كذلك رخص السيارات الصغيرة والكبيرة التابعة لوزارة الداخلية، وهنا أجدّد التأكيد على إخراج مقتضيات واضحة في هذا الشأن.

ومادام البعض أدخل الشعر في المعارضة، وبدأ يستعمله في هجاء وذم الحكومة والأغلبية باختيار أبيات غاية في قلة الاحترام وسوء الأدب، فإني أختم كلمتي ببعض الأبيات الشعرية للشاعر نفسه المتنبي الذي يقول:

لا تَجْسُرُ الفُصَحاءُ تُنشِدُ ههُنا --- بَيْتاً ولكِنّي الهِزَبْرُ البَاسِلُ
ليزد بنو الحسن الشراف تواضعا --- هيهات تكتم في الظلام مشاعل
وإذا أتَتْكَ مَذَمّتي من نَاقِص --- فَهيَ الشّهادَةُ لي بأنّي كامِلُ

شكرا لكم

4. مداخلة النائب البرلماني
يوسف غربي

- الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج -

السيد الرئيس؛
السادة الوزراء؛
السادة والسيدات النواب والنائبات؛

نعرض امامكم مداخلة فريق العدالة والتنمية في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الخارجية والدفاع الوطني

والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج برسم السنة المالية 2014.

⇦ قطاع الشؤون الخارجية والتعاون

نهنئ السيد الوزير والسيدة الوزيرة ولا يفوتنا التنويه بجهود سلفهما الدكتور سعد العثماني . أولا لا يخفى الاهمية الاستراتيجية لهذا المجال، فمن خلاله يمكن أن نسوق النموذج الاصلاحي للمغرب ونعمق الانتماء للمجال العربي والاسلامي، ونقوي التضامن مع الشعوب الافريقية ونعزز الشراكة الأورومتوسطية ونسعى لتيسير سبل بناء المغرب الكبير .. و هي الخيارات الاستراتيجية التي نص عليها الدستور المغربي.

تراهن دبلوماسيتنا لتحقيق هذه الخيارات بالأساس على كفاءة الموارد البشرية المؤهلة بكل مهارات الاقناع والتواصل وقيم العدل الانساني. وهو الرصيد الذي ندعو لتثمينه بمزيد من التكوين والتأهيل الصارمين وجب التنويه بكسب دبلوماسيتنا في كافة المجالات والمبادرات المتصلة بالخيارات الاستراتيجية المذكورة آنفا، وخاصة سعيها الديناميكي. في خدمة قضيتنا الوطنية التي تعرف استهدافا متتاليا من اعداء وحدتنا الترابية، ومن العلامات الفارقة في هذا الكسب الدبلوماسي :

- سحب الثقة من المبعوث الأممي وما تلاه من اتصال ملكي أطر مهمته.
- رفض توسيع صلاحيات المينورسو وحصرها في المقرر لها قانونا .
- التأكيد على فصل المسار السياسي عن المسارين الحقوقي والانساني.
- الاستمرار في تنزيل أوراش الاصلاح السياسي والحقوقي وتجويدها على الصعيد الوطني.
- ظفر المغرب بعضوية مجلس الأمن ل 2013/2012 وما يعكسه من ثقة الدول في مصداقيته (حاز المغرب 151 صوتا أي ¾ من مجموع الأصوات).
- ظفر المغرب بعضوية مجلس حقوق الانسان الأممي ب 163 صوتا نظيفا.

لن يمنعنا هذا الكسب المشرف من التوقف من إبداء بعض الملاحظات المجودة لعمل دبلوماسيتنا :

• ننبه إلى ضرورة استعمال حق الرد في اللجنة الرابعة وعدم الاكتفاء بتقديم العروض. خاصة عندما يتجرأ خصومنا في نعث الصحراء المغربية بالمستعمرة الأخيرة أو نعث المغرب بالمحتل.
• الانتقال من دبلوماسية رد الفعل إلى الدبلوماسية المبادرة المحرجة لخصوم وحدتنا الترابية.
• المطالبة بتنفيذ القرار الأممي الداعي في ديباجته إلى إحصاء اللاجئين المحتجزين بتندوف. إن ساكني المخيمات هم لاجئون لا يتمتعون بحقوق التي يخولها لهم القانون الدولي، نعتقد أن التركيز على هذا المطلب من شأنه المساعدة على فض سوق المتاجرة باللاجئين والاثراء على حسابهم.
• رصد التحركات المشبوهة لبعض الموظفين الأمميين، وكشف زيف التقارير التي تفوح منها رائحة النفط.
• التعبئة الوطنية الشاملة لتنزيل مشروع الحكم الذاتي، والتمكين الشامل لقيم العدل والحريات وحقوق الانسان مع اعتماد الخلاصات والتوصيات الصادرة عن الدراسات التي تولى القيام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخاصة تقوية النموذج التنموي (والعمل على ترويج مضامينه ومقاربته)
• ايلاء ملف حقوق الانسان العناية بكافة انحاء الوطن و التحقيق في كل التجاوزات مهما بدت هامشية و معزولة
• ضرورة الاستمرار في المطالبة باسترجاع سبتة ومليلية والجزر المحتلة ضدا على حقائق التاريخ والجغرافيا.
• دعم الدبلوماسية الدينية القائمة على تمتين وشائج الارتباط الروحي ما بين افريقيا والمملكة المغربية.

السيد الرئيس؛

تميزت فترة رئاسة المغرب لمجلس الأمن بانجازات نوعية نذكر منها :

- القرار الأممي حول مالي / وفض الاشتباك بالشرق الأوسط/....
- عقد مؤتمرا أصدقاء سوريا
- مبادرة الدعم الانساني للاجئين في سوريا وزيارة جلالته لمخيماتهم في الأردن

ونؤكد بخصوص هذه النقطة المعقدة ضرورة تنشيط المسارات السياسية وتنسيق الجهود العربية. و بالنسبة للقضية الفلسطينة المحتلة ننوه بالجهد الانساني ودور لجنة القدس داعين إلى الاستمرار في دعم صمود أبناء أرض الاسراء بما يخدم مقاومتهم للمحتل الصهيوني و يرفع الحصار الظالم عن قطاع .غزة.

نثمن حصول بلادنا على الوضع المتقدم و الشريك الاستراتجي داخل الاتحاد الاوربي ونعتقد في فريق العدالة والتنمية انه يجب التركيز و اعطاء الاهتمام لمجموعة 5+5 نظرا لما لها من قيمة على مستوى التبادل التجاري والامن و سياسة الهجرة. ما من شك أن ميزانية هذا القطاع غير كافية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لسياستنا الخارجية خاصة في هذا الظرف الدقيق لكن إدراكنا الموضوعي لطبيعة السياق السياسي والاقتصادي الوطني والدولي تجعلنا نتفهم ونراهن على التعاطي معها بنسب عالية من الحكامة والشفافية.

⇦ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بوزارة الدفاع الوطني

بداية نتوجه بتحية الاكبار والشموخ لأفراد قواتنا المسلحة الملكية. سجلنا بإيجابية الانجازات الاستراتيجية والحرص الكبير على تحديث الجيش المغربي، وأكدنا جميعا الدعم اللامشروط لهذا المجال الاستراتيجي. ونوهنا بالأدوار الانسانية لقواتنا المسلحة التي تعد مبعثا لتقديرنا ومجلبة لتقدير الامم والشعوب. ولايفوتنا كالعادة المطالبة بالمزيد من الدعم للعسكريين الصغار والعناية بهم وبأسرهم ولنا ان نفخر ان أول قانون تنظيمي نوقش بالبرلمان هو الخاص بالضمانات الاساسية للعسكريين. ان الحرص على الاقتدار العسكري وجاهزيته استمرار وصمام أمان لعملنا الدبلوماسي.

⇦ قطاع الأوقاف والشؤون الاسلامية

لقد طال ميزانية هذه الوزارة ما نال مثيلاتها من ترشيد، في إطار تكيف مطلوب مع طبيعة اللحظة السياسية والاقتصادية الدقيقتين التي يمر منها المغرب وكافة بلاد المعمور. ومع ذلك فإن التدبير الراشد والمواءمة الذكية التي تتعاطى بها الوزارة مشكورة سيمكن من تجاوز كل الصعاب.

ونشير في هذا السياق الى بعض الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها تجويد الاشغال في إطار الحماية الروحية والعقائدية للمغاربة بالداخل والخارج ننبه الى ضرورة تكثيف الجهود لصد الهجمات المذهبية والفكرية المستهدفة للعقيدة والأمن الروحي للمواطنين، وهو استهداف وجد المجال فارغا فتمكنا.

- ندعو الى تنظيم مناظرة وطنية حول التعليم العتيق بما يساهم في تطويره والحفاظ على ادواره التربوية والعلمية .
- المساهمة الفاعلة في إطار شراكات مع وزارة الصحة والتعليم لمحاربة الآفات المهددة لأخلاق أبنائنا وبناتنا كالمخدرات والتدخين والمسكرات والزنا.
- التفكير في إحداث صندوق الحج دعما لأداء هذه الفريضة وفتحا لاستثمارات مهمة مدرة للدخل وموفرة للشغل.
- العناية بالكتاتيب القرآنية ومدررها حفاظا على تقليد حفظ القران الكريم الذي اشتهر به المغاربة على مر العصور.
- التعجيل بإصلاح المساجد التي أغلقت بما يرفع الحرج عن المواطنين.
- المساهمة في اقتراح اماكن العبادة. والمساجد ضمن تصاميم
- التهيئة بما يجنب اللجوء للاستثناءات.
- العمل على إخراج فكرة صندوق الزكاة الى الوجود إحياء للفريضة وتوجيها لها لتحقيق التنمية.
- ننوه بمبادرة المغرب المنفتحة على أشقائنا الأفارقة بمالي (تكوين الأئمة) وندعو إلى المزيد خاصة وأن دولا كثيرة تنتظر مثل هذه المبادرات النوعية.

⇦ قطاع المقاومة وأعضاء جيش التحرير

أمة بلا ذاكرة لامستقبل لها، ومن ثم فان قطاع المقاومة وجيش التحرير ليس مجرد مجال اداري وميزانية خرساء.

إنه قطاع حيوي لأنه حابل بالمعاني والرمزية والوفاء انها لحظة نستدعي فيها بطولات الجيل المؤسس للمقاومة وجيش التحرير امثال الدكتور عبد الكريم الخطيب و حمان الفطواكي والزرقطوني وموحا وحمو الزياني وغيرهم عليهم الرحمة و الرضوان.

ولذلك نعتقد اليوم انه آن الأوان لإدماج هذا القطاع في السيرورة الثقافية للبلاد لأنه - في تقديرنا - أساس الحضارة المغربية وركنها الثقافي المكين .. لا نراه

مؤديا للأدوار رغم الجهود العالية للمندوبية الا مندمجا، ناشرا روحه وعبقه في ثقافة البلاد متفاعلا مع الحاضر والمستقبل.

المقاومة وجيش التحرير ليست دارا للمسنين لأنها العنفوان والشموخ الذي لايشيخ .. إن مكانة المقاومة وجيش التحرير لا نراها إلا عنوانا لثقافتنا وحضارتنا. لقد أكدنا على ضرورة الاستمرار في الجهود المشكورة لحفظ ذاكرة المقاومة بتفاصيلها من الضياع مع إبراز الجهود العلمية والفكرية والادبية والجهادية لمقاومة أهل الصحراء.

إن العناية بأسرة المقاومة وحفظ وحماية امتيازاتهم، والوفاء لشهدائهم وأمواتهم تدعونا ايضا للعناية بالأرامل والابناء.

⇦ قطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج

بذل المغرب مجهودات مهمة خلال العشرية الأخيرة استجابة لاحتياجات ومطالب المغاربة المقيمين بالخارج، إدراكا منه لمصالحهم وللرهانات الاستراتجية السياسية والاقتصادية المتصلة بهذا القطاع.

وقد تضمن البرنامج الحكومي وعودا مهمة مرتبطة بالمغاربة المقيمين بالخارج لكن نود أن ننبه إلى ضرورة تحديد أولويات ونعتبر ورش التمثيلية السياسية على رأسها، وندعو الحكومة إلى اعتماد كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لانجاحه استعجالا وبدون تردد. إن نجاح هذا الورش سيشعر المغاربة المقيمين في الخارج بأنهم كاملوا المواطنة ويحفزهم على مزيد من الوفاء والبذل.

إعادة تأهيل القنصليات المغربية وتسريع إصلاحها بما يستجيب للخدمات الضروري توفيرها وتقديمها لمواطنينا. نثمن التوجه الحكومي لبلورة رؤية استراتيجية وطنية لصالح الجالية المغربية بالخارج في أفق 2030، وهي دراسة تتم بشراكة موسعة مع مؤسسة الحسن الثاني، ومجلس الجالية المغربية بالخارج والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، وهو ما سيضمن تناغم الاجراءات وتكاملها.

تحفيز وتشجيع التحويلات المالية للمهاجرين وذلك عبر تيسير المساطر، وتقديم عروض استثمار مغربية والعمل على تعبئة الكفاءات الوطنية المهاجرة والاستفادة من مداركها العلمية والمهنية. العناية بالتأطير الديني خاصة الأجيال الصاعدة لحمايتهم من كل الاستهدافات المتسللة شبهة أو شهوة. تكثيف برامج تعليم اللغتين الوطنيتين وتطوير مناهج وطرق تعليمهما.

- بالنسبة لقضايا الهجرة ننوه باهتمام المغرب بهذه الظاهرة، ونلح على المضي في اعتماد مقارنة حقوقية تنموية تنفتح على شركائنا الاوربيين والإقليميين للمساهمة في مواجهة هذا التحدي الانساني المشترك.

5. مداخلة النائب البرلماني
رشيد عبد اللطيف
- الداخلية -

السيد الرئيس؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العدالة والتنمية للمساهمة في هذا النقاش المرتبط بالميزانيات الفرعية لكل من :

- وزارة الداخلية
- وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني.
- وزارة السكنى وسياسة المدينة

والتي تجسد التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2014.

إننا و نحن نناقش اليوم هذا المشروع الذي جاء في ظل حكومة حظيت بثقة ملكية غالية وبزخم شعبي مستمر، واثقون بأن هذه الحكومة ستعيد إلى الشعب أمله في الإصلاح وثقته في العمل السياسي.

⇦ قطاع الداخلية

إننا في حزب العدالة والتنمية نقدر غاليا الدور الكبير الذي تلعبه وزارة الداخلية في تنفيذ السياسات العامة، وفي تنزيل القرارات الحكومية، وفي تعدد المجالات الحيوية الموكولة لها المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن.

⇐ مجال الأمن

إذا كان وطننا اليوم ينعم بنعمة الإستقرار و الطمأنينة ،فإن هذا يحثم علينا أن نقف وقفة إكبار لكل الساهرين على الأمن في بلادنا من رجال الأمن و الدرك الملكي والقوات المساعدة و الوقاية المدنية على ما يقدمونه من تضحيات لاستتباب الأمن وما يبذلونه من مجهودات في محاربة الإرهاب والجريمة والمخدرات والهجرة السرية. مما يجعلنا نطالب بالمزيد من الاهتمام بأوضاعهم المادية والمعنوية واللوجستيكية. مع تدارك الخصاص الكبير المرتبط بالموارد البشرية.

ولتجاوز إكراهات الميزانية وقلة المناصب المالية (تم تخصيص هذه السنة 4000 منصب لوزارة الداخلية) وهي غير كافية، فإننا نقترح العمل على إعادة انتشار فائض موظفي الجماعات المحلية و إلحاقهم بقطاع الأمن لسد الخصاص.

⬅ مجال الحريات

إننا نسجل التطور الكبير الذي عرفه المغرب في عهد هذه الحكومة في مجال الحريات وحقوق الإنسان،

فبعد أن بلغت التظاهرات خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 من مسيرات ووقفات احتجاجية حسب إحصاء وزارة الداخلية 10800 وقفة وحركة احتجاجية و ذلك بمعدل 44 وقفة احتجاجية في اليوم.

وعلاقة بالموضوع فإننا بقدر ما نؤكد على تعزيز هبة الدولة وسلطة القانون و ضمان السير العادي للمرافق العمومية واحترام الممتلكات، نؤكد كذلك على تعزيز منظومة الحكامة الأمنية و التكوين على حقوق الانسان بما يصون كرامة المواطن وحريته وحقوقه.

كما نستنكر وندعوا إلى القطع مع كل التجاوزات المرتبطة بتعنيف المواطنين والاعتداء عليهم.

كما نطلب منكم اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية في حق كل الذين ثبت تورطهم في بعض التجاوزات.

فيما يخص الجمعيات فإننا نطالب بالتعجيل بوضع قانون يؤطرها، إذ أن العديد من الجمعيات لازالت محرومة من الوصل القانوني بسبب ممارسات بعض رجال السلطة الذين لازالوا يشتغلون خارج التحول الديمقراطي الذي تشهده البلاد.

⬅ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقها سنة 2005 على يد صاحب الجلالة و هي تشكل رافعة أساسية للتضامن الوطني و التنمية الاجتماعية ، وذلك بتقليص نسبة الفقر والاقصاء الاجتماعي و الهشاشة.

إننا نثمن مبادرة الحكومة بالرفع من الغلاف المرصود للمرحلة الثانية

للمبادرة (2011 – 2015) حيث تم تخصيص اعتماد مالي قدره 17 مليار درهم منها 9.4 مليار من الميزانية العامة مما مكن من توسيع الاستهداف الترابي ليصل إلى 403 حي حضري إضافة إلى 702 جماعة قروية، كما تم إطلاق 2278 مشروع و 431 نشاط برسم سنة 2013.

واليوم وبعد مرور ثمان سنوات من عمر المبادرة الوطنية ندعو الوزارة الوصية القيام بعملية تقييمية خصوصا وأن هناك مشاريع أنجزت دون القيام بدراسة الجدوى منها ولا تستجيب لحاجيات المواطنين. مما يشكل هدرا للمال العام.

⬅ الجهوية وباقي الجماعات الترابية

أما عن الجماعات الترابية، فإن ورش التنزيل الديمقراطي للدستور لايكتمل بنيانه إلا بوضع الإطار القانوني للجهة كمنطلق للإصلاح وتجديد هياكل الدولة.

كما أن ورش الانتخابات الجماعية المقبلة التي أعلن عنها السيد الوزير والتي ستكون في غضون سنة 2015، فستشكل امتحانا حقيقيا لمدى نجاح المسلسل الديمقراطي في بلادنا، مما يتطلب التعجيل بالتدابير التشريعية والتنظيمية التي ستؤطرها، إضافة إلى ضرورة التصدي لجميع مظاهر الفساد الانتخابي التي من شأنها إضعاف مردودية الجماعات الترابية والتقليل من قدراتها التنموية.

⬅ الجماعات السلالية

أما عن الأراضي الجموع فهي تشكل رصيدا عقاريا مهما (حوالي 15 مليون هكتار) موزعة بين أراض فلاحية ومدارات حضرية، فإنها تعاني من إطار قانوني متهالك أصبح عاجزا عن تنظيمها وتأطيرها، مما عرض هذا الرصيد لنزيف حاد بسبب عمليات الترامي والتفويتات المشبوهة، مضيعا بذلك حقوق أبناء الجماعات السلالية الذين يعانون من الاقصاء و التهميش والحرمان .

ورفعا للحيف الذي تعاني منه هذه الفئة نطالبكم السيد الوزير المحترم بالعمل على تفويت البقع المتواجد عليها سكن هؤلاء خصوصا وانهم محرومون حتى من رخص الإصلاح وإنسجاما مع الدستور الذي ينص حق المواطن في السكن.

إن معالجة الوضع يستدعي التعجيل بعقد عقد مناظرة وطنية لتصحيح الوضع.

ونعتقد انه آن الأوان لنشر لوائح المستفيدين من ريع الأراضي السلالية.

⇦ قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني

السيد الرئيس؛
السادة الوزراء ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

بداية، إننا نثمن إحداث وزارة مستقلة للقطاع و التي تندرج في إطار المساهمة في تنزيل مضامين الدستور وكذا تفعيل التوجيهات الملكية السامية.

إنه بحكم الطابع الاستراتيجي لقطاع التعمير في تأطير المجال و إرساء أسس الجهوية الموسعة من شأنه أن يعطي للوزارة المحدثة بعدا مميزا لتنزيل البرنامج الحكومي و تحقيق أهدافه المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية وفي خلق العدالة المجالية بين جهاتنا و مدننا وقرانا.

إننا نسجل بإيجابية المكتسبات المحققة في مجال التعمير :

- التغطية المهمة للتراب الوطني بالوثائق بنسبة 88% وإن كنا نطمح في تعميمها على كافة التراب الوطني وأن يصبح فيها دور المنتخب تقريريا بدل أن يكون استشاريا
- تعميم تغطية التراب الوطني ب 29 وكالة حضرية و إحداث 33 ملحقة وإن كنا نطالب بإعادة النظر في إختصاص هذه الوكالات التي تحول بعضها إلى مضارب عقاري .

كما نحيي الحكومة كذلك على إصدار مرسوم الضابطة العامة للبناء وجزر المخالفات، ونطالب السيد الوزير بالسهر على تنفيذ مقتضياتها (تشكيل لجن تقنية).

⇦ الإشكاليات والتحديات التي يعرفها قطاع التعمير

الرخص الاستثنائية : و التي يجب القطع معها و مقاربتها بمقاربة قانونية لأنها أصبحت تشكل بوابة للفساد الإداري والمالي و مصدرا للريع العقاري، الشيء الذي تسبب في الإرتفاع المهول لأثمنة العقار.

مراجعة الترسانة القانونية المرتبطة بالتعمير و التشريع : وذلك بإخراج

مدونة التعمير تأخذ بعين الإعتبار ظروف و حاجيات العالم القروي (قانون 12/90 يقصي معظم ساكنة العالم القروي من البناء بوضع شرط مساحة هكتار).

⇦ قطاع السكنى وسياسة المدينة

السيد الرئيس ؛
السادة الوزراء ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

يعتبر قطاع السكنى من أهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية و اهتمام الحكومة به يأتي تجسيدا للدستور (حق المواطن في السكن) و تنفيذا للبرنامج الحكومي الذي يجعل المواطن في صلب اهتماماته، وتطبيق التزمت به في مجال السكن بالرغم من الظرفية الاقتصادية و الإكراهات المالية.

إذ تعهدت الحكومة بإنتاج السكن اللائق و تنويع عروض السكن مع تخفيض نسبة العجز في أفق 2016 إلى النصف عبر بناء 170.000 وحدة سكنية في السنة، عبر برامج مختلفة:

⬅ برامج السكن

- برنامج التدخل في السكن الصفيحي (مدن بدون صفيح).
- برنامج المدن الجديدة.
- برنامج السكن الاجتماعي و السكن المنخفض التكلفة.
- البرنامج الاجتماعي الموجه للكراء.
- تأهيل العالم القروي و المناطق الجبلية (...).

إننا من خلال تقييم حصيلة عمل الوزارة لسنة 2013 و انطلاقا من المؤشرات الرئيسية الواردة في عرض السيد الوزير ،

تبين أن هناك مؤشرات سلبية مقارنة مع سنة 2012 وهي :

- تراجع مبيعات الإسمنت بنسبة 8.2% .
- تراجع ملفات القروض في ضمان السكن ب 0.01%.
- تراجع مناصب التشغيل ب 8.2%7 .
- تراجع الاستثمارات الأجنبية ب 12.9%.

ومقابل ذلك نسجل بإيجابية التحسن في الوضعية السكنية وارتفاع مجموع الوحدات السكنية التي انطلقت بها الأشغال.

نثمن كذلك مجهودات الوزارة في برنامج التدخل بالأحياء الناقصة التجهيز حيث تم إطلاق برامج تهم 88300 أسرة .

➥ الإشكاليات التي يعاني منها القطاع

إن تثمين المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في قطاع السكنى يجعلنا نتوقف كذلك على:

ضعف الالتقائية بين القطاعات الوزارية و الجماعات الترابية.

فيما يخص البنايات الآيلة للسقوط فهي : (حسب إحصاء 2012 هناك 43 ألف و 734 بناية مهددة بالانهيار)مما يحتم التعجيل بتنفيذ البرنامج المسطر للحكومة في هذا المجال

موضوع السكن المنخفض التكلفة (140 ألف درهم)، يطرح مشكل الحكامة والجودة.

اما مؤسسة العمران التي تعتبر الذراع العقاري للدولة والتي لعبت دورا كبيرا في مجال الإسكان إلا ان سؤال الحكامة يبقى مطروحا بقوة في بعض أنشطتها مما يتطلب تقييم عملها .

المضاربات العقارية في مجال السكن التي أصبحت تهدد التماسك و السلم الاجتماعي (هناك 800 ألف شقة فارغة مما يزيد من حدة مشاكل السكن و يزيد في ارتفاع أثمانها).

المطلوب نشر لوائح المستفيدين من هذا النوع من الريع و الذين يهددون الاستقرار الاجتماعي مع اتخاذ التدابير اللازمة في حقهم.

سياسة المدينة :

إن سياسة المدينة هي جديد هذه الحكومة التي تريد أن تجعل منها رافعة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية وفضاء للعيش الكريم (أمن – شغل – نقل – بنيات تحتية و تجهيزات أساسية ...) و ذلك باعتماد منهجية توافقية و بلورة مشاريع مندمجة في إطار تعاقدي مع الشركاء.

إن حصيلة الوزارة لسنة 2013 هي أولية و تأسيسية من خلال مأسسة الالتقائية و إحداث آليات التدخل، إذ تم توقيع 47 اتفاقية لمشاريع مندمجة للمدن (11 موقعة و 13 في طور المصادقة و 23 في طور الدراسة).

إن نجاح سياسة المدينة رهين بوضع سياسة موازية للعالم القروي وإلا فستظل القرية تصدر مشاكلها للمدينة عبر الهجرة.

بناء على ماسبق فإن فريق العدالة والتنمية صوت إيجابا على الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات.

«وقل إعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون» صدق الله العظيم»

6. مداخلة النائب البرلماني
محمد بنعبد الصادق
- العدل والتشريع -

إن مناقشة مشروع الميزانية محطة متميزة من العمل البرلماني، لكونها فرصة جديدة لاستعراض منجزات السنة المنتهية واستشراف آفاق السنة المقبلة.

وتأتي مناسبة عرض ميزانية سنة 2014 على أنظار مجلس النواب لتذكرنا بعدة منجزات لا بد من التأكيد عليها:

1. مرور 50 سنة على التجربة البرلمانية بالمغرب، وما سجلته بلادنا من تقدم ملموس على مستوى بناء دولة ديمقراطية حديثة تصون كرامة المواطن وأمنه، وتهيئ له ظروف العيش الكريم.
2. اجتياز بلادنا لامتحان الربيع العربي بامتياز وتدشينها بدستور 2011 لفترة التغيرات والإصلاحات العميقة لتحصين الحقوق والحريات وتكريس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشراك كل فئات المجتمع المدني في الحياة العامة في إطار نظام ملكي دستوري، يحظى بإجماع الأمة.
3. صمود التجربة الحكومية الحالية أمام كل المناورات والمكائد الهادفة إلى إفشالها، وتكاثل القوى المناهضة للتغيير لإجهاض ما فرضه الشارع المغربي من توجهات للقطع مع كل مظاهر التحكم السلطوي، والفساد والريع الاقتصادي وتعميق الفوارق الاجتماعية.

إلا أن هذا الإنجاز الذي جنب البلاد كثيرا من المخاطر وحافظ على استقرارها، لم يتحقق بدون مقابل. نظرا لما سجلته أوراش الإصلاح الكبرى من فتور يقتضي من الجميع تكثيف الجهود لاستدراك ما تعذر تحقيقه سنة 2013.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن مشروع إصلاح منظومة العدالة قد خرج من هذا الخضم العسير بنتائج مرموقة كانت موضوع تنويه ملكي، الأمر الذي يسمح بالقول بأن المغرب قد حقق مكسبا كبيرا في هذا المجال.

ومن المنطقي إذن أن نخصص قطاع العدل والحريات الأولوية المطلقة في هذا العرض.

⇦ فيما يخص قطاع العدل والحريات

مباشرة بعد الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة بمناسبة تنصيبه لأعضاء

الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة يوم 8 مايو 2012 بالدار البيضاء، وبناء على ما تضمنه الخطاب الملكي من توجيهات، أشرفت الهيئة العليا على فتح نقاش وطني غير مسبوق نظرا لطابعه الشمولي والتشاركي، لم يقص منه إلا من اختار إقصاء نفسه .

وقد تجسد هذا الحوار في 11 ندوة جهوية، وأكثر من مائة ندوة على صعيد الدوائر القضائية لمحاكم المملكة، عالجت في العمق كل ما تعاني منه العدالة المغربية من مشاكل.

كما واكب الحوار عدة زيارات استطلاعية، بإيفاد أعضاء من الهيئة العليا إلى دول صديقة قصد الاطلاع على تجارب تلك الدول في مواضيع محددة وتنظيم زيارات ميدانية إلى محاكم الدوائر القضائية التي احتضنت ندوات الحوار، وتنظيم أيام دراسية مع المسؤولين القضائيين ومسؤولي كتابة الضبط.

كما تلقت الهيئة العليا اقتراحات مكتوبة من مختلف الهيئات المعنية بمشاكل العدالة.

ولم يستثن المواطنون من هذا المجهود، إذ تم تخصيص نافذة إلكترونية لفتح المجال أمام العموم للمساهمة في الحوار الوطني.

هذا العمل الجاد و المسؤول توج بوضع ميثاق وطني متكامل لإصلاح منظومة العدالة. وقد ألح جلالة الملك بمناسبة خطاب العرش ليوم 30 يوليوز2013 على أنه << يجب أن نتجند جميعا من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام إلى محطته النهائية >>.

فميثاق إصلاح منظومة العدالة إذن منتوج وطني تشاركي من حق جميع المغاربة أن يفخروا به.

إلا أن إنجاح المخطط الإجرائي، الذي وضعته الهيئة العليا لتنفيذ ميثاق الإصلاح، يقتضي التزام الجميع من سلطات عمومية، وهيئات سياسية ونقابية وجمعوية، ومهنيين عاملين في مجال العدالة، وإعلاميين، وعموم المواطنات والمواطنين، بالانخراط القوي في رهان إنجاح هذا الورش الواعد.

كما يقتضي تنزيل الميثاق توفير الإعتمادات المالية الضرورية لتحقيق كل الأهداف المنشودة بدءا بتحسين الوضعية المادية للقضاة، وتحديث الإدارة القضائية، وإعداد البنايات الضرورية، وإمدادها بالتجهيزات المناسبة لأداء عملها

في أفق تحقيق المحكمة الرقمية التي ستكون لبنة مهمة في بناء الدولة الحديثة التي نصبو إليها.

وفي الأخير لا بد من استحضار الخلاصة التي أوردها خطاب العرش المشار إليه، والتي جاء فيها:

<< ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح، وما عبئنا من نصوص تنظيمية، وآليات فعالة، فسيضل « الضمير المسؤول » للفاعلين فيه هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته >> (انتهى الذكر الملكي)

فإصلاح منظومة العدالة إذن منوط بما يتحلى به كل الفاعلين العاملين في القطاع من «ضمير مسؤول».

ولا شك أن كل المؤسسات المعنية، وعلى رأسها البرلمان بغرفتيه، على أتم استعداد للمساهمة بكل ما يلزم من تفاني في الجهود والابتكار لتحقيق هذا الرهان الحيوي نظرا للدور المحوري للعدالة في تحقيق الاستقرار وإرساء دعائم دولة الحق والقانون والحريات.

⇦ قطـاع السجـون

لقد سجل السيدات والسادة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بامتعاض كبير ما سجله هذا القطاع من تراجعات مقلقة بفعل الارتفاع المهولة للساكنة السجنية بنسبة تقارب 25 % ، بأن بلغت أكثر من 72 ألف سجين.

ومرد هذا الوضع بالخصوص في السياسة الجنائية المعتمدة حاليا والتي تتطلب معالجة سريعة وعميقة، بسن تدابير جريئة لوضع عقوبات بديلة، وابتكار أساليب جديدة للمواجهة القبلية لظاهرة الإجرام.

وإن كان السجين محروم من حريته، فإن صيانة كرامته خلال فترة الاعتقال، وتوفير كل الشروط الكفيلة بإعادة إدماجه داخل المجتمع بعد قضائه العقوبة الحبسية، من أول مسؤوليات المشرفين على هذا القطاع الحساس.

فحقوق السجين معترف بها دوليا، وهي مقياس حقيقي لمدى احترام كل دولة لمنظومة حقوق الإنسان.

⇦ قطاع الحريات العامة وحقوق الإنسان

ان المغرب قطع أشواطا جد مهمة في تحسين وضع حقوق الإنسان، وملائمته للمواثيق الدولية. وهذا الأمر يشهد به كل المراقبين المحايدين.

إذ لم نعد نسمع عن الاختطافات القسرية، أو التعذيب، أو الخروقات الممنهجة للحريات والحقوق الأساسية.

إلا أنه مازالت بعض التصرفات الطائشة، المتجلية بالخصوص في استعمال العنف المفرط ضد المتظاهرين تسيء إلى سمعة البلاد في الداخل والخارج.

وعلينا أن نستحضر أن للمغرب خصوم وأعداء يتصيدون كل الفرص، بل ويتفننون في ابتكار أساليب لاستفزاز القوات العمومية، وجرها إلى استعمال العنف، لإبراز المغرب كبلد يمارس القمع ويدوس حقوق الإنسان.

وعلينا كذلك أن نتجند، من جهة التعريف بكل ما أنجزه المغرب من تقدم في مجال الحقوق والحريات، ومن جهة ثانية للتصدي وفضح الأساليب التي يلجأ إليها خصومنا لتشويه سمعة البلاد.

وعلينا أخيرا أن نتحلى بضبط النفس، وتفادي اللجوء إلى العنف غير المبرر، لتفريق المظاهرات .وأخيرا لا بد من توجيه تحية خاصة إلى الخطوة النبيلة التي أقدم عليها صاحب الجلالة تجاه إخواننا المهاجرين الأفارقة، وتثمين السياسة الجديدة للهجرة التي أسست لها المبادرة الملكية.

وإن كان من حق المغرب أن يعتز بما يتوفر عليه من منظمات ومؤسسات تعنى بحقوق الإنسان، فإن التركيبة الحالية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تقتضي المراجعة السريعة لتحقيق مبدأ المشاركة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من تصدير الدستور، فليس من المعقول إقصاء أي انتماء سياسي من هذا المجلس دون المساس بمصداقية المؤسسة.

⇦ الأمانة العامة للحكومة

لقد أكدنا خلال مناقشة مشروع ميزانية سنة2013 على ضرورة انفتاح الأمانة العامة للحكومة على محيطها، ونسجل بأسف كبير عدم حضور السيد الوزير

المكلف بهذا القطاع لجلسات مجلس النواب، سواء الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية، أو الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يحضرها رئيس الحكومة .

ونظرا للدور الحيوي الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة، بالخصوص في المجال التشريعي، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة انفتاح هذا القطاع على مكونات المؤسسة البرلمانية، وباقي المؤسسات الدستورية، إعمالا لمبدئي المشاركة والتعاون المنصوص عليهما في الدستور، خصوصا وإن سنة 2014 تعتبر في رأينا سنة محورية وحاسمة فيما يخص إخراج النصوص التشريعية لتنزيل الدستور، والشروع في تنفيذ الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة الذي نوليه أهمية خاصة.

وفي هذا الإطار نسجل بارتياح تخرج الفوج الأول لهيئة المستشارين القانونيين الذين سهرت الأمانة العامة للحكومة على تكوينهم.

كما نتمن عزم الأمانة العامة على مواصلة تكوين أفواج أخرى من المتخصصين في تقنيات التشريع وتوزيعهم على مختلف القطاعات الحكومية. إلا أننا نخشى أن لا يفي بهذا الغرض عدد المناصب المالية المخصصة الأمانة العامة للحكومة، والتي لا يتجاوز عددها العشرون .

وستكون سنة 2014 سنة محورية لسبب آخر لا يقل أهمية عن ضرورة تنزيل الدستور والشروع في تنفيذ ميثاق إصلاح العدالة، وهو تسريع وثيرة الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا، والتي تتطلب مجهودا تشريعيا خاصا.

وأخيرا لا بد من التأكيد على ضرورة إيجاد آليات للتعاون بين مجلس النواب والأمانة العامة للحكومة في ميدان التكوين، حتى يستفيد السيدات والسادة النواب من تجربة وخبرة هذه المؤسسة الحكومية في تقنيات العمل التشريعي.

خصوصا وأننا في مجلس النواب بدورنا في حاجة ملحة لتكوين السيدات والسادة النواب في المجال التشريعي، وننتظر من السيد الوزير أن يُفعل الاستعداد الكامل الذي أعرب عنه خلال مناقشة ميزانية قطاعه للمساهمة في كل مبادرة تكوينية يقدم عليها مجلس النواب.

وفي الأخير نهئ السيد الوزير على مرور مائة سنة إنشاء المطبعة الرسمية، ونتمن كل الجهود المبذولة من جهة لتحديث الجريدة الرسمية وتحسين هندامها

في أفق الوصول إلى الجريدة الرقمية، ومن جهة ثانية لتسهيل الولوج والبحث عبر المحرك الخاص بالجريدة الرسمية.

ونوجه تنويها خاصا للموقع الإلكتروني للأمانة العامة الذي نعتبره موقعا نموذجيا رائدا في مجال الانفتاح على الرأي العام الوطني، بنشر مشاريع القوانين وتجميع التعليقات والمقترحات الواردة بشأنها. ولا دليل على جودة هذا الموقع أكبر من عدد زواره الذي بلغ حتى نهاية شهر أكتوبر المنصرم 30 مليون زائر، الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود للحفاظ لهذا الموقع على مستواه المتميز وتحسينه دون إغفال ضرورة صيانته وحفظه من كل الاستهدافات العدوانية.

⇦ الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

خلال مناقشتنا لميزانية السنة الحالية (2013) سبق لنا أن ذكرنا بالخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2012 الذي أكد على المفهوم الجديد للسلطة الذي يفرض على كل العاملين في المرفق العمومي أن يكونوا في خدمة المواطن، الأمر الذي يفرض تفعيل عدة أوارش إصلاحية في مقدمتها ورش التخليق.

ونؤكد بالمناسبة أن عدة إجراءات ملموسة قد دخلت حيز التطبيق نخص منها القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا والذي حدد معايير دقيقة وشفافة تحكم هذه التعيينات. وتعديل مقتضيات قانون الجنائي فيما له علاقة بزجر الرشوة حيث أصبح المطالب بتقديم الرشوة في منأى عن كل متابعة في حالة التبليغ عن الفعل، وإطلاق بوابة إلكترونية للإعلان عن المباريات الخاصة بالوظيفة العمومية بصفة إجبارية. علما أن مبدأ تحديد المعايير حاضر كعنصر محوري في التوظيف حصرا عبر المباراة إعمالا بمبدأ المساواة.

كما نؤكد أن الوزارة المنتدبة مكلفة بالوظيفة العمومية لها دور حاسم في إنزال مقتضيات الدستور وتحقيق مطالب الشعب المغربي فيما له علاقة بالحكامة والشفافية والمساواة، وتخليق الحياة العامة كشرط أولي لتحقيق المتطلبات المذكورة.

وندعو الوزارة المنتدبة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة إلى تكثيف الجهود قصد تحفيز باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية للاندماج في مجهود التخليق وإنزال الحكامة الجيدة وتحقيق المساواة بين المواطنات والمواطنين وجعل جميع المرافق الإدارية في خدمة المواطن بكيفية فعالة ناجعة.

⇦ الوزارة المكلفة العلاقات والمجتمع المدني

فبعد تأكيد الدور الهام الذي أصبحت تضطلع به هذه الوزارة بعلاقة الحكومة مع المجتمع المدني وما يقتضيه ذلك من تغييرات على مستوى هيكلة الوزارة، وضرورة إمدادها بما يلزم من موارد مادية وبشرية للقيام بمهامها ندعو الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان إلى التماهي مع توجهات النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب بالانصهار في مجهود تفعيل النظام الجديد للأسئلة الشفهية، وتتبع أجوبة القطاعات الحكومية، حتى لا تبقى الأجوبة المقدمة مجرد وسائل للتهدئة والطمأنينة.

وأن نولي جميعا أهمية قصوى لتكوين السيدات والسادة النواب في الميدان التشريعي نظرا لما أولاه الدستور من أهمية لسلطة التشريع المخولة حصرا للبرلمان، وتطوير الإنتاج التشريعي للمجلس خصوصا فيما له علاقة بمقترحات القوانين التنظيمية، وأن تنهج الوزارة مقاربة تشاركية وتكاملية تسمح بالرفع من المنتوج التشريعي ترادفيه: << المشروع >> و << المقترح >> ، وأن لا نعيد مأساة مقترح القانون التنظيمي للجان النيابية لتقصي الحقائق بعد أن زكى المجلس الدستوري موقف مجلس النواب من أحقية السيدات والسادة النواب في تقديم مقترحات القوانين التنظيمية.

ونود بالمناسبة تقديم تنويه خاص عن المجهود التشريعي المبذول خلال السنتين الأوليين من عمر هذا المجلس، إذ بلغ عدد مقترحات القوانين المقدمة من طرف المؤسسة التشريعية ما يفوق ربع مجموع مقترحات القوانين التي تم تقديمها على مدى 50 سنة من عمر البرلمان.

وفي الشق المتعلق بالعلاقة مع المجتمع المدني، نتمن مبادرة إطلاق حوار وطني حول الموضوع وكيفية تأطير هذا الحوار، وما أنجزته اللجنة المكلفة به حتى الآن.

ونؤكد على ضرورة إشراك جميع الفعاليات المعنية بهذا الحوار الذي نعتبره استراتيجيا لتنزيل أحد أهم أجزاء المنظومة الدستورية، بتحديد دور المجتمع المدني في تدبير الشأن العام.

وحتى الجهات التي أقصت نفسها من هذا الحوار يجب أن يبقى باب الرجوع إلى المشاركة فيه مفتوحا في وجهها، وأن تأخذ الهيئة المشرفة على الحوار بكل الآراء المعبر عنها ولو من خارج هذا النسق.

كما نؤكد على ضرورة الحفاظ على استقلالية كل مكونات المجتمع المدني إزاء السلطات العمومية، وضرورة ضبط علاقة هذه السلطات بالمنظمات المدنية بناء على معايير واضحة وشفافة خصوصا فيما يتعلق بشروط منح الدعم الحكومي وكيفية مراقبة صرفه.

ونضرب للسيد الوزير موعدا في شهر مارس المقبل لإطلاعنا على نتائج الحوار الجاري حاليا.

⇦ المجلس الأعلى للحسابات

نسجل بارتياح كبير الخطاب الإيجابي الذي أوصله السيد الرئيس الأول للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من أن له قراءة إيجابية لقرار المجلس الدستوري رقم 13-924 الصادر بتاريخ 2013/8/22 بخصوص النظام الداخلي لمجلس النواب، فيما يتعلق بالمادة 55 من هذا النظام، واستعداد السيد الرئيس الأول للحضور أمام اللجنة لمناقشة ميزانية مؤسسته التي نعتبرها مؤسسة دستورية مستقلة لنا حرص خاص في الدفاع عن استقلاليتها حتى تتمكن من أداء جميع مهامها.

ونعتبر أن سوء التفاهم المترتب عن عدم تفسير أسباب غياب السيد الرئيس الأول عن جلسة اللجنة ليوم الاثنين الماضي ، في وقته، والتي أخبرنا فيما بعد أنها تتمثل في التزام السيد الرئيس الأول بالمؤتمر الفرنكوفوني المنعقد في نفس اليوم بالرباط، أن سوء التفاهم هذا قد تم طيه بصفة نهائية بعد أن أكد السيد الرئيس الأول تمام استعداده لحضور مناقشات لجنة العدل والتشريع.

وإننا نؤكد بالمناسبة أن السيد الرئيس الأول لم يسبق أن << مَثُلَ>> أمام لجنة العدل والتشريع لسبب بسيط هو أن هذه اللجنة لا تمارس أي سلطة رقابية على المجلس الأعلى للحسابات الذي يتمتع بحكم الدستور على الاستقلال التام تجاه باقي المؤسسات الدستورية، بل كنا وما نزال نعتبر أن السيد الرئيس الأول << يحضر >> كضيف على لجنتنا للتحاور وتبادل الرأي بخصوص الدور الذي تضطلع به مؤسسته لما فيه الصالح العام وحتى نكون على اطلاع تام بما تعانيه هذه المؤسسة من مشاكل لها علاقة بالإمدادات المالية المخصصة لها.

وكنواب للأمة لهم الحق المطلق في مراقبة كل ما له علاقة بصرف المال العام، نؤكد على أن المجلس الأعلى للحسابات لا يتوفر على الوسائل المادية والبشرية لأداء مهامه الجسيمة المفصلة في الفصلين 147 و 148 من الدستور ، وهي مهام رقابية وقضائية واستشارية ضخمة مرشحة للزيادة بفعل دخول المجتمع المدني مجال التدبير العام ، ومتطلبات مشروع الجهوية الموسعة وما سيفرضه في مستقبل قريب من مراجعة انتشار المجالس الجهوية للحسابات.

ولا دليل على ضعف ذات اليد بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات أقوى من مستوى معالجة ملفات التصريح بالممتلكات الذي لم يتم الشروع فيه إلا بعد مضي سنتين كاملتين على الانتخابات التشريعية في نونبر 2011، وعدم قدرة المجلس على تغطية كل المرافق العمومية رغم كل المجهودات المبذولة من طرف قضاة هذه المؤسسة .

كما نعتبر أن مراجعة منهجية عمل المجلس أصبح ضرورية على ضوء المقتضيات الدستورية ذات الصلة بمتطلبات الحكامة الجيدة، بربط مراقبة المصاريف بمستوى النتائج المحققة، وعدم الاقتصار على المراقبة المسطرية الصرفة.

وإن عدد القضاة العاملين في هذا القطاع، والذي لا يتعدى 350 قاض، لمؤشر قوي على ضعف الوسائل المتاحة لهذه المؤسسة الدستورية رغم أهميتها، ونوصي الحكومة لإيلاء عناية خاصة لتعزيز قدرات المجلس الأعلى للحسابات حتى يتمكن من القيام بمسؤولياته الدستورية على الوجه الكامل.

7. مداخلة النائبة البرلمانية

حكيمة فصلي

- المالية والتنمية الاقتصادية -

السيد الرئيس؛
السيدان الوزيران؛
السيدات والسادة النواب المحترمون؛
أيها الحضور الكريم؛

أود، وقبل التطرق لمناقشة مشروع قانون المالية، الترحيب بالسيد محمد بوسعيد وبحزبه المحترم في الحكومة الحالية كما أود أن أهنئكم، السيد الوزير، على الثقة المولوية اللتي حضيتم بها كما أهنأ السيد الوزير المنتدب الاستاذ إدريس الازمي على تجديد الثقة،

السيدان الوزيران؛

سؤال طرحته على نفسي و اعتقد ان بعض المغاربة كذلك طرحوه،:

- هل مشروع قانون المالية 2014 يمكن اعتباره أحسن قانون المالية يمكن تطبيقه في المغرب؟
- هل يمثل هدا المشروع كل ما يمكن تقديمه للمغاربة اليوم و بعد اكثر من 50 سنة من الاستقلال و بعض كل التضحيات ؟

الجواب سيكون حتما بالنفي،

كلنا نتمنى مشروع قانون مالية مغاير ، بمعدلات نمو أكبر، بضرائب اقل، بنفقات اكتر، باستثمارات أكثر نجاعة، ومؤسسات عمومية أكثر إنتاجية .....

لكن الموضوعية تلزمنا التعامل مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي. إن مشروع قانون المالية، اللذي قيل عنه الكثير، يعد مشروعا واقعيا بعيدا عن الخيال . انه مشروع يجسد إجرءات أملتها الاختيارات التي حددت في الدستور المغربي 2011، و في الخطب الملكية و كذا البرنامج الحكومي. و هدا المشروع لا يمكن تحليله الا في اطار سياق دولي، جهوي و وطني خاص

◆ السياق الدولي

بعد الانتكاسة التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ انطلاق الأزمة العالمية، بدات بعض بوادر الانتعاش تظهر بحيث أن معدل نمو الاقتصاد العالمي سيعرف تحسنا ليصل إلى 3,6% سنة 2014 بعد 2,9 سنة 2013 و 3,2 في 2012, لكن تبقى هته التوقعات هشة و مرتبطة بكل التغييرات التي يمكن أن تطرأ على الظرفية الاقتصادية لمنطقة اليورو، و لكل تضييق لسياسة المالية للولايات المتحدة و كذا لكل تباطأ لمستويات النمو الاقتصاديات الناشئة

◆ على المستوى الجهوى

يتبين من الأرقام ،تراجع آفاق النمو الاقتصادي في منطقة شمال أفريقيا و الشرق الأوسط ، في ظل استمرار المخاوف المرتبطة بالإوضاع السياسية غير المستقرة و الاضطرابات الداخلية، و هنا لن أقف طويلا امام ظاهرة انتكاسة الديمقراطية في بعض الدول و اللتي مازالت تعرف محاضا لا نعرف منتهاه

◆ على المستوى الداخلي

لا يمكن تجنب التطرق إلى تاتير الأزمة السياسية التي عرفها المغرب على الاقتصاد الوطني و هنا لن أتكلم عن المسؤولية السياسية ، وعن الحيثيات و عن الاهداف فالمغاربة اليوم و رغم التشويش، رغم تغيير الوقائع، فهموا اللعبة....

في هدا السياق، إذن، ولد مشروع قانون المالية 2014 . هدا المشروع يقدم عدة نقط مهمة و هامة و بعض النقط الأخرى اللتي سنحاول كبرلمانيين القيام بمهامنا لمحاولة تحسينها و تجويدها في إطار ما يتيحه لنا القانون.

أ. بخصوص الاقتصاد الوطني

الحالة الاقتصادية الوطنية هي ، بالنظر لسياق الحالي، هي إيجابية. فمعدل النمو بعد 2,7 ٪المحقق سنة 2012 من المنتظر ان يصل معدل النمو في إلى ٪ 4,8 سنة 2013 متأثرا بانتعاش الإنتاج الفلاحي و تطور مؤهلات القطاعات الجديدة المحركة لنمو الصادرات(السيارات، و الطيران.....) و كذا الأداء الجيد للقطاعات التقليدية كالصناعة الغدائية و بدرجة اقل قطاع النسيج.

كما ان الانتعاش التدريجي الذي عرفته منطقة اليورو في الربع الثالث من السنة الجارية، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، انعكس ايجابا على الصادرات المغربية، غير الفوسفاط، و على مداخيل السياحة و كذا عاى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج،

من جهة أخرى،و بالإضافة إلى أداء انشطة القطاع الاول و الثالث (secteurs primaires et tertiaires) اللدان ما زالا يظهرا نتائج إيجابية، فلقد بدأت انشطة القطاع الثانوي (secteurs secondaires). تعرف تحسنا تدريجيا في الربع الثالث من هذا العام. كما تظهر ذلك إحصائيات note de conjoncture d›octobre 2013

كما عرف إنتاج الفوسفات نموا بمستوى 2.4% خلال شهر أغسطس 2013 مقارنة مع نفس الشهر من سنة 2012

وقد أظهرت مبيعات الأسمنت، التي تشكل مقياسا رئيسيا لنشاط قطاع البناء، زيادة قدرها 3.4٪ في الربع الثالث من عام 2013 بعد انخفاض من2.8% و 4%في الربعين الأول والثاني من العام نفسه مما يبشر بالانتعاش النسبي ،

وارتفع إنتاج الكهرباء بنسبة 0.2% في يوليوز و 0.6% في شهر أغسطس مما يبرهن مرة أخرى أن انتعاش استهلاك الكهرباء عرف انخفاضا ب .2% شهر غشت

إحصائيات الربع الثالث من السنة تبين بشكل جلي انطلاق انتعاش الاقتصاد الوطني و ذلك رغم الأزمة السياسية التي عرفها المغرب خلال هته السنة. كما ان جميع التقارير ، الأجنبية و الوطنية، أثنت على مستوى الاقتصاد الوطني ، كما حسن المغرب ترتيبه في تقرير Doing Business

ان مشروع قانون المالية الحالي ليس بتقشفي بقدر ما هو تضامني. فالسياسة التقشفية تعرف بانها تترجم بخفض أو بتجميد لا لنفقات العمومية خصوصا منها النفقات ذات الطابع الاجتماعي هادا ما لم نلحظه في هادا المشروع،

ان مشروع قانون المالية يترجم سياسة الترشيد politique de rigueur اللتي تهدف بالأساس إلى ترشيد النفقات العمومية، و إدراج الحكامة، النجاعة و المردودية في تسيرو تدبير المالية العمومي.

النفقات العمومية في م ق م 2014 و رغم شح الموارد ، ستواصل المساهمة القوية ، سواء عبر نفقات الميزانية العامة او عبر المحفظة العمومية ،في الدينامية

الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد مؤكدة بذلك على الإنجازات المحققة خلال السنوات السابقة على الخصوص فيما يتعلق بالاستثمار و تحسين إنتاجية المؤسسات و المقاولات العمومية

المحفظة العمومية تتكون من 244 مؤسسة عمومية من بينها 64% تتكون من 8 مجموعات قطاعية فاعلة في مجالات الفلاحة، الصحة، التعليم، التهيئة و توزيع الماء و الكهرباء

على سبيل المثال و حتى لا أثقل آذانكم بكثرة الأرقام ، سأعطي بعض الأمثلة : الاعتمادات المرصدة لنفقات المنظومة التربوية بلغت مستوى 45.47 مليار درهم مسجلا بذلك نموا بمستوى 6.51% ، و الاعتمادات المرصدة للصحة سيصل إلى مستوى 12.91 مليار درهم بنسبة نمو 4.41%

من اهم الإجراءات المقدمة في م ق م 2014 تأهيل و إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين و للبضائع هاد الاجراء اللذي يدخل في اطار محاربة الريع،

الإجراءات اللتي تدخل في إصلاح القضاء، تشكل كذلك نقط القوة في هادا المشروع.

بالنسبة لصندوق المقاصة ،هته المؤسسة العمومية اللتي خلقت في عام 1941 من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار السلع والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين. بدات تشكل تقلا على ميزانية الدولة و كان من الضروري التفكير في إصلاحه.

الاصلاح الذي اثار جدلا كبيرا حول الخطوط الحمراء و الزرقاء و الملونة بالوان قزح و كانت الاجراءت اللتي اتخذتها الحكومة في هدا الصدد،يشكل خطوة مهمة و شجاعة في تناول الإصلاحات الهيكلية ،

ان م ق م 2014 وكاي عمل إنساني لا يصل الى الكمال و يطرح بعض التساؤلات

ب. الإصلاح الضريبي

الإصلاح الضريبي هو مطلب وطني, لعل اقتراحات و خلاصات المناظرة الوطنية قد وضحت دلك جليا هته الخلاصات اللتي تناولت من بين نقاطها، إصلاح الضريبة على القيمة المضافة التي أشرتم إلى بعض إجراءاتها. لكن السيدان الوزيران الضريبة على القيمة المضافة، هي ضريبة لا تاخد بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين و هي بذالك ليست عادلة.. إصلاحها إذن يلزمنا الثريت و العقلانية حتى لا نجهز على

الطبقة الفقيرة و المتوسطة.

الضريبة على الفلاحة و اللتي ستطبق تدريجيا منذ يناير 2014 بالنسبة للمستغلات الزراعية اللتي تحقق رقم معاملات يساوي أو يفوق dhs 35.000.000 ، كم عدد هته المستغلات؟؟؟؟ تم هل هناك احصاءيات و أرقام حول المستغلات الزراعية في المغرب، مداخيل ها و أرباحها؟

ت. علاقة النفقات العمومية بدرجات النمو:

نتكلم كثيرا عن تلق العلاقة لكنها غير مهمة اقتصاديا. العلاقة المهمة التي يجب تتبعها هي العلاقة بين الاستثمار الحقيقي المنجز بالنمو، و هنا اطرح اشكالية taux d›execution

- السيد الوزير جميع هته الاجراأت تهدف إلى تحقيق التوازنات الماكر واقتصادية، نسائلكم السيد الوزير عن أية برمجة تتبعون؟ وفي اي افق سنحقق هدا التوازن ؟ ،
- السيد الوزير من بين أكبر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني هو ضعف الموارد، السيد الوزير نساء لكم عن التحصيل الضريبي و مستواه الضعيف جداً.، ما هي الأسباب والمعيقات اللي تعرقل تحسين التحصيل الضريبي. على سبيل المثال الإجراءات الجبائية المتعلقة بالزيادات والغرامات والذعائر المترتبة عن التأخير في أداء الضرائب والرسوم المحصلة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة اللتي اتخدتها حكومتكم السنة الماضية، لم تطبق الا في شهر ماي، يونيوا، لماذا؟
- النظام المحاسباتي للدولة اللذي انتظرناه مند أكثر من 10 سنوات، اين وصل العمل عليه، ما الذي يعطل خروجه إلى ارض الواقع خصوصا و علاقته الوطيدة مع القانون التنظيمي للمالية، السيد الوزير تعلمون انه لا يمكن الكلام عن قانون تنظيمي للمالية دون إصدار النظام المحاسباتي للدولة،
- بالنسبة للاقتصاد الغير مهيكل، اتخذت الحكومة السنة الماضية اجرات في هادا الصدد، اين وصلتم في محاوبة الاقتصاد الغير مهيكل،

في الختام، أحب أن أضيف أن مسؤوليتنا كنواب اليوم تلزمنا ان نستحضر المصلحة العليا للمغرب والتعالي عن الحسابات السياسية الضيقة، فالتاريخ لا يرحم.

8. مداخلة النائب البرلماني
يونس مفتاح
- القطاعات الاجتماعية -

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014.

إن مناقشة قانون المالية تعد فرصة لمساءلة السياسات العمومية الموجهة للقطاعات الاجتماعية من خلال تتبع تنزيل الحكومة لالتزاماتها بالبرنامج الحكومي في هذا المجال، وهنا يمكننا أن نؤكد بداية استمرار وترسيخ البعد التضامني والتكافلي في السياسات العمومية للحكومة الحالية، حيث أضحى هذا البعد أحد مرتكزات النموذج الاقتصادي والتنموي لبلادنا إلى جانب خلق اقتصاد وطني قوي يخلق الثروة و الشغل اللائق. و هنا كذلك يمكن التأكيد أن هذا المشروع بالإضافة لاعتبارنا له نحن في فريق العدالة والتنمية مشروعا للتحدي والإصلاح والتوازن، فأنه كذلك مشروع قانون مالي للتضامن بامتياز،إذ بلغ حجم الميزانية المرصودة للجانب الاجتماعي أزيد من 53 في المائة من مجموع الميزانية العامة للدولة.

وفي هذا السياق لا يسعنا إلا أن نثمن مبادرة توسيع الفئات المستفيدة من صندوق التماسك الاجتماعي، فبالإضافة إلى تمويله لبرنامج راميد الذي استفاد منه 5,6 مليون إلى غاية يونيو 2013 في أفق تغطية 8.5 مليون معوز، وكذلك برنامج «تيسير» لمحاربة الهدر المدرسي الذي استفاد منه 783.000 تلميذ عن طريق الدعم المالي المباشر خلال الموسم الدراسي 2012-2013 أي بزيادة 120.000 تلميذ مقارنة مع السنة المالية الماضية ومن المنتظر أن يصل عدد المستفيدين إلى 820.000 برسم 2014.

كما نشكر الحكومة لتجاوبها مع تعديلات الأغلبية حيث إلى جانب هذه الفئات ستتسم هذه السنة بإضافة فئات جديدة وتوسيع هامش الاستفادة لمن استوفى الشروط المقررة، ويتعلق الأمر بفئة الأرامل خاصة المعيلات للأسر والتي يقدر عددهن ب 600.000 أرملة حسب المندوبية السامية للتخطيط وهو رقم له دلالته ،الشيء الذي سينعكس بصورة مباشرة على هذه الفئة بل وفي محاربة الهشاشة والفقر.

ولا تفوتنا الفرصة بالمناسبة أن ندعو الحكومة إلى التعجيل بوضع الآليات الضرورية لاستفادة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء من ناحية الاستهداف

المباشر من خلال الدعم المادي أو على مستوى دعم التمدرس والتكفل و تقديم الدعم النفسي لها ولعموم الجمعيات العاملة في هذا الحقل،كما ندعو الحكومة أيضا إلى الرفع من اعتمادات هذا الصندوق وضمان ديمومة موارده حتى نضمن استمرارية الخدمات المقدمة، ولعل ما جاء به مشروع قانون المالية لهذه السنة من تخصيص 50٪ من مداخيل الرسم الإضافي على تذاكر الطائرات بصندوق التماسك الاجتماعي يصب في هذا الإطار إلى جانب ذلك فإن تفعيل صندوق التكافل العائلي للمطلقات و أبنائهن و ما خصص له من موارد(160 مليون درهم سنة 2014) يبعث على الارتياح مع ضرورة توسيع قاعدة المستفيدات برفع العراقيل المسطرية.

السيد الرئيس؛

إننا نتابع بأهمية بالغة استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4 التي اعتمدتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية و أوراشه الكبرى و على رأسها :

- تفعيل الخطة الحكومية للمساواة « إكرام» قصد مكافحة كل أشكال التميز ضد المرأة،حيث تشكل إطارا لتحقيق إلتقائية مختلف المبادرات لإدماج حقوق النساء في السياسات العمومية وبرامج التنمية،غير أن إنجاح هذه الخطة رهين بانخراط جميع الشركاء من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني.
- السياسة العمومية لحماية الأشخاص في وضعية الإعاقة،وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى تفعيل التزامها المدرج بالبرنامج الحكومي والقاضي بتخصيص 7 في المائة من المناصب بالوظيفة العمومية لهذه الفئة،و الحرص على تفعيل القانون رقم 10.03المتعلق بالولوجيات.
- خطة تنمية مؤسسة التعاون الوطني، وهنا نؤكد أنه لايمكن لهذه المؤسسة أن تضطلع بالأدوار المنوطة بها في ظل ضعف الموارد المادية والبشرية المرصودة بالمقارنة مع تحديات المؤسسات التي تشرف على تدبيرها كالجمعيات الإسلامية الخيرية،ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ودور الطالبة ودور المسنين،إلى غيرها من المؤسسات، الأمر الذي يستوجب مضاعفة المجهودات الرامية إلى تطوير الموارد المادية لهذه المؤسسة.
- خطة تطوير أداء وكالة التنمية الاجتماعية.
- سياسة عمومية لحماية الطفولة.

وإننا إذ نثمن هذه الجهود المبذولة لمعالجة الإشكاليات الاجتماعية في إطار التقائية السياسات العمومية، نثير انتباه الحكومة إلى التهديدات التي تترصد بمؤسسة الأسرة و تعرضها للتفكك و بروز بعض الظواهر الشاذة عن قيم و ثقافة المجتمع كالأطفال في وضعية الشارع و المسنين المتخلى عنهم، بالإضافة إلى انخفاض معدل الخصوبة و ارتفاع معدل الشيخوخة و ما يترتب عن هذا من تداعيات يجب تداركها و كذلك مراجعة عدد من البرامج الصحية.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

لا يفوتنا في هذا النقاش إلا أن نثمن مجهودات الحكومة من خلال العديد من الإجراءات الجديدة، ولعل إحداث تعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأجراء الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2014 يدخل في هذا الإطار، حيث تساهم الدولة بدعم مالي يصل إلى 250مليون درهم برسم ميزانية 2014 وبمبلغ 250 مليون درهم أخرى برسم 2015.

كما نسجل بإيجابية إحداث الاقتصاد الوطني ل 243.000 منصب شغل مؤدى عنه في النصف الأول من سنة 2013 مقابل 127.000 خلال سنة 2012.

في نفس السياق نسجل انخفاض مستوى البطالة إلى 9.1 في المائة مقابل 9.4 في المائة خلال نفس الفترة من السنة الماضية حسب الإحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط.

إننا نسجل بارتياح أيضا ماجاء به مشروع قانون المالية لسنة 2014 من إجراءات ذات الصلة فيما يتعلق بإنعاش وتطوير التشغيل الذي يعتبر أولوية من أولويات البرنامج الحكومي والمتمثل في اتفاقية الشراكة بين وزارة التعليم العالي ورؤساء الجامعات ووزارة المالية لتأهيل 10.000 من حاملي الإجازات قصد الحصول على الإجازات المهنية.

- تخصيص حوالي 18الف منصب مالي للقطاعات العمومية لتصل هذه الحكومة خلال 3قوانين مالية إلى 68الف منصب تقريبا نفس عدد المناصب

المالية التي خصصتها الحكومة السابقة مثلا طيلة ولايتها السابقة.
- خلق 73 ألف منصب شغل ما بين برنامجي إدماج و تأهيل .
- مواكبة 1500 حامل مشروع ضمن برنامج مقاولتي.
- تخصيص مليار درهم لصندوق دعم التشغيل في القطاع الخاص.
- إحداث المرصد الوطني للتشغيل.
- تراجع عدد المقاولات المغلقة من 96 إلى 57 مقاولة مقارنة بين 2012 و2011.
- تراجع عدد المقاولات التي قلصت عدد عمالها ب 47.4 في المائة منتقلا من 5971 عامل فقد شغله سنة 2011 إلى 3581 سنة 2012.
- إننا وإذ نسجل هذه الحصيلة الإيجابية لنتائج برامج التشغيل الذاتي على المستوى الكمي، إلا أن المستوى النوعي لازال يسائلنا، الأمر الذي يتطلب مراجعة وتقييم لهذه البرامج في أفق بلورة توصيف دقيق ومتحرك للحاجيات واقتراح الأدوات والآليات الكفيلة بالإجابة عنها، وبهذه المناسبة يمكن رصد الملاحظات التالية:
- ضعف تناسب المنجزات مع الالتزامات في بعض البرامج.
- ضعف تناسب المنجزات مع الانتظارات.
- سؤال جودة المواكبة.
- غلبة المقاربة الكمية على المقاربة النوعية في بعض البرامج.

وفي هذا الصدد نقترح:

• مراجعة الإطار القانوني والتدبيري لوكالة إنعاش الشغل في أفق توسيع التغطية الجغرافية لهذه الوكالة مع تقوية تنافسية وجاذبية الفاعل العمومي.
• تعزيز الثقة في الفاعل العمومي في مجال الوساطة حتى نتجنب تكرار بعض التجارب الفاشلة في هذا المجال نموذج:»أفلوسي».
• الإسراع بأجرأة البرامج المهمة لإنعاش التشغيل: برنامج «مبادرة وتأطير».
• ونعتبر مشروع المقاول الذاتي قيمة إيجابية مضافة جاء بها مشروع قانون المالية 2014.
• أما في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية:
• فقد تم تخصيص 13,530مليار درهم لصناديق التقاعد لسنة 2014 مقابل 12 مليار سنة 2013 .
• استفادة أكثر من 10الاف من منخرطي RCAR من الرفع من قيمة التعويض إلى ألف درهم.

• استرجاع منخرطي CNSS الذين وصلوا60سنة ولم يستوفوا3240 يوم لمساهمتهم المالية والفوائد المترتبة عنها.

وفي هذا السياق فإن الحكومة مطالبة لجعل سنة 2014 لإصلاح أنظمة التقاعد لضمان حقوق الأجيال القادمة.

السيد الرئيس؛

لقد عرفت التغطية الصحية الإجبارية تطورا مهما إذ بلغت نسبة التغطية 51.٪ من الساكنة (حوالي 16مليون) حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي وقد خصصت الحكومة برسم سنة 2014 اعتماد 2مليار درهم بصفتها مشغل.

ولضمان ديمومة هذه المنظومة على الوزارات الوصية (التشغيل و المالية و الصحة) أن تعمل على توسيع سلة العلاجات و سقف الاشتراكات و التعويض و محاربة ظواهر غير أخلاقية و لا قانونية (شيك الضمان -le noir) هذا من جهة و من جهة أخرى معالجة مشكل حالة التنافي بين المؤسسات المؤمنة وتلك التي تقدم الخدمات الطبية كمصحات CNSS والتعاضديات،

أما فيما يخص واقع ملف التعاضد فإننا نسجل استمرار سوء التدبير بهذا القطاع الحيوي خاصة التطورات الأخيرة في هذا الملف، الأمر لذي يتطلب من الحكومة التدخل بقوة لوقف هذه الاختلالات من جهة، ومن جهة أخرى الإسراع بإخراج منظومة التعاضد لضمان حقوق المنخرطين والقطع مع الفساد وسوء التدبير الذي ساد هذا القطاع وخرق قانون التغطية الصحية 00.65.

كما نثير انتباه الحكومة إلى التسريع بتنزيل التغطية الصحية للمهن الحرة لبلوغ التغطية الشاملة.

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛

لقد رصد مشروع قانون المالية مبلغ 12.9 مليار درهم لقطاع الصحة، وإذا ما أضفنا الاعتماد المخصص لبرنامج «راميد» نجد أنفسنا أمام اعتمادات مهمة لقطاع حيوي إذا ما أخدنا بعين الاعتبار أن متوسط اعتمادات الحكومات السابقة كان 10 مليار درهم، وهنا نود التأكيد على ضرورة التعجيل بتبسيط وتطوير إجراءات برنامج «راميد» وتجاوز كل الاختلالات التي يعرفها وفي مقدمتها الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، كما نسجل بكل إيجابية تشكيل لجنة القيادة برئاسة السيد رئيس الحكومة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تجويد هذا البرنامج والوقوف عن مكامن الخلل فيه.

- تحسين الحكامة وتخليق القطاع والعمل على الزيادة في عقلنة وترشيد موارده البشرية وإعادة انتشارها أخدا بعين الاعتبار الخصاص الموجود في القطاع عموما، ومعالجة التباين بين الجهات والأقاليم في إطار تفعيل الخريطة الصحية و في هذا الصدد يجب:
- تأهيل المستشفيات والمستشفيات الجامعية وتزويدها بما يكفي من التجهيزات والموارد حتى نضمن جودة العرض الصحي،وضمان استمراريتهاوكذا تعزيز تنافسيتها،هذا، ونسجل بإيجابية الإجراءات الحكومية الجريئة المتمثلة في تخفيض أسعار الدواء التي تشكل عبئا حقيقيا على المواطن المغربي،كما نؤكد في هذا الصدد على أن الحاجة ماسة لوضع سياسة دوائية ناجعة تساهم في تطوير الصناعة الدوائية بالمغرب وتشجع استعمال الأدوية الجنيسة وتعزز دور الصيدلي سواء في القطاع العام أو الخاص والعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للصحة.

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛

إننا في فريق العدالة والتنمية إذ نثمن إجراء توحيد قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني قصد تحقيق الإلتقائية المنشودة من خلال برامج التكوين والتأهيل وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل، نسجل مع ذلك استمرار التطور الكمي الذي يعرفه القطاع الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من المجهودات قصد تطوير الجانب النوعي وتوسيع العرض وملاءمة طبيعة العرض مع الحاجيات المتجددة.

كما ندعو الحكومة لبدل مزيد من العناية لقطاع التكوين المهني الخاص بشكل تشاركي إن على مستوى تبسيط المساطر أو سن إجراءات من شأنها الرفع من تنافسية هذا القطاع خاصة مع ارتفاع إقبال الطلبة الأجانب على هذا النوع من التكوين وخاصة الأفارقة منهم.

السيد الرئيس؛

فيما يخص قطاع الشباب نؤكد أن الاستثمار في هذه الفئة هو استثمار في المستقبل،وعلى اعتبار أن هذا القطاع هو قطاع أفقي بامتياز تتداخل فيه مجموع السياسات العمومية ،ندعو الحكومة إلى ضرورة التعجيل بتنزيل مقتضيات الساسة الوطنية المندمجة للشباب التي أشرفت على إعدادها الوزارة الوصية.

كما نؤكد على ضرورة إبداع مقاربات جديدة للشأن الشبابي تروم بالأساس تنمية ثقافة المواطنة المسؤولة وتعزيز الاندماج التدريجي للشباب في الحقل السياسي والجمعوي الوطني ،كما تهدف إلى مواجهة تحديات من قبيل تيئيس الشباب من الممارسة والمشاركة السياسية،ومواجهة خطر الإدمان على المخدرات والتدخين وكل الآفات الاجتماعية، كل هذا تحت شعار «من أجل الشباب ومع الشباب»، ندعو الحكومة أيضا إلى تقوية الإعلام الهادف الموجه للشباب من خلال بلورة ميثاق وطني خصيصا لهذا الغرض. فضلا إلى العمل على تجويد البرنامج الوطني للتخييم والعمل على تجاوز عدد من النقائص التي سبق أن نبهنا لها في أكثر من مناسبة وصيغ بخصوصها العديد من التقارير الرسمية.

وفيما يتعلق بالشأن الرياضي فإننا نسجل بارتياح إجراءات تعزيز نظام الحكامة بهذا القطاع من خلال تنزيل بعض مراسيم القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية وبخاصة النظام الأساسي الخاص بالجامعات الرياضية،في هذا الإطار ندعو الحكومة إلى العمل على تعميم هذه الإجراءات لتشمل جميع الفاعلين العاملين بالحقل الرياضي وفي مقدمتهم اللجنة الوطنية الأولمبية وكذا برنامج رياضي الصفوة،وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة صياغة استراتيجية للإقلاع الرياضي للنهوض بالرياضة سواء في شقها المرتبط بالنخبة أو في الشق المتعلق بتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية داخل المجتمع.

وبما أن المناسبة شرط لا يسعنا بهذا الخصوص إلا أن نذكر الحكومة بضرورة إعادة النظر في استراتيجية «ملاعب القرب» خاصة على مستوى إعداد الإطار القانوني والتدبيري ومراجعة الأهداف ومدى تحققها على أرض الواقع والعمل على تنويع العرض بدل الاقتصار على نموذج واحد أثبت محدوديته،كما ندعوها لضمان الولوج العادل للخدمات الرياضية بدون تمييز إن على مستوى الجنس أو المجال.

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛

في الختام إننا أمام مشروع قانون المالية يجعل المواطن والبعد الاجتماعي وتحقيق التوازن الاجتماعي و المجالي في جوهر اهتمامه ان لم نقل كل اهتمامه.

إننا بحق أمام قانون التحدي والإصلاح والتوازن والتضامن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

9. مداخلة النائب البرلماني
جمال المسعودي
- القطاعات الإنتاجية -

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب؛

تميز مشروع قانون المالية لسنة 2014 بعدة إجراءات

1. القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا مركزيا بالنسبة للحركة الاقتصادية المغربية و هو أداة فعالة في محاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي كما يعتبر مساهما أساسيا في التنمية المستدامة و ضمان الأمن الغذائي.

نسجل التطور المهم الذي عرفه هذا القطاع خصوصا بعد انطلاق مشروع مخطط المغرب الأخضر بدعامتيه الأولى و الثانية و الذي أعطى دفعة قوية للفلاحة ببلادنا تجلت في تحسن الناتج الداخلي الخام الفلاحي وصلت نسبته إلى 32% إلى حدود 2012 و كذا تعبئة 53 مليار درهم من الاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة.

على المستوى المؤسساتي، نسجل المجهود الكبير الذي قامت به الوزارة في إحداث مجموعة من الهياكل الإدارية لمواكبة متطلبات تنزيل مخطط المغرب الأخضر (وكالة تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، مديرية مركزية تعني بتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية...) يبقى الإشكال متعلق بتوفر هذه الهياكل بالموارد البشرية الضرورية.

كما عرفت نسب استعمال عوامل الإنتاج (المكننة، استعمال البذور المختارة والأسمدة) ارتفاعا ملحوظا فاقت معدل 40%. و كذلك الشأن بالنسبة للمساحات المعتمدة لتقنيات السقي المقتصدة في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي بوثيرة تجهيز تقارب 55 ألف هكتار في السنة، والتي كان لها أثر جد إيجابي على إنتاجية السلاسل الفلاحية والقيمة المضافة الفلاحية مما سيعزز القدرة التنافسية لمختلف هذه السلاسل. لابد أن نثمن الإستراتيجية الفلاحية التضامنية التي تستهدف صغار الفلاحين والتي تروم الرفع من مداخيلهم و تحسين ظروف عيشهم. (استهداف 840.00 فلاح).

كما نثمن مشروع الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص حول الأراضي التابعة للملك الخاص للدولة و الذي يهدف أساسا إلى تعبئة الرساميل الخاصة المغربية و الأجنبية لتأهيل وتحسين إنتاجية السلاسل الفلاحية. في هذا الإطار نطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق التزامات المستثمرين واحترام دفاتر التحملات.

لا بد أن نقف كذلك عند مشروع التجميع والذي يعتبر نموذجا مبدعا للتنمية والتنظيم وآلية فعالة لإنعاش الاستثمارات. ولكن بالمقابل لاحظنا بطئا في تنزيل هذا المشروع ونطالب الحكومة بمزيد من الاهتمام والمتابعة لهذه العملية والعمل على تسريع إنجازها.

البحث العلمي في المجال الفلاحي لا زال لم يحظى بالدعم اللازم ماديا و لوجيستيكيا وبشريا و له ارتباط وطيد بتطوير الإنتاج الفلاحي و تثمينه كما وكيفا. كما أن ارتباط القطاع الفلاحي بالتقلبات المناخية وما لها من أثر كبير على المحصول الزراعي يحتم علينا دمج عنصر المناخ في كل السياسات الفلاحية.

2. قطاع الصيد البحري

يعتبر الأمن الغذائي أكبر تحدي يواجه العالم في هذا القرن، خاصة أن الموارد الغذائية في طريق الاندثار. وتلعب الموارد البحرية دورا مهما في تأمين جزء مهم من الأمن الغذائي للسكان، والمغرب يملتك واجهتين بحريتين مهمتين، مما يجعله أول منتج ومصدر للأسماك على صعيد القارة الإفريقية، ونؤكد ان الثروات البحرية هي ملك جماعي للمواطنين المغاربة وليست حكرا على جهات معينة.

في هذا القطاع استمرت الحكومة في تنفيذ ما هو مسطر بالبرنامج الحكومي من خلال تنفيذ استراتيجية «أليوتيس» المبنية على محاور : الاستدامة ضمانا لاستمرارية الموارد واستدامة استغلالها للأجيال القادمة، والأداء ضمانا للجودة المثلى للمنتجات ابتداء من التفريغ إلى التسويق، والتنافسية ضمانا للرفع من مستوى التصدير.

وهكذا بلغ الإنتاج الوطني للثروة السمكية أكثر من مليون طن للسنة الثانية على التوالي مع زيادة ب 12% لإنتاج التسعة أشهر الأولى من سنة 2013 مقارنة مع 2012، وزيادة 26% لحجم الصادرات الوطنية خلال نفس الفترة وزيادة قيمة هذه الصادرات بأكثر من 10%، كما وصلت نسبة تغطية المصايد الوطنية حاليا

بمخططات التهيئة إلى 75%، وتمت مواصلة مشاريع المخطط الوطني لتهيئة الساحل بحيث أصبحت 33 نقطة مجهزة لتفريغ منتجات الصيد التقليدي كما تم تجهيز أكثر من 11 ميناء بمستلزمات الصيد البحري.

رغم كل الإنجازات المهمة التي قامت بها الوزارة الوصية والتي نثمنها بقوة وبالمناسبة نثمن فتح ميناء بوجدور في وجح الملاحة والصيد البحري وفتح أوراش متكاملة بالمنطقة الصناعية و معهد التكوين البحري. إلا أنه لابد من تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية في عملية إصلاح هذا القطاع و هي كالتالي :

- تطوير برنامج واضح لإنعاش الثروات السمكية واستهلاكها؛
- المعالجة التشريعية للقطاع عبر التسريع بإخراج مدونة الصيد البحري التي يفترض أن تنظم القطاع قانونيا، عبر تحديد المسؤوليات والمحافظة على مصالح العاملين؛
- محاربة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المصرح به؛
- تفعيل مقتضيات مخطط أليوتيس مخططات تهيئة الساحل؛
- التشجيع على استهلاك المصبرات بالعالم القروي؛
- بناء أسواق جديدة للسمك؛
- التسريع بإنجاز مشاريع الأقطاب التنافسية؛
- الرفع من الدعم المخصص للبحث العلمي وتوفير استقلاليته الكاملة؛
- ضرورة إعادة هيكلة أسطول الصيد بأعالي البحار وربط الرخص بالحصص وكذلك
- الوحدات الصناعية؛

كما ننبه إلى ضرورة اهتمام الوزارة وتعزيز مراقبتها لعملية تفريغ الإنتاج بالموانئ المغربية وعدم الرضوخ لأي ضغوط.

كما نؤكد على سيادة المغرب الكاملة على مياهه الإقليمية بالمناطق الجنوبية للبلاد.

3. قطاع السياحة

تعتبر السياحة تلاقح حضاري وصناعة وطنية يتداخل فيها عدد من القطاعات والمؤسسات، فهي وجه البلاد وسمعته امام الزائر الأجنبي.

قطع المغرب أشواطا مهمة تثبت إيمان الحكومة بأهمية القطاع وحيويته. والمغرب انتقل من الرتبة 78 إلى 71 فيما يخص تنافسيه قطاع الأسفار والسياحة.

كما يحتل المغرب المرتبة 22 في تعدد المواقع الثقافية المصنفة ضمن التراث العالمي.

والمرتبة 3 في حفاوة الاستقبال، والمرتبة 5 في إعطائه الأولوية للسياحة في سياساته العمومية.

يعتبر النشاط السياحي محركا أساسيا لعجلة التنمية ببلادنا حيث يساهم سنويا في الناتج الداخلي الخام بنسبة معتبرة و مقدرة حيث بلغت سنة 2012، 7.8%.

وبفضل العائدات السياحية، يعتبر القطاع السياحي أول مساهم في ميزان الأداءات حيث بلغت مساهمته سنة 2012، 58 مليار درهم.

وإذ نثمن في فريق العدالة و التنمية المجهودات المبذولة في هذا القطاع للحفاظ على مكانة المغرب السياحية و جعله ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في أفق 2020، فأننا ندعو إلى بذل المزيد من أجل التعريف بالمنتوج السياحي المغربي من خلال تعزيز قدرة بلادنا على استقطاب شركات الأسفار السياحية بالأسواق العالمية.

ونظرا لأهمية قطاع النقل الجوي في المجال السياحي فإننا ندعو إلى الرفع من اتفاقيات الشراكة بين مختلف المتدخلين.

كما أننا في فريق العدالة و التنمية، نؤكد مرة أخرى على إعطاء الأهمية للسياحة القروية و البيئية و الثقافية.

كما ينبغي التصالح مع المدن العتيقة وتنميتها لتشجيع السياحة بها وتشجيع السياحة المستدامة والمسؤولة والاهتمام بالفنادق وجودة خدماتها ومراعاة الخصوصية كبلد مسلم، كتوفير اماكن الصلاة واتجاه القبلة وغيرها...

وبخصوص السياحة الداخلية نثمن المجهودات المبذولة في البنيات التحتية من طرق سيارة و رحلات جوية منخفضة التكلفة (العيون، الداخلة، ورزازات...) وغيرها. إلا أننا ندعو إلى دعم هذا النوع من السياحة بما يراعي خصوصيات و إمكانيات الأسر المغربية وضرورة الإسراع بالقرى السياحية الخاصة بالعائلات مع مراعاة الفئات الوسطى والشباب والطلبة.

4. قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي التضامني

قطاع الصناعة التقليدية له خصوصيات، وله تاريخ عريق فهو بمثابة موروث حضاري للمغاربة، كما أنه قطاع اجتماعي قبل أن يكون إنتاجي.

رغم اهمية قطاع الصناعة التقليدية، فهو ما زال يعاني من التشتت بين القرية والمدينة ويطبعه عدم التنظيم والهيكلة.

كما يلعب العنصر البشري الدور الرئيسي في هذا القطاع، فالصانع التقليدي هو الذي يملك الحرفة والمهارة وهو منبع القيمة المضافة للمنتوج التقليدي.

نسجل أهمية تطور مؤشرات تنزيل رؤية 2015 على مستوى إنجاز البنيات التحتية وبرامج الترويج للمنتوج الوطني من خلال المعارض والتظاهرات داخليا وخارجيا مع التأكيد على أهمية البعد الجهوي في القطاع. كما نشير إلى ضرورة اعتماد الالتقائية والاندماجية مع باقي القطاعات الحكومية لتفعيل برامج رؤية 2015، كما أننا ونحن على مشارف انتهاء رؤية 2015، ندعو الحكومة إلى فتح ورش ما بعد رؤية 2015 مع تقييم الحصيلة وتدقيق المعطيات واستشراف المستقبل لتجاوز المعيقات الهيكلية المرتبطة بالتمويل والمواد الأولية ومحدودية العرض التصديري وحصيلة عمل مؤسسة دار الصانع كما نطالب الوزارة الوصية باستحضار الشق الاجتماعي المرتبط بالتغطية الصحية والسكن الاجتماعي للصناع التقليديين.

على مستوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نؤكد على أهمية إبراز القطاع وإدماجه في الصناعة التقليدية في الهندسة الحكومية الجديدة كما نثمن وضع استراتيجية وطنية لتطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المقابل نطالب بوضع الآليات الكفيلة بتنزيل الاستراتيجية لمعالجة إشكالية التمويل وتأهيل التعاونيات وجعله قاطرة للتنمية القروية وإدماج النساء والشباب ومعالجة إشكالية الاقتصاد الغير منظم.

5. المقاولات الصغرى والمتوسطة والقطاع الغير مهيكل

في البداية نثمن الهيكلة الجديدة للحكومة والتي تهدف الى التسريع بوتيرة الإصلاحات المهيكلة ونثمن الجمع في وزارة واحدة بين قطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة والقطاع الغير مهيكل نظرا لارتباطهما وتداخل البرامج التي تستهدفهما.

يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي إستراتيجية قطاعية تهدف إلى عصرنة وتأهيل المقاولات الصغرى والوطنية من خلال تعاقد على برامج طموحة كبرنامج امتياز ومساندة و إنماء و انفتاح، وهي برامج متكاملة من حيث الأهداف والنتائج المنتظرة.

يهدف برنامج امتياز إلى دعم المقاولات ذات النمو القوي لتطوير استثماراتها في حين أن برنامج مساندة يهدف إلى تحسين الإنتاج ومن ثم التأهيل عبر اعتماد الأنظمة المعلوماتية و الجودة واللوجستيك وأنظمة التسويق في حين أن برنامج إنماء يهدف إلى تقوية المنافسة عبر نشر مبادئ التدبير بدون تبذير وإنتاج القيمة المضافة.

وكتقييم أولي لهذه البرامج يمكن القول بأنها برامج محدودة الأثر بالنظر الى حجم المقاولات المستهدفة التي تتعدى الألف في مجملها زد على ذلك البطء الذي يعرفه تنزيل هذه البرامج و بناءا عليه فالحكومة مطالبة لاعتماد مقاربة أكثر جرأة و تستهدف فئة واسعة من المقاولات وفي هذا الصدد نعتقد أن اعتماد الأفضلية الوطنية والمناولة التي اعتمدت في قانون المالية لسنة 2013 هما خطوتان مهمتان لدعم قوي للمقاولات الوطنية وتحفيز لها نحو التأهيل والمنافسة بالنظر إلى حجم الصفقات.

على صعيد آخر أصبح رهان الجودة يفرض نفسه بكل قوة وهو كفيل للوصول إلى الأهداف المسطرة في إطار الإستراتجية الوطنية للإقلاع الصناعي ونعتقد أن تواجد استثمارات عالمية بهذا الحجم يمثل فرصة حقيقية للمغرب لجلب التكنولوجيا والتحكم فيها .

يمكن القول إجمالا بأن المغرب باعتماده المخطط الوطني للإقلاع الصناعي اعتمد سلسلة من الإجراءات تستهدف دعم وتقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال جميع مراحل تطورها وذلك في أفق تأهيل هذا الصنف من المقاولات والرفع من مردوديتها حتى تكون في مستوى التنافسية وذلك باغتنام الفرص الحقيقية التي يتوفر عليها اليوم في ميدان التكنولوجيا الحديثة والتي يمكن أن تمثل القاطرة نحو الإقلاع الحقيقي لصناعتنا الوطنية وهذا يتطلب مزيد من الجهد وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص والرفع من سقف التطلعات في ظل تدفق الاستثمارات على بلادنا بفضل الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي الذي تنعم به بلادنا.

أما فيما يخص القطاع الغير مهيكل، فما فتئ القطاع غير المهيكل يحظى بالاهتمام على الصعيدين الوطني والعالمي، حيث إنه يشغل أكثر بكثير من القطاع

المنظم وهو يعرف تطورا مستمر وبوتيرة سريعة جدا، حيث أصبح يهم جميع المجالات بدون استثناء، الصناعية والفلاحية والتجارية والخدماتية، ويجتاح المدن والمراكز الحضرية وكشفت دراسة ميدانية أنجزتها مندوبية التخطيط بالمغرب أن وزن هدا القطاع في الاقتصاد المغربي يبلغ 14% من الناتج الداخلي الإجمالي و37.3 % من حجم العمالة غير الزراعية ويضم 1.5 مليون شركة صغيرة، و أن رقم الأعمال السنوي للقطاع يناهز 280 مليار درهم.

ونظرا لأهمية هذا القطاع و انعكاساته على الاقتصاد الوطني فهو يتطلب سياسية خاصة من أجل دعمه وترقيته اعتبارا للدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي يلعبه, باعتماد مقاربة تنموية للحد من انتشاره وذلك عبر نهج مقاربة بيداغوجية موجهة ومؤطرة، وتجنب المقاربة الأمنية والزجرية، السائدة حتى الآن، وبذلك نضمن نوعا من التوازن بين النشاط التجاري والاستقرار الاجتماعيين.

كما يستلزم الأمر ضرورة وضع إطار تشريعي وتنظيمي للقطاع التجاري يهدف الى إعادة هيكلة السوق الداخلية و إرساء قواعد الشفافية في المعاملات التجارية، بشكل يضمن استقرار الأنشطة التجارية وحماية الملكية وسن سياسة تمويلية مصاحبة، بتبسيط مساطر التمويل وتوفير آليات تتلاءم مع طبيعة نشاط التجار بتسهيل الولوج إلى الخدمات المحاسباتية بتعاون مع بغرف التجارة والصناعة والخدمات.

6. قطاع التجارة الداخلية

بداية نشيد بالمجهودات المبذولة في هذا القطاع والذي يحظى بأهمية قصوى في الدينامية الاقتصادية المغربية. وتعد التجارة الداخلية قطاعا استراتيجيا للاقتصاد الوطني وهو ثاني قطاع مشغل بحوالي 1.5 مليون منصب شغل، وهو ما يعادل 13% من الساكنة النشيطة المشتغلة.كما مكن من خلق قيمة مضافة بلغت 78 مليار درهم. أي حوالي 9,6 % من الناتج الداخلي الخام.

و لمواكبة هذه التطورات وضعت الوزارة مخطط «رواج» كاستراتيجية وطنية بهدف تطوير وتحديث و تنمية قطاع التجارة الداخلية و كذا التوزيع.

وفي هذا الإطار نثمن جهد الوزارة في إنجاز المخططات الجهوية كما نثمن قيام الحكومة بتطوير التجارة الإلكترونية عبر الإطار التشريعي من خلال سن القانون رقم 08-31 الذي ينص على التدابير اللازمة لحماية المستهلك، و الذي ينظم الممارسة التجارية.

رغم النتائج الإيجابية التي حققها تنفيذ برنامج رواج، هناك عدة اختلالات ما زالت تعاني منها التجارة الداخلية ويرجع ذلك إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال الذي تنشأ فيه محلات تجارة القرب.

وفي ظل غياب تخطيط تجاري، يبقى التوزيع الجغرافي للأنشطة التجارية مفتقدا للانسجام.

تكوين موارد بشرية مؤهلة يجب أن يحظى بالعناية اللازمة والحرص على تسريع تفعيل المخطط التوجيهي للتكوين في مهن التجارة والتوزيع.

مقترحات :

- عصرنة تجارة القرب عبر تكتل التجار داخل شبكات تجارية تعتمد مناهج حديثة للتسيير والتدبير؛
- دعم الشبكات التجارية ذات علامة مغربية؛
- تشجيع ودعم خلق مناطق الأنشطة التجارية؛
- الإسراع بتنزيل المخططات الجهوية لتنمية التجارة في إطار تعاقدي مع الفاعلين المحليين من أجل هيكلة القطاع التجاري على المستوى المحلي؛
- انجاز الدراسات المرتبطة بتنفيذ برنامج «رواج» كإعداد تصاميم وطنية لمناطقة الأنشطة التجارية وإعادة تأهيل الفضاءات التجارية؛
- وضع مخطط لإدماج القطاع غير المنظم الذي أصبح يمثل حسب الاحصاءات الرسمية أزيد من 350 ألف نقطة بيع مما سيمكن من تحسين وضعية هذه الفئة من التجار وبالتالي تنظيم المنافسة في القطاع؛
- تشجيع التجار على الانخراط في برنامج «رواج» خاصة التجار الصغار والذين هم في أمس الحاجة إلى إعادة هيكلتهم وتنظيمهم في شبكات وازنة للتوزيع، المرور عبرعقد شراكات مع النقابات والجمعيات المهنية؛
- وضع آليات تمكن من وضع تصاميم للأنشطة التجارية عند إعداد الوثائق المتعلقة بالتعمير وتمكن من توفير وعاء عقاري مخصص للأنشطة التجارية؛
- استثمار قانون حماية المستهلك ودعم جمعيات حماية المستهلك؛
- وضع مخطط على الصعيد الوطني للتكوين المستمر يساعد التجار والصناع على الإلمام بتقنيات التوزيع العصرية وملائمة العرض مع الطلب؛
- الحد تدريجيا من احتكار الجماعات المحلية لأسواق الجملة وإعطاء الامتياز للقطاع الخاص مع الإسراع بإخراج القوانين المنظمة لأسواق الجملة.

7. قطاع التجارة الخارجية

انضم المغرب إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، كما وقع على اتفاقية التبادل الحر مع 55 دولة. كما وقع 23 اتفاق تفضيلي، دخلت حير التنفيذ في اكتوبر 2012.

كما فتح المغرب مفاوضات من أجل اتفاقية تبادل حر كاملة وشاملة في مارس 2013 (المرحلة 2)، والبرلمان الأوروبي اليوم بصدد المصادقة على اتفاقية الصيد البحري.

يعاني الميزان التجاري من عجز لأسباب موضوعية وبنيوية. رغم تبني المغرب لنموذج اقتصادي يقوم على تشجيع الاستثمار العمومي وجلب الاستثمارات الأجنبية وكذا تشجيع الطلب الداخلي.

تعاني التجارة المغربية من عدم توازن بين الصادرات والواردات، الذي نتج عنه عجز في ميزان الأداءات.

50% من العجز التجاري يستجيب لمتطلبات التنمية، و50 % عجز غير صحي، مما يستدعي معه النظر في الاستهلاك الداخلي الذي يجب أن يغطى بالإنتاج المحلي.

يساهم في هذا العجز ارتفاع أسعار النفط والغذاء وتدني الطلب الداخلي بسبب هذا الارتفاع.

تعاني الصادرات من ضعف حجمها ونوعيتها فنجد 50 % منها استهلاكية خامة أو نصف مصنعة.

كما نسجل التحسن التدريجي في المنتجات ذات القيمة المضافة بـ 22 مليون درهم، بسبب تطور المهن العالمية الجديدة كقطاع السيارات والطائرات وترحيل الخدمات.

كما يجب على المغرب أن يبحث مستقبلا عن أسواق جديدة غير الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر اهم زبون للمغرب، خاصة من الدول التي تعاني من ازمات مالية واقتصادية كألمانيا والدول الاسكندينافية.

اتفاقيات التبادل الحر:

يروم المغرب عبر هذه الاتفاقيات ربط اقتصاده الوطني بالاقتصاد العالمي، لكن نعتبر ان حصيلة ذلك على بلادنا غير مطمئنة، حيث يلاحظ تزايد نسبة العجز التجاري.

نتساءل أين الخلل؟

هل مرتبط بالسياسية التجارية الخارجية والسياسية المالية والنقدية؟ أم بطبيعة المقاولة المغربية؟؟

فرغم توفر سوق تضم مليار مستهلك، لماذا لا يستطيع المغرب الاستفادة من هذا الامتياز؟؟؟

هناك عدة تفضيلات لا يستغلها المغرب كقطاع النسيج مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لا يستفيد المغرب من الفائض في الفلاحة من الحصص المخصصة 3 مليون درهم.

وهذا راجع لأسباب موضوعية مرتبطة بغياب دراسات استراتيجية والحواجز غير الجمركية والحمائية، والمعايير الصارمة، ومشكل اللغة إضافة لتكاليف النقل البري والبحري.

لذا يتعين الوقوف طويلا لتقييم نتائج هذه الاتفاقيات واتخاذ سياسة للحد من إغراق السوق الداخلي بالمنتوجات المستوردة مقابل تشجيع ودعم المنتوج المحلي.

كما ينبغي تأهيل المقاولات ومواكبتها وصياغة خارطة طريق للنهوض بالتجارة الخارجية من خلال القيام بدراسات ووضع استراتيجيات وطنية وتتبع البرامج الموضوعة سلفا وتقييم نتائجها، فينبغي جعل الاستثمار والتصدير محركا للتنمية.

10. مداخلة النائب البرلماني
أحمد صدقي
- البنيات الأساسية -

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والطاقة والمعادن والماء والبيئة والمياه الغابات ومحاربة التصحر.

استحضارا لمختلف السياقات التي جاء فيها مشروع قانون المالية لسنة 2014 وانسجاما مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد واعتبارا للمقتضيات الدستورية المعززة لآليات الحكامة والشفافية في تدبير السياسات العمومية وبناء على الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي لينابر 2012.

فإننا نسجل بارتياح الدينامية الكبيرة التي تعرفها هذه القطاعات، سواء من حيث إطلاق أوراش الإصلاح المؤسساتي والتشريعي، أو من حيث إطلاق أوراش ميدانية كبيرة ومهيكلة.

- دينامية نلامسها في الواقع من خلال متابعتنا للإنجازات، وعبر اللقاءات المكثفة للجنة البنيات الأساسية مع السادة الوزراء ومسؤولي المؤسسات، وخلاصات الزيارات الميدانية، ومن خلال المؤشرات والأرقام المقدمة والمعروضة على اللجنة.
- دينامية موسومة بلمسات الدستور الجديد والبرنامج الحكومي، خصوصا فيما يرتبط بإرساء العدالة المجالية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وبسياسات عمومية مرتكزاتها العمل المندمج والمقاربة التشاركية، ومنهجيتها استراتيجيات قطاعية، ومخططات تنفيذية واقعية.
- دينامية سيزداد منسوبها إن شاء الله بدعم الطاقم الوزاري المسير لهذه القطاعات بوزيرتين ستضخان فيها المزيد من الحيوية، ووزيرين شهد لهما الجميع بقوة الحضور والفعل من خلال تدبيرهما الناجح لقطاعين حكوميين قبل التعديل الأخير.

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب؛

إننا بصدد مناقشة ميزانية قطاعات مهمة، تغطي مجالات شاسعة، وتتطلب مجهودا استثماريا هائلا، ولها تأثير كبير على كل السياسات الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا بل تعتبر القاطرة والرافعة الأساسية لها.

هذه الأهمية تجعل من الضروري تكثيف الجهود للتغلب على الإشكالات والإكراهات التي تعرفها هذه القطاعات، وأخص منها :

- إكراهات التمويل، في ظل محدودية الإمكانيات المالية لبلادنا، وفي مقابل الخصاص الكبير والمتزايد المسجل في العديد من مجالات التدخل المستهدفة، مع الاستنزاف الحاصل في بعض آليات التمويل،وعدم نجاعة بعضها (كما هو حاصل في برامج الشراكة مع الجماعات المحلية).
- إكراهات الحفاظ على استمرارية وديمومة الإنجازات وما يتطلبه ذلك من جهد استثماري كبير في برامج التتبع والصيانة.
- إكراهات في التشريعات والمساطر وفي التنزيل الواقعي خصوصا فيما يتعلق بنزع ملكية الأراضي التي تقام عليها الأوراش المهيكلة.
- إكراهات الخصاص المتراكم في البنيات الأساسية كالطرق والماء والكهرباء...

ورغم كل ذلك فإننا نشيد بالتطور والإقلاع الذي تشهده هذه القطاعات، ونثمن استمرار قانون المالية الحالي في ترسيخ مرتكزات البرنامج الحكومي، وذلك من خلال :

1. التوافق الواضح بين أهداف القانون المالي الحالي وتوجهات القطاعات فيما يرتبط خصوصا بـ :

- دعم الاستثمار والتشغيل وتنافسية المقاولة الوطنية؛
- تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية (طرق، ماء، كهرباء)؛
- تنشيط الصادرات بتفعيل إستراتيجية وطنية خاصة باللوجستيك؛
- الإصلاحات المهيكلة سواء منها التشريعية أو المؤسساتية، على غرار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وإصلاح قطاع النقل وتنزيل إجراء

المقايسة الجزئية.

2 تثمين الإبقاء على الجهد الاستثماري الموجه لهذه القطاعات،وذلك رغم التوجه الإجتماعي للميزانية،و يتجلى هذا من خلال قراءة إجمالية وتجميعية لمخصصات الميزانية العامة وميزانية المؤسسات التابعة لهذه القطاعات.

3 المساهمة في إعداد التراب الوطني وخلق أقطاب جهوية جديدة مما يرفع من مستوى تأهيل الجهات في أفق إرساء وتفعيل مشروع الجهوية المرتقبة.

4 تثمين جهود إقرار الاندماج والإلتقائية بين مختلف هذه القطاعات،في أفق تحقيق أهداف موحدة، منها بالخصوص دعم المقاولة الوطنية بتدابير إجرائية محفزة واضحة، وتسهيل الولوج إلى الخدمات وفق منظور تكاملي شمولي.

5 تجسيد نماذج عملية في تنزيل المقتضيات الدستورية الخاصة بالرفع من مستوى الحكامة والتدبير الشفاف للمؤسسات العمومية،ومحاربة اقتصاد الريع، بإطلاق إجراءات فعلية بهذا الخصوص.

6 تثمين النتائج الهامة والمؤشرات التي حققتها العديد من المؤسسات التابعة لهذه القطاعات.

السيد الرئيس؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب؛

نجد من الصعب الإحاطة بمختلف المواضيع المرتبطة بهذه القطاعات من خلال هذا الحيز الزمني المحدد وقد كانت لنا الفرصة من خلال أشغال اللجنة المحترمة للنقاش المستفيض والموسع، وسأقتصر الآن على استعراض بعضها.

أ. التجهيز والنقل واللوجستيك

نثمن بخصوص هذه القطاعات :

- الاستمرار في تنفيذ المحاور الإستراتيجية للوزارة.

• تكريس أهمية اللوجستيك في استراتيجيات الوزارة، وإبرازه ضمن تسميتها الرسمية، والمضي في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية ؛
• الارتفاع الملموس في العديد من المؤشرات، منها مؤشرات السلامة الطرقية، والنقل السككي، والنقل الجوي، والنقل البحري؛
• تحقيق خطوات مهمة في الإصلاح التشريعي والتنظيمي، خصوصا في النقل الطرقي للأشخاص والبضائع، والنقل بالعالم القروي، والطيران المدني؛
• مواصلة الأوراش الكبرى في الطرق والطرق السيارة، والمنشآت الفنية، والموانئ، والسكك الحديدية، والمطارات، واللوجستيك، وأيضا الأوراش الخاصة بتثمين الملك العمومي الطرقي والسككي والبحري؛
• تحسين حكامة الصفقات العمومية، مما مكن من تخفيض تكلفتها بنسبة هامة، وإعطاء الأفضلية للمقاولة المغربية، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإعادة النظر في طرق تصنيفها؛
• تنزيل إجراءات عملية في دعم المقاولة المغربية ورفع درجة تنافسيتها؛
• هذا مع إشادتنا بالإجراءات النوعية التي جاء بها قانون المالية لهذه السنة بشأن تجديد حظيرة النقل الطرقي ومراجعة نظام الرخص في اتجاه ضمان الفعالية والحرفية والعدالة والشفافية، وهي إجراءات تتبلور من خلال :
• تخصيص منح لتكسير المركبات المتقادمة، إسهاما في الحد من خطورتها على الطرق وتخفيضا من تلوث البيئة واستهلاك الطاقة؛
• تخصيص منح لتجديد المركبات،اسهاما في تحسين ظروف النقل وراحة مستعمليه وأيضا تخفيضا للتلوث واستهلاك الطاقة؛
• تخصيص منح لاسترجاع المأذونيات، كخطوة أولى في إصلاح متدرج لملف تراكمت فيه عبر العقود سلبيات الريع والامتياز وهذا في أفق إقرار شروط المهنية والتنافسية والالتزام في تدبير القطاع؛
• تخصيص منح لتأهيل مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين مواكبة للحرفية والفاعلية.

وكلها تأتي مواصلة لإجراءات سابقة في إطار منظور إصلاحي شامل ومتكامل لقطاع النقل ينزل بنفس تدريجي.

في المقابل ندعو إلى بدل المزيد من الجهد في :

• ترسيخ العدالة المجالية في تنزيل أوراش التجهيز؛
• تكثيف برامج الصيانة الطرقية والتشوير الطرقي،مع مزيد من الاهتمام بالمنشآت الفنية والرفع من وثيرة إصلاح وتجديد القناطر المتقادمة؛
• الرفع من وثيرة انجاز الطرق القروية من خلال البرنامج الوطني المخصص لها وبرامج التأهيل الترابي؛
• تسريع تنزيل إستراتيجية تنمية قطاع المقالع؛
• إقرار ديمومة المرفق العام على مستوى الموانئ؛
• إقرار برنامج لمعالجة حقيقية وجذرية للإشكالات التي تعرفها المحطات الطرقية؛
• حماية ووقاية الرصيد الوطني للشبكة الطرقية من التخريب الناتج مثلا عن الحمولات الزائدة لناقلات المعادن؛
• إتمام إحداث مديريات التجهيز ومراكز التسجيل بالأقاليم الجديدة المحدثة.

ب. الطاقة والمعادن

نعتبر قطاع الطاقة والمعادن قطاعا استراتيجيا بدوره ولا يقل أهمية عن قطاع التجهيز والنقل، ويعتبر نواة صلبة لباقي القطاعات،و يساهم بنسبة 11% في الناتج الداخلي الخام وب30% في قيمة الصادرات الوطنية. ولكن بلادنا مع الأسف تعرف إكراهات كبيرة في المجال الطاقي، ومن أبرز تجلياتها الرقمية أننا نعتمد في الإمداد الطاقي بنسبة 96% على الخارج، مما يجعل الفاتورة الطاقية جد مرتفعة خاصة مع تنامي ارتفاع الطلب، تكلفة تعتبر من أكبر الإكراهات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق يظهر خيار تنويع مصادر الطاقة صائبا والتوجه نحو الطاقات المتجددة أمرا ضروريا، بغية التقليص من التبعية الطاقية، وعليه فإننا نثمن استمرار برامج القطاع في تكريس هذه الخيارات كما نثمن القرار الجرئ الخاص بإعمال نظام المقايسة الجزئية بخصوص أسعار بعض المواد البترولية وهو إجراء يتفق الجميع نظريا بشأن ضرورته كأساس للإصلاح، ولكن تم تأخير تنزيله بفعل تكلفته السياسية الكبيرة.

كما نشيد باستمرار الجهود الكبيرة المبذولة في مجال الكهربة القروية التي بلغت نسبة تغطية تعدت 98 % مع إقرار برنامج تكميلي للسنوات المقبلة.

ونثمن استمرار القطاع المعدني في المساهمة الهامة في الصادرات الوطنية رغم التراجع الذي عرفته أثمنة أهم المعادن خلال هذه السنة.

وبخصوص التنقيب عن الهيدروكربورات فنثمن ارتفاع وثيرة البرامج المنجزة وذلك كنتيجة للإصلاح الذي شهده المجال ونتمنى بلوغ المرام بهذا الشأن.

في المقابل ندعو إلى :

- التسريع بتنزيل الإستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع المعادن؛
- التسريع بإخراج القانون الجديد المتعلق بالمناجم؛
- تسريع وثيرة التخريط الجيولوجي؛
- تطوير البحث العلمي وامتلاك تكنولوجيات الطاقات المتجددة؛
- إعادة إقرار التوازن الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي بين الاستغلاليات المنجمية ومحيطها.حيث تسجل عدة توترات اجتماعية بفعل فقدان هذا التوازن استمرت لعدة سنوات؛
- توسيع الاهتمام في القطاع المنجمي إضافة إلى الفوسفاط للمعادن الأخرى التي تزخر بها البلاد؛
- تحفيز إنشاء وحدات لتثمين ومعالجة المعادن محليا في المناطق المنجمية حتى تستفيد الساكنة المحلية من قيمتها المضافة.

ت. قطاع الماء

نثمن استمرار القطاع في تنزيل الاسترتيجية الوطنية للماء، خصوصا منها مشاريع السدود وصيانة المنشآت والتنقيب وتعبئة الموارد المائية الجوفية، مع مواصلة الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية وبرامج إرساء المخططات، وبرامج البحث العلمي والتعاون مع الجامعات الوطنية،وكل هذا من شأنه السير نحو خلق التوازن بين استغلال هذه الموارد، كرافعة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

وبين المحافظة عليها كمورد لتنمية الأجيال القادمة.

وفي المقابل ندعو إلى :

- استمرار التحفيز على اقتصاد الماء ودعم الجهود المبذولة من أجله؛
- تأكيد الاندماج بين القطاعات المستعملة والقطاعات المنتجة خصوصا على مستوى برنامج المغرب الأخضر واستغلال المياه في الفلاحة، حتى تتم برمجة المشاريع الاستثمارية بالموازاة مع الامكانيات المائية المتاحة والمتجددة؛
- تشجيع المقاربة التشاركية في تدبير الفرشات المائية؛
- إقرار العدالة المجالية في توزيع مشاريع السدود؛
- تفعيل اللجن الإقليمية للماء كأداة تشاركية للتدبير اللاممركز لهذه الموارد؛
- تسريع وثيرة استكمال إنجاز المنشآت المواكبة للسدود حتى تصل إلى أهدافها من توسيع المساحات المسقية ومحطات معالجة المياه السطحية لاستعمالها في التزويد بالماء الشروب بالمدن والقرى المغربية؛
- بدل المزيد من الجهد في صيانة السدود وباقي المنشآت المائية؛
- دعم وكالات الأحواض المائية وتمكينها من الموارد المادية والبشرية الضرورية؛
- الإسراع بإخراج النصوص التطبيقية لقانون الماء 95/10؛
- توضيح وضعية المصالح الخارجية للوزارة ودعمها.

ث. قطاع البيئة

بالنظر إلى كون المسألة البيئية موضوعا أفقيا، نعتبر مناقشتها ضمن السياسات العمومية لبلادنا يتجاوز هذا التحديد القطاعي سواء من حيث المضامين أو الإجراءات، أو من حيث الميزانية والاعتمادات، ونجد من الأجدر أن يكون مدخل المناقشة موضوعاتيا يسري لزوما على مختلف القطاعات.

فعلى مستوى الميزانية سنستمر في المطالبة بتحسين والرفع من الاعتمادات المخصصة للقطاع بعد الرفع الطفيف للميزانية بين 2012 و2013. كما سنستمر في المطالبة برفع الاعتمادات الموجهة لقضايا البيئة داخل مختلف القطاعات.

ونثمن بعض الإجراءات الهامة للقطاعات الحكومية المختلفة وذات العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالحفاظ على البيئة، منها بالخصوص :

• التدابير الجديدة بخصوص تكسير اسطول النقل المتقادم وتجديد الحظيرة؛
• الاتفاقية الخاصة بدعم مشاريع ضخ مياه السقي بالطاقة الشمسية؛
• الإجراءات الجديدة في ضابطة البناء والخاصة بالترخيص لاستعمال المواد التقليدية؛
• الإجراءات الخاصة بتنظيم المقالع؛
• نشيد بعمل الحكومة على إخراج مشروع القانون الإطار 12/99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي يكتسي أهمية خاصة لأنه سيمثل مرجعية أساسية لكل السياسات العمومية ببلادنا.

كما نثمن مواصلة البرامج السابقة خصوصا ما يتعلق منها بالبرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للنفايات الصلبة،والمنزلية منها أساسا،وأيضا الإجراءات الجديدة مثل:

• إعداد نصوص تشريعية جديدة؛
• إعداد المخططات الجهوية للتخفيف من تأثيرات التغير المناخي؛
• تحسين أداء دراسات التأثير البيئي؛
• برامج تحسيسية وتربوية جديدة وتجهيز الجمعيات الشريكة بأدوات الاشتغال؛
• العودة الى تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة؛
• إحداث الشرطة البيئية (100 مفتش محلف في مرحلة أولى)؛
• عصرنة وتقوية الإدارة والمصالح الخارجية خصوصا ما تعلق منها بدعم وتفعيل المراصد الجهوية؛
• استمرار تتبع وتنفيذ قرارات مؤتمرات الأطراف الخاصة بالاتفاقيات الدولية؛
• العودة الى تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة؛
• وندعو من هذا المنبر إلى متابعة تفعيل المجلس الوطني للبيئة، وسهر الوزارة على وضع السياسات العمومية الخاصة بالمجال البيئي وتتبعها والتنسيق بين مختلف القطاعات بصددها، مع مواكبة ومراقبة مختلف الأنشطة والبرامج

ذات العلاقة بالبيئة وخلق الشروط المناسبة والآليات التحفيزية للنهوض بهذا الشأن ومتابعة تنفيذ وتنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

ج. المياه والغابات

نسجل التنامي والتطور الإيجابيين لمؤشرات القطاع من خلال تنزيل برامج :

- تأهيل النظم الغابوية بإعادة التشجير وتخليف الغابات؛
- تهيئة الأحواض المائية؛
- محاربة التصحر؛
- الوقاية من الحرائق حيث نسجل بايجابية كبيرة خفض مساحة الحرائق هذه السنة بنسبة 45% (مقارنة مع معدل السنوات الماضية).

في المقابل، نسجل استمرار إشكالات التحديد الغابوي ومنها بالخصوص تلك المرتبطة بتنزيل المساطير المنظمة لذلك، وندعو إلى تجاوزها بإقرار آليات الإشراك الحقيقي لساكنة المحيط الغابوي في معالجتها.

وفي الأخير ننوه بتنزيل هذه القطاعات لمقتضيات البرنامج الحكومي، والذي يمثل أساسا لتعاقد البرلمان مع الحكومة ولتقييم إنجازاتها.

ومن هذا المنظور نعبر عن تفاؤلنا بمسار تقدم الإنجازات، وننتظر رفع وثيرتها في أقرب ألأوقات والمضي قدما في إقرار الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والمالية والحكامية الكبرى،خدمة للوطن والمواطنين.

بناء على ما سبق، فإن فريق العدالة والتنمية صوت إيجابا على الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات.

10. مداخلة النائب البرلماني

محمد بوشنيف

- التعليم والثقافة والاتصال -

السيد الرئيس؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمين؛

من منطلق أن مناقشة الميزانيات الفرعية ،مناسبة لمناقشة السياسات العمومية في مختلف القطاعات الفرعية، وتقييم ما تم إنجازه في مجال تطبيق البرنامج الحكومي بهذه القطاعات ،وما سيتم انجازه ، ومساهمة في إثراء النقاش ، أتقدم باسم فريق العدالة والتنمية بملاحظاتنا واقتراحاتنا بخصوص الميزانيات الفرعية ،لكل من قطاع التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الاطر ،قطاع الثقافة وقطاع الاتصال:

السيد الرئيس؛

الطموح كبير ، ومن الطبيعي أن نقف عند عدم كفاية الميزانية المخصصة لهذا القطاع أو ذاك ،أو لتواضع حجم المنجزات ،ولكن من باب الموضوعية ،يجب أن نستحضر الى جانب ذلك ،نقطة بداية عمل هذه الحكومة ،وعن الامكانيات المتوفرة ، وعن العوائق والاكراهات . بهذا الخصوص وكما هو معروف ، فالاقتصاد الوطني يعتمد بصفة كبيرة على المداخيل الضريبية. واذا استثنينا بعض الشركات والمأجورين ،فان شرائح اجتماعية ومهن غير مهيكلة كثيرة لا تساهم ، والتهرب الضريبي كبير ، والرقمنة لم تفعل منذ البداية ... هذا هو الارث الثقيل الموروث طوعا أو اضطرارا،والتحدي الذي وجب تجاوزه. ارث فاتورته عالية،وكثير من مقومات تدهور الاوضاع كانت حاضرة .

السيد الرئيس؛

على مستوى وزارة التربية الوطنية نهئ الحكومة على ما بذلت من مجهودات من خلال :

• القرار التاريخي والشجاع الذي اتخذته بتبني مبدأ الأجر مقابل العمل، مما مكنها من وضع حد للإضرابات العبثية ، وساهم في تحسين مردودية المرافق

العمومية بصفة عامة والمؤسسات التعليمية بشكل خاص بحوالي 20 %،
• اعتماد المباراة كآلية من آليات الحكامة في التوظيف ،وما لذلك من انعكاسات ايجابية على مستوى انتقاء المدرسين ...
• مواصلتها تشجيع التمدرس وما تطلب ذلك من دعم اجتماعي ملحوظ ومتواصل(برنامج مليون محفظة ، برنامج تيسير ،والنقل المدرسي ...)
• توسيع العرض المدرسي ،ومواصلة تأهيل وتجهيز الكثير من المؤسسات التعليمية وربطها بالماء والكهرباء ،والصرف الصحي (الذي يمثل عقبة حقيقية في وجه تعلم الفتاة بصفة عامة وفتاة العالم القروي بصفة خاصة).
• تعزيز المجال التشريعي والتنظيمي ،من خلال المصادقة على القانون الخاص بالمجلس الأعلى للتعليم ،والمصادقة على مشروع القانون 13.02المتعلق بمحاربة ظاهرة الغش في الامتحانات ...

السيد الرئيس؛

نسجل التطور الكمي الايجابي الذي تحقق على مستوى مجمل المؤشرات المتعلقة بقطاع التربية الوطنية خلال فترة 2008 . 2013 . إلا أننا نتساءل :

- على مستوى التحصيل، إلى أي حد تعكس الواقع قيم هذه المؤشرات ؟ ألم تتأثر بنتائج مدرسة النجاح التي اعتمدت مبدأ منح النجاح المجاني للجميع ؟ الم تتأثر بالمراقبة المستمرة التي أصبحت تشكل ريعا تربويا ،يغطي على كسل الفاشلين ؟ ألم تتأثر بكتابة الحل على السبورة خلال امتحانات نهاية السلك الابتدائي التي كانت سلوكا معتادا لسنوات ؟
- اذا كان الامر كذلك، فما وجه تراجع مستوى التعليم ؟ الم يتراجع مستوى التلاميذ والطلبة على مستوى اللغة واللغات الاجنبية خاصة ؟ ألا يشكل عدم التركيز على المحادثة والإملاء والإنشاء بالسلك الابتدائي ،وعلى العروض بالسلك الاعدادي والتأهيلي ،سببا رئيسيا في هذا التراجع ؟ أليس من الضروري تخفيف البرامج ،وتخفيف وزن المحفظة الذي اصبح يشوه العمود الفقري للتلميذ ؟ أليس من الأفيد الاقتصار على تعليم المهارات الاساسية من قراءة وكتابة وحساب بالابتدائي ، والتركيز على العمل داخل الفصل ؟أليس من حق التلميذ أن يترك له وقت للعب ؟

السيد الرئيس؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة النواب المحترمون؛

ارتكزت سياسة الحكومة في مجال التربية الوطنية ،خلال الفترة الممتدة(من 2012/2011 الى 2017/2016) على اربعة خيارات استراتيجية وهي :

- مواصلة تحسين نسب التمدرس
- تحسين مؤشرات جودة التعليم ،برفع نسب استكمال الدراسة وخفض نسب الانقطاع بأكثر من الثلث.
- تطوير الحكامة من خلال التحكم في التدبير وتحسين الاداء ،
- حسن تدبير الموارد البشرية بالمراهنة على ارساء النظام المعلوماتي .

إنها مرتكزات صلبة وطموح كبير ،لكن ماهي الضمانات الكفيلة بأجرأتها ؟كيف يمكن تحسين الاداء ؟ كيف يمكن رفع نسبة استكمال الدراسة ؟ كيف يمكن ضمان الجودة ؟ إن الإشكالات الحقيقية هي آليات التنزيل والاجرأة .هي ضعف آليات المراقبة والتتبع .

ذلك أن الوزارات المتعاقبة خلال العشرين سنة الماضية ، تبنت العديد من المشاريع والمقاربات البيداغوجية، لكن باء الكثير منها بالفشل رغم الموارد المالية الكبيرة التي رصدت، نظرا لغياب المواكبة والمراقبة والتتبع والتقويم ؟.

هذه هي المعركة، وهذه هي التحديات التي يجب تجاوزها . وبناء عليه فقد بذلت وزارة التربية الوطنية في ظل هذه الحكومة ،مجهودا كبيرا استهدفت به وبدقة ،كثيرا من أوجه التسيب والاختلالات، وحققت طفرة نوعية في محاربة كثير من أوجه الفساد:من تبرير الغياب بشواهد طبية كاذبة، ومن غش في الامتحانات ظل لسنوات آلية لانتزاع النجاح غير المستحق، وغيرها من الموظفين الأشباح والاستهتار بقدسية الزمن المدرسي وزمن التمدرس،...نشكرها على ذلك ونتمنى لها وللسيد الوزير الجديد التوفيق، ونؤكد على ضرورة مواصلة المسير.

السيد الرئيس؛

إن الازمة الحقيقية في قطاع التعليم قبل أن تكون أزمة موارد ،هي بالأساس أزمة حكامة. فالموارد المالية الوطنية محدودة ، ورغم ذلك تخصص ميزانية استثمار مهمة ،ونتساءل :كيف يمكن ضمان التزام المقاولات بتنفيذ المشاريع في مواعيدها المحددة ؟ ما هي نسبة التنفيذ ؟ بأية جودة ؟ الى أي حد تواكب الوزارة تصاميم التهيئة ؟ الى اي حد تتدخل لاقتناء البقع المخصصة لها بهذه التصاميم ؟

◆ على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

نهئ الوزارة على الاجراءات العديدة التي اتخذتها، وعن المنجزات التي حققتها ونخص بالذكر:

- تبسيط وتوحيد اجراءات مباراة ولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وتحسين شروط ولوج سلك الماستر والاجازات التطبيقية ،
- دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، من خلال الزيادة في قيمة المنح (التي ظلت جامدة لعقود) وعدد الطلبة المنوحين وعدد الوجبات والأسرة ،بتخصيص مبلغ مالي اجمالي قدره 170 مليون درهم
- توسيع العرض التربوي ليشمل 2144 مسلكا
- مواصلة تنفيذ مضامين الحوار الاجتماعي الخاص بالأساتذة الباحثين ،والاطر الادارية والتقنية ،
- رفع ميزانية الاستثمار ،وترشيد نفقات ميزانية التسيير بتفعيل آليات الحكامة
- السعي لتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية ، والرفع من قابلية الخريجين للاندماج في سوق الشغل وتحسين جودة التعليم العالي،من خلال بناء 25 مدرجا جديدا، وتخصيص 210 مليون درهم لاستكمال أو المساهمة في بناء 8 مؤسسات جامعية جديدة . مما من شأنه أن يساير التطور الكبير ،في عدد الطلبة بمختلف المسالك والتخصصات ،
- مواصلة انجاز وتطوير آليات النهوض بالبحث العلمي، من خلال دعم الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والقطاعات الوزارية ،لإيجاد التراكيب المالية الضرورية،وتعزيز البنيات التحتية من طرف المركز الوطني للبحث

العلمي والتقني ،وتشجيع التميز
- إطلاق برنامج تكوين 10 آلاف مجاز في مهن التدريس، للمساهمة في إعداد الأساتذة لمؤسسات التعليم الخصوصي ،و تشغيل حاملي الشهادات...

السيد الرئيس؛

في إطار التفاعل مع البرنامج القطاعي للوزارة نسجل في الفريق النيابي لحزب العدالة و التنمية الملاحظات الآتية :

• إن معالجة مشكل الاكتظاظ والخصاص في الاطر، وربح رهان جودة التعليم العالي ،تقتضي بالإضافة للمجهود المبذول على مستوى التوظيف ، مراجعة شبكة التعويضات و تقنين التعاقد مع الأساتذة العرضيين، للإستفادة من كفاءاتهم المهنية، وتجاوز النقص الحاصل في عدد الأطر
• ندعو إلى تفعيل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ، وتسهيل إجراءات نشر نتائج الأبحاث و دعم تسجيل براءات الاختراع ، ،وتوجيه البحث نحو المشاكل الواقعية للمساهمة في حلها ،والاستفادة من عائدها لتطوير عملية البحث ،
• على مستوى المنح الجامعية ،ندعو وزارة الداخلية الى اعتماد المزيد من التدقيق على مستوى اللجن الاقليمية، لضمان الانصاف في توزيعها ،لتقليص هامش الحيف والظلم،
• نثمن معالجة ملف الدكاترة العاملين بالإدارات الجامعية ،ونتمنى عدم إغفال دكاترة قطاع التعليم المدرسي و الوظيفة العمومية.
• ضرورة الاهتمام بالفضاء الجامعي ومحيطه، من أجل المساهمة مع باقي المصالح الخارجية ذات الاهتمام، لتهيئة ظروف التحصيل ولتحصين طلبتنا من الانزلاق نحو مهاوي الانحرافات المختلفة ...واعتماد برامج مواكبة ذات بُعد تربوي ورياضي .
• نتساءل عن مدى استجابة الجيل الجديد للهندسة البيداغوجية 4G على مستوى تعميق التخصص ،ومتطلبات الملاءمة مع سوق الشغل.
• ضرورة التعجيل بمراجعة القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي ولاءمته مع مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية المنبثقة عنه ، و القانون رقم 80.21 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي و البحث العلمي
• نتساءل إن كانت هناك استراتجية معتمدة ،في تحديد مختلف تخصصات

ومجالات مختف أسلاك الماستر وعددها،وعن قياس جودتها .الى أي حد تستجيب لسوق الشغل ؟ هل من دراسة في هذا المجال ؟

◆ فيما يتعلق بمناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الثقافة

نؤكد في الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية ،مساندتنا للسياسة الحكومية في مجال الثقافة،بناء على اهتمامها بالتنوع اللغوي والثقافي وتشجيع الإبداع، وحرصها على الحفاظ على التراث الثقافي وتقريب الخدمة الثقافية للمواطنين.

لقد تضمّن البرنامج القطاعي لوزارة الثقافة لسنة المالية 2014 مجموعة من البرامج والإجراءات الجديدة والنوعية، تستحق الدعم و التنويه و نخص بالذكر منها :

- اعتماد المرسوم المتعلق بدعم المشاريع الثقافية والفنية، بمقاربة طلبات عروض المشاريع.
- دعم مكتبات البيع ودعم المشاريع في مجال القراءة، وإحداث اللجنة المشتركة لانتقاء مشاريع الجمعيات الثقافية...

وبخصوص التفاعل مع ما جاء في البرنامج القطاعي للوزارة على مستوى قانون المالية 2014، نود في الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية أن نتقدم بالملاحظات والمقترحات على اعتبار التالية :

- ضرورة العمل تبسيط الاجراءات الخاصة بتنزيل اتفاقيات الشراكة مع الجماعات المحلية، وإحداث مؤسسات ثقافية محلية، بمجالس إدارية مشتركة بين كل من وزارة الثقافة، المجتمع المدني والجماعات المحلية.
- ضرورة التعاون والانفتاح على المؤسسات التعليمية، لتركيز الاهتمام بالبعد الثقافي والتشجيع على القراءة
- لتوسيع نقط القراءة العمومية، ندعو إلى ايجاد مقاربات وشراكات لتحسين مؤشر القراءة، وإحداث المزيد من الخزانات العمومية .

في مجال دعم الإبداع و المبدعين، نقترح :

- دعم مجموعات الإنشاد المغربية و المصورين المحترفين وفن الكاريكاتير ،إلى قائمة الأصناف الفنية التي تتلقى الدعم من الوزارة،

- تخصيص دعم إضافي أو استثنائي للفنانين ،الذين يعالجون القضايا الراهنة لمجتمعنا (بطالة-إدمان-هدر مدرسي و الأمية ...)
- على مستوى الدبلوماسية الثقافية ، ندعو إلى اعتماد إجراءات مدروسة ومناسبة ،لربط مغاربة المهجر بثقافة وطنهم الاصلي وحضارته، والتعريف بالثقافة المغربية بالخارج وبتاريخه وحضارته وتاريخ امجاده
- إحداث مركز للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،لإعداد أبحاث ميدانية تتمحور حول الإشكالات الثقافية والاجتماعية والتربوية الحقيقية لمجتمعنا، لبلورة حلول عملية لمشاكلنا، من قبيل أسباب العزوف عن القراءة وكيف يمكن معالجته.

يجدد فريقنا النيابي مباركة « المقاربة المندمجة للبرنامج الحكومي القائمة على جعل السياسة الثقافية و الفنية دعامة لتعزيز الهوية الوطنية و الانفتاح على الثقافات .و ندعو الوزارة إلى الاستمرار في تعزيز الحكامة، والتركيز على النجاعة في الإنجاز و إيلاء تتبع و تقويم مخرجات البرنامج المنجزة.

◆ على مستوى قطاع الاتصال

نهئ السيد الوزير،ونهئ أطر الوزارة وموظفيها على المجهود الاستثنائي الذي بذلوه ،ونخص بالذكر:

• تفعيل الالتزامات التي تضمنتها دفاتر التحملات الجديدة ،الخاصة بالإذاعة والتلفزة المغربية وكذا شركة صوريا د القناة الثانية
• بداية تفعيل المجالس المحدثة مؤسساتيا وفق ميثاق الحكامة، وتفعيل لجنة انتقاء البرامج ولجنة الاخلاقيات،
• اعداد مسودة مشروع الصحافة الالكترونية والكتاب الابيض الخاص بها، والمصادقة على الكتاب الابيض للسينما المغربية، واستكمال ورش قانون الاشهار، وتحويل المكتب المغربي لحقوق المؤلف الى مؤسسة عمومية
• المساهمة في النهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحافيين، والعاملين في قطاع الاتصال
• التوقيع على عقد ـ البرنامج، لتأهيل المقاولة الصحفية، بهدف تعزيز نموذجها الاقتصادي، ومواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية، وتشجيع أخلاقيات المهنة في الممارسة الصحفية
• بداية التدريس بالمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما، واعتماد

اول ماستر في المعهد العالي للإعلام والاتصال، من أجل تطوير كفاءات الموارد البشرية، والتكوين المستمر .
• المصادقة على المرسوم المتعلق بالانتقال من البث التلفزي التناظري الى البث الرقمي الارضي
• نهج سياسة التواصل مع المنظمات الدولية المعنية بحريات التعبير والإعلام، لدعم صورة المغرب بالخارج ...

السيد الرئيس؛

إن رهان دمقرطة الإعلام العمومي رهان أساسي، وعامل من عوامل الدفع إلى الأمام ،لكنه محفوف بإغراءات متواصلة لجره إلى الانحراف عن مهامه النبيلة ، على غرار ما وقع ويقع في بعض دول الربيع العربي ،حيث تحول الإعلام إلى اداة للتحريض وتشويه الاخر ،وإشاعة الكراهية بين المواطنين، بل والدفع بهم نحو الاقتتال

نهنئ الوزارة وأطرها على الخطوات الكبيرة التي حدثت في بناء ورش الإعلام، وذلك من خلال:

• تحديث الإطار التشريعي للصحافة بإعداد مشروع مدونة – تعزيز دور القضاء - والتنظيم الذاتي للمهنة في إطار مجلس وطني للصحافة.
• تراجع حالات التضييق على الصحفيين، وتراجع عدد القضايا المرفوعة أمام القضاء وعدم مصادرة اي منبر اعلامي او إغلاقه.
• الرفع من جودة الحكامة ،وذلك من خلال أجرأة ملاحظات وتوصيات وتقارير الافتحاص والتدقيق ،وانعقاد لجان ومجالس الحكامة و إرساء الشفافية وتكافؤ الفرص عند الولوج إلى الإنتاج الخارجي.
• التنويه بمبادرة تشجيع الإبداع السينمائي حول قضية الصحراء المغربية.
• تنفيذ دفاتر التحملات فيما يخص انتقاء البرامج وفق مبادئ تكافؤ الفرص والنزاهة ،مما أتاح الفرصة لأول مرة لشركات إنتاج ،أن تقدم عروضها في مواجهة الاحتكار الذي كانت تمارسه شركات بعينها...

السيد الرئيس؛

رغم كل ما تحقق وذكر ،فالمواطن لا زال ينتظر أن يجد نفسه في البرامج التلفزية ،برامج تعكس واقعه وبيئته ،فهو لا يعرف «الهاكا» ولا غيرها .ونتساءل متى سيتحقق ذلك ؟ ومتى سيحصل التناغم والانسجام بين كل مكونات المشهد السمعي البصري ؟

السيد الرئيس ،جميل أن تتحقق حرية الصحافة والصحافيين ،ولكن لا بد من مراعاة حقوق الافراد والهيئات ،لأن حرية الفرد تنتهي حيث تبد أ حرية الآخر ،ولا يجوز أن تتحول الحرية الى ممارسة الكذب والاعتداء على أعراض الآخر.

وختاما، نؤكد على :

- الأهمية البالغة لإدماج وزارتي التربية الوطنية والتكوين المهني ،للتمكن من توجيه التلاميذ الذين لا تِؤهلهم قدراتهم لمواصلة التعليم ،نحو تعلم المهن والحرف
- ضرورة التنسيق بين مختلف مكونات قطب التعليم والاتصال والثقافة ،والعمل سويا وبسرعة ،قبل تفاقم هوة الانفصام بين الناشئة وتاريخ الوطن وقيمه وحضارته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

II. قراءة فريق العدالة والتنمية لمقتضيات مشروع قانون المالية رقم 110.13 لسنة 2014

1. الاستعدادات القبلية للفريق قصد مدارسة مقتضيات مشروع قانون المالية 2014:

أ. الأيام الدراسية

نظم فريق العدالة والتنمية في إطار الاستعداد لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة2014، يومين دراسيين، الأول بمعية فرق ومجموعتا الأغلبية والثاني داخلي لعموم أعضاء الفريق بمجلس النواب:

◆ اليوم الدراسي لفرق ومجموعتا الأغلبية

عقدت فرق ومجموعتا الأغلبية بمجلسي البرلمان يوم الخميس 24 أكتوبر 2013 لقاءا دراسيا حول «مشروع قانون المالية لسنة 2014 «الآفاق والتحديات» بقاعة المرحوم مزيان بلفقيه بمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بمدينة العرفان بالرباط، عرف حضور كل قادة الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي الجديد الذي شهدته حكومة الاستاذ عبد الاله بنكيران في نسختها الثانية.

وتضمن برنامج اللقاء مداخلة للأمين العام لحزب العدالة والتنمية الأستاذ عبد الإله بنكيران، ومداخلة باسم رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار قدمها الأستاذ أنيس بيرو، ومداخلة للأمين العام لحزب الحركة الشعبية الأستاذ محند لعنصر، ومداخلة للأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية الأستاذ محمد نبيل بنعبد الله.

كما شمل برنامج اللقاء الدراسي، عرضين حول مشروع قانون المالية لسنة 2014، أطرهما كل من الأستاذ محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية، والأستاذ إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، تلتهما مناقشة عامة.

هذا وقد عرف اللقاء حضور عدد مهم من وزراء الحكومة ومواكبة الصحافة لجميع أشغال اليوم الدراسي.

◆ **اللقاء الدراسي الداخلي**

عقد فريق العدالة والتنمية لقاءا دراسيا داخليا يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2013، بمجلس النواب استضاف خلاله الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي د.نجيب أقصبي لعرض قراءة تحليلية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2014.

بسط من خلاله أهم المستجدات التي جاء بها مشروع قانون المالية خاصة في الجانب الضريبي، حيث ثمّن الدكتور أقصبي قرار الحكومة إخضاع القطاع الفلاحي للضريبة، وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإعادة النظر في القطاع غير المهيكل، وحذف الضريبة على المداخيل الكرائية، وإقرار إجراءات هامة بالنسبة للسكن الموجّه للطبقة المتوسطة.

لكن بالمقابل وفي اسياق إعداد مشروع القانون عاتب على الحكومة عدم استحضار إشكالية نسبة التضخم المتوقعة والمديونية الإجمالية للدولة، كما دعى الحكومة إلى ضرورة تحقيق توازنات ماكرواقتصادية في اطار مبدأ العدالة الاجتماعية بدفع الفئات التي لها قدرة على التصخية للتضحية لصالح الوطن.

وتفاعل أعضاء فريق العدالة والتنمية مع العرض الذي تقدّم به الخبير الاقتصاديبشكل إيجابي مثمنين أهمية دور النخبة الاقتصادية في التأطير ومواكبة عمل الحكومة.

ب. اللقاءات التشاورية لشعب فريق العدالة والتنمية

عقدت مختلف الشعب التابعة لفريق العدالة والتنمية حوالي 15 لقاءا تشاوريا مع خبراء وأطر متخصصة في مجالات متعددة تعبئة لمدارسة مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2014، وإنضاج تصورات حول التعديلات التي يمكن أن يتقدم بها الفريق تجويدا لمشروع القانون، وذالك قبيل المناقشة العامة للميزانيات الفرعية داخل اللجان الدائمة المختصة.

وفي هذا الصدد تم عقد لقاءات مع الهيئات التالية:

- مجموعة من الوزراء
- الكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية
- جامعة الغرف الفلاحية

- شركة هيربكس المغرب
- الجمعية الوطنية للحبوب والقطاني
- الجمعية الوطنية لمنتجي الحوامض والخضر
- الجمعية الوطنية لمنتجي الشمندر
- الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والماعز
- منتدى الاطر للتنمية «حزب العدالة والتنمية»

هذا وقد عرفت هذه اللقاءات حضور خبراء ومتخصصين بسطوا رؤيتهم للمستجدات التي جاء بها مشروع القانون ومدى إمكانية تطبيقها وآثارها على المستوى الواقعي.

وتشكل هذه اللقاءات التواصلي محطة راتبة لفريق العدالة والتنمية في مناقشة كل مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان للتعرف عن قرب على رأي الخبراء والمختصين في المقتضيات التي جاء بها كل مشروع جديد.

2. مناقشة فريق العدالة والتنمية لمشروع قانون المالية 2014 داخل اللجان الدائمة

أ. الحضور والغياب

تشكل محطة مناقشة قانون المالية بمجلس النواب حلقة مهمة في عرض برنامج الحكومة خلال السنة المالية وفرصة لتقييم مدى الالتزام الحكومي بتنزيل التعاقد الذي تم خلال السنة السابقة، ووعيا منه بأهمية تنزيل هذا التعاقد حرص فريق العدالة والتنمية على ان يكون في الموعد، حيث تميزت مرحلة مدارسة مشروع قانون المالية لسنة 2014 داخل اللجان الدائمة لمجلس النواب بحضور نوعي لأعضاء شعب فريق العدالة والتنمية باللجان الدائمة للمجلس ورباطهم خلال كل الاجتماعات التي عقدت لمناقشة المشروع والتي قدرت ب70 اجتماع و 312 ساعة عمل إلى حدود التصويت على الميزانيات الفرعية داخل اللجان.

سجلت خلالها شعب الفريق نسبة حضور مهمة بلغت 100% بالنسبة لشعبة الفريق بلجنة القطاعات الاجتماعية و لم تقل عن 92% بالنسبة لباقي الشعب الاخرى، بعدما تعذر على بعض الاخوة حضور أشغال اللجان لتواجدهم في مهمات رسمية خارج الوطن.

وفي مايلي جدول تفصيلي بعدد الاجتماعات وساعات عمل كل اللجان الدائمة وكذا نسبة حضور وغياب الشعب التابعة للفريق خلالها، وكذا نتيجة التصويت على الميزانيات الفرعية داخل اللجان المختصة.

بطاقة تقنية حول مناقشة اللجان الدائمة لقانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014

اللجنw3ة	عدد الاجتماعات	عدد ساعات العمل	% الحضور والغياب			نتيجة التصويت على الميزانيات الفرعية			% العامة للحضور أعضاء الفريق خلال الجلسة العامة للتصويت على المشروع برمته
			الحضور	الغياب	الاعتذار	الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
المالية والتنمية الاقتصادية	11	60	87%	10%	3%	23	14	لا أحد	93%
الخارجية والدفاع الوطني	6	33	85%	10%	5%	20	2	لا أحد	92%
العدل والتشريع	11	41	67%	21%	12%	19	14	لا أحد	93%
البنيات الأساسية	7	26	72%	15%	13%	20	12	لا أحد	92%
الداخلية	9	26	67%	22%	10%	21	8	لا أحد	93%
التعليم والاتصال والثقافة	7	43	73%	27%	0%	20	13	لا أحد	92%
الانتاجية	8	33	81%	19%	0%	20	12	لا أحد	92%
القطاعات الاجتماعية	11	49	82%	18%	0%	23	10	لا أحد	100%
العدد الاجمالي للاجتماعات : 70						العدد الاجمالي لساعات العمل : 312			

ب. مناقشة الفريق داخل اللجان الدائمة

عرفت مرحلة المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 حرص كل أعضاء شعب فريق العدالة والتنمية على المناقشة البناءة لمختلف مقتضيات المشروع وبرامج عمل القطاعات الوزارية برسم سنة 2014 على ضوء البرنامج الحكومي، وفيما يلي مختلف النقط والمحاور التي أثارها نواب الفريق داخل اجتماعات اللجان الدائمة:

⬅ لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

تتميز مناقشة مشروع قانون المالية بلجنة المالية بمحطتين أساسيتن الاولى تهم المناقشة العامة والتي غالبا ماتهم التطرق للسياق السياسي والمستجدات التي جاء بها المشروع وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المواطن والمحطة الثانية تهم المناقشة التفصيلية للمشروع ومدارسته مادة بمادة وذلك على غرار باقي اللجان الدائمة التي غالبا ما تتدارس السياسة العامة المرتبطة بكل قطاع.

وقد شكل سياق اعداد وتحضير مشروع قانون المالية تحديا حقيقيا للحكومة من اجل احترام الاجال القانونية في ظل فترة الاعلان عن حكومة في نسختها الثانية وتشكيل أغلبية وفق منهجية عمل جديدة، كما تميز هذا السياق بالهشاشة على المستوى الدولي خاصة في المجال المالي والاقتصادي الذي كان له تأثير واضح على الوضع الاجتماعي.

وخلال المناقشة العامة تطرق السادة أعضاء الفريق إلى مجموعة من الايجابيات والسلبيات التي يطرحها المشروع والمتمثلة في:

⬅ إيجابيات المشروع

- احترام الآجال القانونية لوضع المشروع لدى البرلمان.
- المحافظة على التوازن وحفظ البلاد من إكراهات المؤسسات المالية
- توقعات وفرضيات واقعية
- هناك مجهود استثماري ضخم يجب الرفع من نسبة الإنجاز
- استمرار سياسة الأوراش الكبرى
- الزيادة في الإعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية

- مناصب شغل تقارب 18 الف منصب لكن هناك إشكالية تتعلق بارتفاع كتلة الأجور وبالتالي فمن الضروري التفكير في رفع موارد الدولة.

⬅ سلبيات المشروع

- تأخر إخراج القانون التنظيمي للمالية
- غياب مقاربة شمولية لتحقيق الاصلاح الضريبي
- غياب مقاربة شمولية لتنزيل الإصلاحات الكبرى بعيدا عن الإجراءات المعزولة
- غياب معطيات عن مؤشر التضخم.
- الحصيلة الضعيفة للباقي استخلاصه
- التأخر في إعداد مشاريع قوانين التصفية
- عدم تفعيل الضريبة على الكماليات الباهظة الثمن : السيارات الفاخرة ،اليخوت ، المركبات الكبرى بدل فرض ضرائب على السردين والزبدة والشموع وغيرها التي تستعملها في الغالب الطبقات الفقيرة والمسحوقة.

كما وقف السادة النواب على النموذج التنموي المعتمد مؤكدين علة أن وضع الاقتصاد الوطني اليوم اضحى واضحا، والكل يجمع على ضرورة انعاشه، ورفع موارده، وترشيد نفقاته، مع تخفيض الضغط الجبائي على القطاعات المنتجة، وتخفيض العجز، ورفع الاستثمار العمومي فالنموذج التنموي من الناحية الاقتصادية واضح، إنتاج الثروة وتوزيعها، وهذا يقتضي النظر إلى مركبات النمو ومركبات إنتاج الثورة، ثم ننظر إلى التوزيع.

الدستور المغربي حسم هذا الموضوع، إذا رجعنا إلى الفصل 35 من الدستور الذي تحدث عن الملكية الفردية وحرية المبادرة واقتصاد السوق، ولا يمكن أن يكون لمشروع قانون المالية صبغة مذهبية اقتصادية مخالفة. كما أن جل الاحزاب السياسية في برامجها الانتخابية لم تستطع اقتراح نموذج تنموي متكامل.

كما سجل السادة النواب شجاعة الحكومة في فتح مجموعة من الأوراش بالرغم من الصعوبات التي كانت في مرحلة 2012 و2013 ، أو على الأقل فتح حوار وطني حول هذه الأوراش، ويتعلّق الأمر بالحوار حول الضريبة، والحوار حول الصحافة، والحوار حول العدل، والذي ان تمكنت من إصلاح جزء ولو بسيط منه فسينعكس ذلك على باقي القطاعات بأكثر من ذلك بكثير وعلى رأسها خاصة مناخ

الأعمال وحقوق الإنسان والاستثمار.

وبخصوص نسبة الإنجاز في الاستثمار العمومي، ناقش السادة النواب الموضوع وفق معطيات احصائية حيث يسجل منذ 20 أو 30 سنة ونفس الموضوع يطرح، وهو مايدفع للتساؤل عن حقيقة المشكل هل هو بنيوي أم وظيفي أم هيكلي، حيث نجد أن النسب خلال كل هذه السنوات تتروح بين 60% و70%.

كما أكد السادة النواب على أن مشروع قانون المالية هو كذلك مشروع للأمل لأنه يرفض منطق التقشف المعتمد في بلدان مجاورة ويتبنى مقاربة الترشيد، بوضعه التوازنات الاجتماعية في مقدمة الاهتمامات، و حثه على تحقيق توازٍ بين النمو وبين استعادة مستويات مقبولة للتوازنات المالية وهو الامر الذي ركزت عليه الحكومة في اولوياتها المعلن عنها في البرنامج الحكومي.

وفي مستهل مناقشة الميزانيات الفرعية تساءل السادة النواب عن الاجراءات المتخذة والاستعدادات الجارية للقيام بالإحصاء العام للسكنى والسكن الذي ستعرفه بلادنا خلال خريف 2014، وعن تقدم العمل الخرائطي كخطوة تمهيدية أساسية للإحصاء العام، كما تساءلوا عن عملية تكوين المراقبين والباحثين الإحصائيين الذين يعتبرون الحلقة الأساسية في عملية الاحصاء وكل العمليات المرتبطة بها. وعن مشروع القانون الخاص بالباحث الاحصائي.

كما شددوا على ضرورة تسريع تطبيق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي اعده المجلس الاقتصادي والبيئي تحفيزا للنمو وخلق الثروة وتحقيقا للتنمية الحقيقية بالاقاليم الجنوبية، وتساءل السادة النواب عن موقع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية والوكالة الوطنية لتنمية الاقاليم الجنوبية في إنضاج الوثيقة الصادرة عن المجلس خاصة في ظل الميزانية المرصودة سنويا لهما للقيام بالمهم المنوطة بهم.

وأثناء مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة والتي ستعتكف خلال 2014 على تنزيل برنامج عمل يهدف بالاساس إصلاح صندوق المقاصة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الحكامة الجيدة، تساءل السادة النواب عن الاسباب الحقيقية التي تحول دون تحقق اصلاح صندوق المقاصة.

وفي معرض مناقشة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة طالب السادة النواب بمعطيات مدققة عن التدبير المالي والاداري للمجالس والهيئات التابعة لرئاسة الحكومة وكذا الاعتمادات المرصودة لبعض الصناديق الخصوصة وكيفية مراقبتها.

وعقب العرض التي تقدم به السيد محمد يتيم نيابة عن رئيس مجلس النواب لتقديم حصيلة عمل المجلس خلال سنة 2013 وبرنامج عمل الملس لسنة 2014 وكذا الاعتمادات المخصصة له برسم السنة المالية 2014، انتقد السادة نواب الفريق تعامل الاعلام العمومي مع انشطة واعمال مجلس النواب حيث لايعكس الصورة الحقيقية للنقاش الدائر داخل اللجان الدائمة. كما طالب النواب بضرورة ايلاء عناية خاصة لحدث الاحتفاء بمرور 50 سنة على انشاء مجلس النواب الامر الذي لايميز أي برلمان عربي آخر.

كما نوه السادة نواب الفريق بالعمل المهم الذي تقوم به وزارة الاقتصاد والمالية الساهرة على ميزانية الدولة مطالبين بضروة حذف الحسابات الخصوصية للخزينة نظرا لعدم برمجة مجموعة من الاعتمادات المرصودة لها كل سنة.

مشددين على ضرورة تزويد المؤسسة التشريعية بالمعطيات الكاملة عن المبلغ الباقي استخلاصه حسب الجهات والقطاعات والسنوات، وعاتب السادة النواب التاخر في تنفيذ وعد الحكومة الذي اعطته في السنة الماضية والمتعلق بالبنوك التشاركية، مطالبين بضرورة سحب عملية تتبع الاستثمارات من وزارة الداخلية واشراف وزارة الاقتصاد والمالية عليها تفعيلا لمبدأ الاختصاص.

هذا وقد عرفت المناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014 وقوف السادة نواب الفريق عن النقط التالية:

➥ فرضية تحقيق نسبة النمو

أكد السادة النواب على أن الحكومة مطالبة لتحقيق هذه الفرضية التسريع بوثيرة الاصلاحات الكبرى والمهيكلة والتي من سأنها تحسين موارد الدولة ودعم الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال وإعادة التوازن للمالية العمومية والمؤشرات الماكرواقتصادية.

➥ الضريبة على الفلاحة

ثمن السادة النواب قرار الحكومة بتضريب الفلاحة، الامر الذي يمكن ان يساهم في لعب دور رئيسي في ضبط وتقنين وتنظيم القطاع، لكن هذا التضريب يجب أن يحمي مصالح الفلاحين والمزارعين الصغار والمتوسطين من جهة، و المستهلك من جهة ثانية من تلاعبات المضاربين، تحقيقا لمبدأ العدالة الجبائية والتضامن الاجتماعي والمحافظة على تنافسية القطاع.

➥ إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة

حيي السادة النواب جرأة وشجاعة، الحكومة ببداية إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة، بعد استنفاذ شروط التشاور والتشاركية والاستماع إلى مختلف الفاعلين، وبعد دراسة كل المقترحات، لتفعيل التصور الجديد للإصلاح الشمولي لكن اكدوا على عدم الوقوف فقط عند بعض الاختلالات و ملاءمتها مع المتغيرات وفق اجراءات معزولة. وفي مجال الاصلاح الضريبي شدد النواب على ضرورة اصلاح وتأهيل الادارة من أجل الرفع من نسبة التحصيل.

➥ إصلاح منظومة المسافرين عبر الطرق

ثمن السادة النواب الاجراءات المتعلقة باصلاح قطاع النقل العمومي من خلال منحة التكسير وتجديد مركبات النقل العمومي عبر الطرق وفي العالم القروي ومركبات نقل البضائع والتي خصص لها غلاف مالي يفوق 2.7 مليار درهم وذلك للحد من حوادث السير وآثارها السلبية وكلفتها الاجتماعية والاقتصادية حيث يترتب عليها سنويا كلفة مالية تقدر ب 13 مليار درهم.

اعتبر السادة النواب الاصلاحات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2014، والمتمثلة في:

- الرفع من حجم استثمار الدولة ليصل إلى 186 مليار درهم، أي بزيادة 6 ملايير درهم مقارنة مع السنة الماضية
- توقع تحقيق نسبة النمو 4.2%
- حصر نسبة العجز في 4.9% ونسبة التضخم في 2%،
- تخصيص ميزانية للقطاعات الاجتماعية تشكل 56% من الميزانية العامة
- الحفاظ على الاعتمادات المالية المخصصة للاستراتيجيات القطاعية،

- تعزيز صناديق التضامن والتماسك الاجتماعي برفع مداخيلها وضمان استمراريتها، مع توسيع قاعدة المستفيدين من المعوزين والمستضعفين والأرامل من نتائجها

كلها اجراءات تعكس شجاعة وجرأة الحكومة وتحديها لتحقيق التوازن المنشود في ظل وضعية اقتصادية صعبة على المستوى الدولي والاقلية وظرفية سياسية حساسة على المستوى المحلي.

↵ لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة القاطنين بالخارج

↵ الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني

عقدت لجنة الخارجية اجتماعا دام أربع ساعات عمل لمناقشة الميزانية الفرعية لادارة الدفاع الوطني والتي تشمل نفقات التسيير والاستثمار موزعة كالاتي:

نفقات التسيير موجهة:

- للحفاظ على جاهزية المعدات وضمان ما يحتاجه تشغيلها من صيانة،
- ضمان نفقات تسيير القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها
- توفير نفقات التكوين
- توفير الاعانات المبرمجة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة التابعة لادارة الدفاع الوطني
- اقتناء الادوية والادوات الطبية للوحدات العسكرية
- اكتراء السكن الوظيفي

في حين نفقات الاستثمار موجهة بالاساس:

- لشراء الذخيرة والأسلحة
- إصلاح وصيانة العتاد العسكري
- إنهاء أشغال القاعدة البحرية بالقصر الصغير
- بناء مراكز جديدة بمواصفات حديثة لفائدة الدرك الملكي
- مواصلة تحديث مراكز الاستشفاء العسكرية
- توسيع شبكة المراكز الطبية الجراحية
- ترقية الاطار القانوني لتنظيم نظم المعلوماتخاصة المتعلقة بالتشفير

الالكتروني وتوفير التصديق الالكتروني
- ترقيم ارشيف التراث العسكري المغربي

وخلال المناقشة العامة للميزانية الفرعية للإدارة ثمن النواب أغلبية ومعارضة الجاهزية والكفاءة العالية التي يتميز بها أفراد وأسرة القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وعلى رأسهم ملك البلاد القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي على المجهودات التي يبذلونها تحقيقا للاستقرار والاطمئنان اللذين ينعم بهما عموم المغاربة.

واعتبر أعضاء الفريق أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تظل ضعيفة بالنظر للتحديات الجيواستراتيجية والمتمثلة في تفشي ظاهرة الارهاب وتجارة التهريب وتحدي التسلح الهجومي للجارة الجزائر.

كما وفق السادة نواب الفريق على هزالة معاشات المتقاعدون وأرامل صغار الجنود وكذا حالة الاسرى العائدين إلى أرض الوطن وطالب النواب الاطلاع على وضعية تدبير الحساب الخصوصي للقطاع.

➥ الميزانية الفرعية لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

ناقشت لجنة الخارجية ميزانية الاوقاف والشؤون الاسلامية خلال اجتماعين داما 6 ساعات عمل قدم خلالهما السيد الوزير حصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2013 وكذا الميزانية المرصودة للوزارة برسم سنة 2014 وقد شملت:

ميزانية التسيير الموجهة أساسا ل:

- تغطية نفقات الموظفين بنسبة 17.35%
- تغطية نفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 82.65%
- تأطير الادارة المركزية والمصالح الخارجية والمؤسسات التابعة ميزانيتها لميزانية الوزارة
- تغطية نفقات مصلحة الدولة المسيرة بصفة مستقلة (قسم الحج والشؤون الاجتماعية)

أما ميزانية الاستثمار فستهم بالاساس:
- إتمام أشغال بناء المساجد الجارية تجهيزا وتأهيلا وصيانة
- بناء المركبات الادارية والثقافية للاوقاف

- بناء المقرات الادارية التابعة للوزارة
- ترميم المباني الاثرية
- بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق
- تطوير النظم المعلوماتية

وخلال المناقشة العامة ثمن النواب مجهودات الوزارة لانجاح موسم الحج واقترح السادة نواب الفريق ضرورة اعتماد وسائل حديثة لتقديم توجيهات للحجاج باللهجات المغربية المتنوعة وفي معرض الحديث عن التعليم العتيق شدد النواب على ضرورة استقلالية القطاع بموارده وتنظيمه مطالبين بضرورة إعادة النظر في مناهج التدريس بهذا القطاع بالتركيز على تدريس القران الكريم والعلوم المرتبطة به والرياضيات والفيزياء كما دعوا لضرورة عقد مناظرة وطنية حول التعليم العتيق.

كما وقف نواب الفريق على الاحصائيات المثارة حول ظاهرة تشيع المغاربة بالخارج والتي يتم تضخيمها ترويجا لنجاح حركة التشييع مطالبين الوزارة الرفع من وثيرة التأطير الديني للجالية المغربية بالخارج.

⬅ الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون

عقدت لجنة الخارجية اجتماعين مطولين داما حوالي 13 ساعة عمل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية بحضور السيد وزير الخارجية، قدم خلالهما عرضا شاملا عن عمل الوزارة وكذا الميزانية المرصودة لها والتي تشمل الابوات التالية:

ميزانية التسيير تشمل:

- نفقات الموظفين
- نفقات المعدات ونفقات مختلفة
- مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة

ثم ميزانية الاستثمار التي تشمل:

- مواصلة الدعم الدبلوماسي
- التجديد الجزئي لحظيرة سيارات بعثات المغرب بالخارج
- صندوق استبدال أملاك الدولة

خلال مناقشة الميزانية الفرعية تصدرت القضية الوطنية معظم تدخلات النواب سواء من الأغلبية أو المعارضة مسجلين بافتخار المقترح المغربي لحل النزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية وبنجاح التحركات الرسمية في هذا الشأن خاصة الزيارة الأخيرة للعاهل المغربي لدولة مالي وما أثارته من ارتباك للجارة الجزائرية.

كما تساءل السادة نواب الفريق على سياق وأهمية الزيارات المتكررة للمبعوث الامي كريستوف روس وعن الاحداث التي تشهدها مدينة العيون على إثر كل زيارة.

وبالنسبة لوضع الاتحاد المغاربي فقد أكد السادة اعضاء الفريق على أهمية ربط علاقات جديدة مع النخب التي افرزها التحول الديمقراطي بالبلدان المغاربية والتركيز عليه كخيار استراتيجي بالنسبة للمغرب.

↩ الميزانية الفرعية لوزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

عرض السيد وزير المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2013 وبرنامج عمل الوزارة لسنة 2014 والميزانية المرصودة للوزراة والتي تهدف إلى:

- تطوير الحماية والمواكبة القانونية لمواطني المهجر
- توفير الدعم الاجتماعي للمعوزين من مغاربة العالم
- تعزيز الحماية والمواكبة الاجتماعية لمغاربة العالم في وضعية هشاشة اجتماعية أو قانونية
- إحداث مراكز ثقافية مغربية بدول المهجر «دار المغرب»
- تطوير تعليم اللغات والثقافة المغربية لاطفال المغاربة المقيمين بالخارج
- مواكبة المستثمرين المغاربة المقيمين في الخارج
- تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج
- دعم جمعيات مغاربة العالم
- التعون الدولي
- تحديث الادارة

أثناء المناقشة نوه نواب الفريق بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة للنهوض بوضعية مغاربة العالم، مبرزين أهمية المهمة الجديدة للوزارة المتمثلة في العناية بشؤون الهجرة نظرا للتغيرات التي تعرفها القارة الافريقية على المستوى

الاقتصادي والسياسي والثقافي مشددين على ضرورة اعتماد مقاربة شمولية لتوفير ظروف ملاءمة للمهاجرين بالمغرب.

كما وقف السادة النواب عند ضعف الاعتمادات المرصودة للوزارة مشددين على ضرورة تعزيز الحماية القانونية والحقوقية للجالية المغربية بتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع دول الاقامة في مجال تدبير شؤون الجالية. وأكدوا على ضرورة الحرص على تطوير أليات عمل المصالح القنصلية والسفارات المغربية بالخارج.

↩ الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

تدارست لجنة الخارجية الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين من خلال عرض للمندوب السامي بسط من خلاله حصيلة المنجزات المحققة من طرف المندوبية خلال سنة 2013 وبرنامج العمل لسنة 2014 وكذا الميزانية المرصودة للوزارة والتي تهدف تحقيق الاوراش التالية:

- تدبير الذاكرة الوطنية وتوثيق فصول وملاحم الكفاح الوطني
- العناية بالأوضاع الصحية والاجتماعية والاحوال المعيشية لاسرة المقاومة وجيش التحرير
- برنامج النشاط الدولي للمندوبية السامية
- اجراءات تحسين الحكامة بالقطاع

رغم تأكيد كل النواب على الدعم اللامشروط للميزانية المرصودة للوزارة إلى أنهم تساءلوا عن دور المندوبية في خلق فضاءات للتعريف بتاريخ المغرب لدى الاجيال الصاعدة ومدى مساهمتها في اعداد ابحاث تساهم في حفظ الذاكرة المغربية، كما طالب السادة النواب بإعادة النظر في مفهوم المقاومين وأعضاء جيش التحرير مشددين على ضرورة الاهتمام بالاشخاص الذين قضوا سنوات في السجن بتندوف.

↩ لجنة العدل والتشريع

عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في مناقشتها لمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في إطار اختصاصها إحدى عشر اجتماعا، استغرقت من الوقت 41 ساعة وزعت على سبع قطاعات سنستعرض أهم ما ورد فيها :

- قطاع وزارة العدل والحريات ؛
- قطاع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ؛
- قطاع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ؛
- قطاع الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ؛
- قطاع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ؛
- قطاع الأمانة العامة للحكومة؛
- قطاع المجلس الأعلى للحسابات .

➥ وزارة العدل والحريات

اعتبرت سنة 2013 محطة حاسمة في تاريخ قطاع العدالة بالمغرب من خلال مواصلة الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة الذي عرف انطلاقته بتاريخ 08 ماي 2012 بتنصيب جلالة الملك لأعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني، وانتهاء بميلاد ميثاق إصلاح منظومة العدالة باعتماد منهجية تشاركية ومقاربة إصلاحية حظيت بالموافقة المولوية لجلالته .

وقد أفرز الحوار الوطني الذي بدلت مجهودات جبارة لمواكبة أشغاله ستة أهداف أساسية :

- توطيد السلطة القضائية حيث تفرعت عنه سبعة أهداف فرعية ترمي إلى وضع مقومات استقلال القضاء .
- تخليق منظومة العدالة والذي تفرع عنه أربعة أهداف فرعية تهدف إلى الجمع بين المقاربة القانونية والمقاربة الاخلاقية .
- حماية القضاء للحقوق والحريات من خلال ستة أهداف فرعية تتمحور حول مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب .
- الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء من خلال سبعة أهداف فرعية تهدف إلى توفير عدالة قريبة من المتقاضين وفعالة تطبيقا لمقتضيات الدستور .
- إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة والذي تفرعت عنه سبعة أهداف فرعية ترمي إلى توفير مؤسسات قادرة على تأهيل العاملين في قطاع العدل والنهوض بالتكوين المستمر ودعم آليات تعزيز ثقة المتقاضين .
- تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها ويتفرع عنه خمسة أهداف فرعية تهدف إلى النهوض بالبنية التحتية وتحديث آليات وأساليب الإدارة القضائية.

وفي إطار تنزيل مقتضيات الدستور المتعلقة باستقلال السلطة القضائية تم إعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة .

➥ المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

استهدف هذا القطاع من خلال كلمة وزيره أثناء عرضه للميزانية الفرعية لقطاعه، تتبع الخطة الوطنية حول الديموقراطية وحقوق الانسان والمساهمة في مسار تفعيل أرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الانسان مع تقوية قدرات الفاعلين في هذا المجال وتقوية الشراكات ودعم المشاريع .

وإذا كان المغرب قد قطع أشواطا مهمة في المجال الحقوقي من خلاله تجاوزه ماضي انتهاكات حقوق الانسان، فإنه قد عرف بالمقابل بعض التراجعات يمكن ترجمتها في الممارسات التي تسيء الى واقع حقوق الانسان بالمغرب، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا بالتسريع بإشاعة ثقافة حقوق الانسان في كل البرامج والاوراش، ومواكبة الجامعة للمجال الحقوقي .

➥ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج

عرفت سنة 2013 مجموعة من التراجعات همت الزيادة في عدد نزلاء المؤسسات السجنية، مع انخفاض مستوى الحصص اليومية المخصصة للتغذية، ومرد ذلك يرجع بالأساس الى غياب شبه كلي لسياسة واضحة المعالم تعالج بها المشاكل التي تعاني منها الساكنة السجنية .

ومن ضمن الحلول التي تم التفكير فيها العقوبات البديلة التي كانت من ضمن توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان .

➥ الوظيفة العمومية وتحديث الادارة

ركز هذا القطاع على ضرورة وضع برنامج يعتمد مقاربة شمولية وتشاركية تأخذ بعين الاعتبار بلورة رؤية موحدة ومشتركة وذلك بدعم التشاور والحوار وضرورة إشراك كل القطاعات المعنية وجعل المواطن في صلب انشغالات الادارة.

ولعل أهم ما تحقق خلال سنة 2013 على مستوى هذا القطاع وتفعيلا للمقاربة التشاركية هو ورش تعديل النظام الاساسي للوظيفة العمومية، ومشروع

قانون الحق في الحصول على المعلومة .

↩ الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

إذا كان البرنامج الحكومي قد جاء بأبعاد ثلاث متمثلة في العمل المندمج والمتكامل والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة، فقد أوخذ على هاته الوزارة وضع قطيعة مع هاته الابعاد.

لذلك جاء التأكيد على ترسيخ المقاربة التشاركية للرفع من المنتوج التشريعي الذي يبقى مخولا للبرلمان بمقتضى الدستور دون قيد أو شرط .

وبخصوص العلاقات مع المجتمع المدني فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني - التي تحظى بتتبع دولي نظرا لأهميتها - للخروج بمنظومة قانونية جديدة يساهم فيها جميع الفاعلين .

↩ الامانة العامة للحكومة

ما يمكن تسجيله على الميزانية المرصودة لهذا القطاع هو هزالتها - بالنظر الى أهميته - ، التي أقر بها السيد الامين العام للحكومة ولم يعتبرها إكراها يحول دون بلوغ الاهداف المسطرة .

وفي سياق المؤاخذة على هذا القطاع بعدم تشبيب موارده البشرية، تم التأكيد على أنه سيتم توظيف 17 مستشارا قانونيا من الدرجة الثانية ستسهر الامانة العامة للحكومة على تكوينهم لإلحاقهم بمختلف القطاعات الوزارية حسب الاولوية .

وتعتبر البوابة الالكترونية للأمانة العامة للحكومة من أهم المواقع كونها أسهمت في خدمة فئة كبيرة من الباحثين والمهتمين في مختلف المجالات .

↩ المجلس الاعلى للحسابات

انعقد اجتماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان الاول لمناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الاعلى للحسابات يوم الخميس 07 نونبر 2013 وامتنع السادة النواب عن الشروع في المناقشة لتغيب السيد الرئيس الأول ليؤجل الاجتماع الى يوم الخميس 14 نونبر 2013 مع تخلف السيد الرئيس الاول للمرة الثانية لكن هذه المرة بمبرر تقبله السادة النواب وهو افتتاح مؤتمر الاجهزة العليا للرقابة الناطقة جزئيا

أو كليا باللغة الفرنسية والذي احتضنته بلادنا يومي 7 و8 نونبر 2013 .

لجنة القطاعات الانتاجية

إن العناصر والمحاور التي ميزت هذا القانون نذكر منها :

- أهمية الهندسة الحكومية في إخراج قطاعات لها أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني (الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،الاستثمار، الاقتصاد الرقمي، المقاولات الصغرى والمتوسطة والقطاع غير المهيكل،التجارة الخارجية)
- التحول الإيجابي في القطاع الصناعي على مستوى الاستثمار والتصدير(قطاع السيارات + 13 مليار درهم وأجزاء ومعدات الطائرات + 3 مليار درهم وترحيل الخدمات+ 3 مليار درهم)
- تقدم المغرب ب 36 مركز ، حيث صنف عالميا في المركز 56 على مستوى إحداث المقاولة
- ارتقاء المغرب ب 8 مراكز بانتقاله إلى الرتبة 87 (95 سابقا) بممارسة أنشطة الأعمال
- تأكيد تصنيف المغرب بمثابة سوق نامي حسب مؤشر داوو جونز
- أهمية دور صندوق التنمية الفلاحية كرافعة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث مكنت المساعدات الممنوحة خلال الفترة 2008-2012 من خلق قيمة إضافية ب 10 ملايير درهم سنويا.
- فتح ورش التضريب الفلاحي حيث ما جاءت به الحكومة اليوم يعتبر جوابا واضحا يؤكد واقعية هذا الاختيار المبني على إصلاح ضريبي تدريجي ممتد إلى 2020، يراعي خصوصية هذا القطاع و يزاوج بين ماتقدم لهذا القطاع من إعانات و دعم مالي، و مشاريع لها طابع هيكلي كالشراكة بين القطاعين العام و الخاص و مشاريع التجميع.
- النتائج الإيجابية التي حققها قطاع السياحة على مستوى عدد ليالي المبيت والسياح والعائدات رغم الظرفية الصعبة لسنة 2013 بالنسبة للسياحة الدولية

(+ 6.7 % بالنسبة للوافدين، +2.2% بالنسبة للمداخيل، 9 % بالنسبة لليالي المبيت)

لابد أن نشير إلى الحصيلة المهمة في تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية (الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، السياحة، الصناعة التقليدية...) و التي ساهمت من خلال المؤشرات الإيجابية في الرفع من الناتج الداخلي الخام في بعض القطاعات (الفلاحة 19 %.،السياحة 8،7%) كما مكنت المغرب من رفع تنافسيتة على مستوى استقطاب الاستثمار (أواخر 2012 ب 8 مليار درهم) و جعله أفضل و جهة لقطاع ترحيل الخدمات كما انتقل المغرب من الرتبة 78 إلى الرتبة 71 فيما يخص تنافسية قطاع الأسفار و السياحة و احتلاله المرتبة الخامسة في إعطاء المغرب الأولوية لقطاع السياحة في سياساته العمومية.

القطاع الفلاحي و في إطار مخطط المغرب الأخضر بدعامتيه الأولى و الثانية أعطى بدوره دفعة قوية للفلاحة ببلادنا من خلال تعبئة 53 مليار من الاستثمار خلال الخمس سنوات الأخيرة و أصبح أداة فعالة في محاربة الفقر و الهشاشة بالعالم القروي. كما نثمن الاستراتيجية الفلاحية التضامنية التي تستهدف صغار الفلاحين و التي تروم الرفع من مداخيلهم و تحسين ظروف عيشهم.(استهداف 840.000 فلاح) كما أن مشروع التجميع يعتبر نموذجا مبدعا للتنمية و التنظيم و آلية فعالة لإنعاش الاستثمارات. هذا المشروع يتطلب مواكبة و تأطير و متابعة

وفي إطارإنعاش التشغيل نستحضر النتائج الإيجابية التي حققتها الأوراش الصناعية الجديدة (الخط الثاني لشركة رونو، و انطلاق مشروع بومباردي) . كما عرفت الصناعة الغذائية تطورا مهما على مستوى تثمين المنتوج و تقوية الصادرات.

في إطار تنزيل رؤية 2015 تساهم الصناعة التقليدية بشكل فعال في تأهيل الحرفيين ودعم التعاونيات و الجمعيات و إدماج النساء و الشباب في قلب العملية التنموية. وبالمناسبة نشير إلى ضرورة اعتماد الا تقائية و الاندماجية مع باقي القطاعات الحكومية لتفعيل برامج رؤية 2015 ،

يمكن القول إجمالا بأن المغرب باعتماده المخطط الوطني للإقلاع الصناعي اعتمد سلسلة من الإجراءات تستهدف دعم و تقوية المقاولات الصغرى و المتوسطة خلال جميع مراحل تطورها و ذلك في أفق تأهيل هذا الصنف من المقاولات و الرفع من مردوديتها حتى تكون في مستوى التنافسية المطلوبة

و نظرا لأهمية القطاع غير المهيكل و انعكاساته على الاقتصاد الوطني فهو يتطلب سياسية خاصة من أجل دعمه وترقيته اعتبارا للدور الاقتصادي والاجتماعي

الكبير الذي يلعبه, باعتماد مقاربة تنموية للحد من انتشاره و ذلك عبر نهج مقاربة شمولية بيداغوجية موجهة ومؤطرة، وتجنب المقاربة الأمنية والزجرية.

تعاني التجارة الخارجية من عدم توازن بين الصادرات والواردات، الذي نتج عنه عجز في ميزان الأداءات.

لكن نسجل التحسن التدريجي في المنتجات ذات القيمة المضافة ب 22 مليار درهم، بسبب تطور المهن العالمية الجديدة كقطاع السيارات والطائرات وترحيل الخدمات.

فيما يخص اتفاقيات التبادل الحر يتعين الوقوف طويلا لتقييم نتائج هذه الاتفاقيات واتخاذ سياسة للحد من إغراق السوق الداخلي بالمنتوجات المستوردة مقابل تشجيع ودعم المنتوج المحلي.

تهتم الحكومة من خلال استراتيجية المغرب الرقمي بتطوير الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بالإضافة إلى وسائل الإنتاج التقليدية على المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة. وإذا كان المغرب يشهد تطورا سنويا مهما في تعميم تقنيات الهاتف والإنترنت، فإن البنية التحتية لأنظمة حفظ المعلومات وتنظيمها لا زالت ضعيفة وتكاد تكون منعدمة وهذا يمثل بعدا استراتيجيا، ندعو الحكومة إلى الاهتمام به لما له من أهمية على الأمن والاستقلال المعلوماتيين لبلدنا.

↵ لجنة البنيات الأساسية

↵ قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

يضم هذا القطاع المهام المناطة بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك لإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميادين الطرق،والموانئ،والملاحة الجوية،والملاحة البحرية ،والنقل الطرقي ،والسكك الحديدية،والنقل الجوي ،والبحري ومجال السلامة الطرقية، إضافة إلى مجال اللوجستيك، ويعتبر القطاع النواة الصلبة لباقي القطاعات الوزارية الأخرى حيث سُمي في كثير من الأحيان أثناء مناقشة اللجنة بميزانية أم الوزارات .

تخضع لوصايته مجموعة من المؤسسات والشركات العمومية من قبيل المكتب الوطني للسكك الحديدية،وصندوق تمويل الطرق،والشركة الوطنية

للطرق السيارة،والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية،والوكالة الوطنية للموانئ، والمكتب الوطني للمطارات،والخطوط الملكية المغربية والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية ...مما جعل الوثائق التي تم إعدادها لمناقشة ميزانية الوزارة تتسم بالكم وغنى المعلومات،وهو ما يؤكد أيضا ضرورة تعيين أكثر من وزير على مهامه.

تقاسم جميع المتدخلين أغلبية ومعارضة جانب التواصل الإيجابي والمستمر الذي نهجه وزير التجهيز والنقل خلال السنة، من برمجة مجموعة من اللقاءات مع أعضاء اللجنة في ميادين همّت جميع مجالات تدخل الوزارة،ومكّنت من تتبع جميع البرامج التي يقدم عليها القطاع المعني مشفوعة بالمعطيات الرقمية المحينة ،حكامة في التسيير والتدبير والتتبع والتقييم بمقاربة تشاركية كان لها وقعها الإيجابي أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع والتي تأتي وفق استراتيجية الوزارة(2012-2016) بانسجام وتناغم مع الأهداف والتوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي. ورسمت الميزانية الفرعية للقطاع برسم سنة 2014 متابعة مبادئ التنافسية والتنمية العادلة والمستديمة من خلال إنهاء مشاريع الطرق السيارة التي توجد في طور الإنجاز في الآجال المحددة ،ومواصلة إنجاز الشطر الأول للقطار الفائق السرعة مع الإعداد للمراحل الموالية من المخطط المديري لخطوط هذا القطار،وتعزيز ميناء طنجة المتوسطي كميناء محوري في التجارة الدولية البحرية مع تكريس المكانة البحرية للمغرب من خلال المخطط المديري المينائي الجديد،ووضع استراتيجية لتطوير النقل الجوي متجاوبة مع حاجيات رؤية 2020 للسياحة وتثمين مكاسب تحرير النقل الجوي وتموقع مطار الدارالبيضاء كقاعدة وقطب إقليمي في مجال الملاحة الجوية، تنافسية تتجلي أيضا في التفعيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية،وتسريع إنجاز الشطر الأول من المخطط الوطني للمناطق اللوجستيكية ،وربطها بشبكات النقل مع استكمالٍ لمشاريع توسيع الشبكة الوطنية من الطرق السريعة عبر فتح 600 كلم جديدة لبلوغ شبكة طولها 1300 كلم. تنافسية تتسم بالوفاء لالتزامات الحكومة في مجال فك العزلة عن ساكنة العالم القروي بالقيام بدراسة تحليلية لأثر البرنامجين الأول والثاني ووضع تركيبة برنامج ثالث يهدف توسعة عملية فك العزلة. وبالموازاة وداخل جودة وسلامة خدمات النقل،ستتم في إطار ميزانية 2014 مواصلة إنقاذ الرصيد الوطني وتطوير الطرق المصنفة وإصلاح وبناء القناطر مع اعتماد مقاربة تشاركية في بلورة سياسة فاعلة لمعالجة ظاهرة حوادث السير وتحسين السلامة الطرقية...إجراءات وفق

استراتيجيات ومخططات تنفيذية تطبعها الشفافية والحكامة الجيدة ثمّنها أعضاء اللجنة وخاصة فرق الأغلبية ،ومن خلالهم أعضاء الشعبة الذين اعتبروا أن هذه القطاعات هي قاطرة ورافعة للتنمية وبالتالي تستوجب مجهودا استثماريا هائلا بالنظر إلى شاسعة المجالات التي تغطيها، وإكراهات الخصاص والطلب المتزايد عليها. مشيدين بالنهج السليم لتفعيل الاستراتيجيات من خلال مواصلة الأوراش الكبرى وتحسين حكامة الصفقات وتجديد حظيرة النقل الطرقي بتخصيص منح لتكسير المركبات ،ومنح لتجديدها، ومنح استرجاع المأذونيات، ومنح تأهيل مقاولات النقل العمومي الجماعي مع إعطاء الافضلية للمقاولة الوطنية والاهتمام بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبالمقابل طالب أعضاء الشعبة ببذل مجهودات نوعية وإضافية من أجل سياسة طرقية تستجيب للنمو المتواصل للطلب على النقل والمواصلات مع توفير الربط الطرقي وضمان سيولة دائمة لحركة النقل،ومعالجة إشكالية النقط السوداء وأضرار الفياضانات والمنشآت المتهالكة و ضعف التشوير خاصة بالطرق الإقليمية ،و إشكالية الجودة في إنجاز الطرق ،مسائلين الوزيرين عن تفعيل آليات الحكامة،وتنزيل مضامين الدستور لربط المسؤولية بالمحاسبة،وإيلاء الأهمية اللازمة للصيانة الطرقية منهين بتدهور نسبة الطرق في حالة ،من متوسطة إلى جيدة ،التي لا تفوق 53% وهي في تراجع بالمقارنة من العشرية الأخيرة، كما أن فك العزلة عن ساكنة العالم القروي تستوجب تقييما لبرامجها ومعالجتها وفق عدالة مجالية.

⬅ قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة

يسهر على تتبع مهام هذا القطاع إلى جانب وزير الطاقة والمعادن وزيرتين منتدبتين مكلفتين بالبيئة والماء نظرا للأهمية التي يحظى بها، إذ يعتبر إلى جانب قطاع التجهيز والنقل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل الصادرات المعدنية 30% من قيمة الصادرات الوطنية .وقد تمكن السادة النواب من خلال الوثائق المحالة عليهم من طرف الوزراء المكلفين بالقطاع في إطار مدارسة الميزانية الفرعية، من تحليل مؤشرات القطاع وخصوصياته بالمغرب مبرزين في إطار تدخلاتهم إلى الفاتورة الطاقية جد المرتفعة التي تعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها المغرب، ومسائلين السادة الوزراء عن خطة الطريق للتقليص من التبعية الطاقية ،حيث همّت مجموعة من التساؤلات مجال المحروقات والمواد النفطية، مجال الكهرباء والطاقات المتجددة ،واشكالية تعميم الكهربة القروية،وضعف

التيار الكهربائي ونسبة الربط لساكنة العالم القروي ،والانقطاعات الكهربائية التي تعاني منها بعض المناطق ،وخطر الأسلاك العارية ،وحالة الأعمدة، وسرقة الأسلاك الكهربائية، ومجال التدبير المفوض .... كما كان التساؤل حول الإنجازات في مجال الطاقات المتجددة ومدى تشجيع استعمالها خاصة في الميدان الفلاحي ،وتقييم النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية من خلال التحسيس والتواصل، وبرنامج تعميم المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض ،وتشجيع استعمال سخانات الماء الشمسية،و التركيز على مجال البحث في الطاقات المتجددة ومواكبة برامج المخطط الوطني الخاص به من خلال خلق صندوق التنمية الطاقية. تساؤلات في مجال الطاقة تطرق فيها السيد الوزير من خلال رده عليها،على الاستراتيجية المتبعة وفق البرنامج الحكومي للتقليص من التبعية بإصلاح نظام المقاصة وفق نظام المقايسة الجزئية كأول خطوة للإصلاح لاستقرار الميزانية والتضامن الاجتماعي. وفي إطار الكهربة القروية التي بلغت نسبة التغطية 98.38% في نهاية شهر غشت 2013 أبرز السيد الوزير أنه تم برمجة كهربة مجموعة من الدواوير خلال الفترة الممتدة بين 2013-2017، ستشمل خلال 2014 ما يناهز 1500 دوار،وإمكانية الاستخدام على نطاق واسع للطاقة الفتوفلطائية حيث تبين أثارها الإيجابية اقتصاديا واجتماعيا، كما تطرق السيد الوزير في معرض جوابه إلى أهم الإنجازات في مجال الطاقات المتجددة من خلال إنشاء المحطات الريحية لإنتاج الكهرباء (جهة تطوان- الصويرة-فم الواد-أخفير-الحومة).وإنجاز المحطة شمس حرارية بعين بني مطهر ومحطة فتوفلطائية بإقليم أسا الزاك .و في إطار البرنامج الشمولي للكهربة القروية تم تجهيز أزيد من 51.000 مسكن بالألواح الشمسية الفتوفاطائية. وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الفلاحي لضخ مياه الري لصالح صغار الفلاحين. وتعمل الوزارة على تشجيع المواطنين على استعمال الطاقة الشمسية في القطاع السكني ، كما أنها بصدد وضع تصور شامل لتعميم استعمال الطاقة الفتوفلطائية على نطاق واسع بعد نتائجها المشجعة. كما ستعرف سنة 2014 وضع مخططات عمل على المدى المتوسط والطويل في إطار تفعيل توصيات الحوار الوطني حول النجاعة الطاقية والذي تم انطلاقته في سنة 2013. وفي مجال المعادن أجاب السيد الوزير عن مجموعة من تساؤلات النواب حول الاستغلال العشوائي للفحم الحجري بجرادة، والتأثيرات السلبية عن استعمال المتفجرت بالمقالع ،وعن وضعية سوق الفوسفاط ومشتقاته ،والمشاكل التي تعاني منها المناجم وخاصة مشكل إيمضر الذي يعيش منذ 2011 توترا اجتماعيا من جراء الخلاف القائم بين الساكنة المجاورة وإدارة المنجم،وهمّت أجوبة السيد الوزير، مجال تثمين بعض المواد المعدنية وتنمية المناجم

الصغرى، والاستراتيجية المعدنية بصفة عامة، والتشريعات المرتبطة بتطبيقها وعلى الخصوص قانون المعادن الجديد والذي سيعرف توسيع مجال تطبيق التشريع ليشمل المناطق البحرية، وكذا المواد المعدنية ذات الاستعمال الصناعي. كما ناقشت اللجنة مجال التخريط الجيولوجي والمخطط الوطني المرتبط به، حيث عبر السادة النواب عن ضعف نسبة التغطية سواء الجيولوجية أو الجيوفيزائية وبمستوى أدنى الجيوكيمائية.

ولقد كان للسيدتين الوزيرتين المنتدبتين لدى وزير الطاقة والمعادن والمكلفتين بالماء والبيئة نصيب من الأسئلة المطروحة من لدن نواب الأمة، وخاصة أعضاء الشعبة الذي كان لهم حضورا قويا ومتميزا. وهمت الأسئلة مجال السياسة المائية من خلال استراتيجية تدبير الموارد المائية الجوفية ومحدودية بناء السدود وصيانتها ،وتطبيق العدالة المجالية في بنائها ،وتحلية مياه البحر ،والاقتصاد في الماء وسياسة ترشيد استعماله، وتعميم التزود به خاصة بالعالم القروي، والوقاية من الفياضانات وفق مخطط محكم.... تساؤلات ضمنتها السيدة الوزيرة في أجوبة كتابية وأحالتها على أعضاء اللجنة بعد الرد السريع عليها في اجتماع اللجنة.

واستأثر مجال البيئة باهتمام النواب أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع خاصة فيما يخص تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وقانون الساحل وإصدار النصوص القانونية المرتبطة بهما، وإدماج البعد البيئي في السياسات العمومية ،ومدى تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمخططات المديرية لتدبيرها ،ووضعية المطارح، وإشكاليات التلوث الصناعي، وإشكالية استغلال المقالع ....وكان أيضا للسيدة الوزيرة رد على معظمها مع إحالة أجوبة كتابية على السادة اعضاء اللجنة ،لجميع التساؤلات المطروحة أثناء المناقشة العامة للميزانية الفرعية الخاصة بالبيئة.

عبر أعضاء اللجنة على ضعف ميزانية الاستثمار المخصصة لكل من قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة والتي تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع حجم التحديات والإكراهات التي يعرفها القطاع بصفة عامة والاستراتيجيات الموضوعة للتقليص من التبعية الطاقية بصفة خاصة.

➥ ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

على غرار القطاعات السابقة ،حظيت المناقشة العامة لميزانية المندوبية

السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بنفس اهتمام أعضاء الشعبة حيث اعتبرت مداخلاتهم محورية وجوهرية من حيث مدارسة مؤشرات الإنجاز وبرنامج عمل المندوبية المستقبلي. ثمن فيها السادة النواب بعض إنجازات القطاع خلال سنة 2013 إذ وصلت نسبة الالتزام بالنفقات في ميزانية الاستثمار 69% إلى حدود نهاية أكتوبر 2013، شملت تطور نوعي في مجال التشجير و تحديد الملك الغابوي رغم الإكراهات التي تعيق عمليات التحفيظ، (تحفيظ أزيد من 159.000 هكتار) ،ومتابعة عمليات التحديد النهائي على مساحة إجمالية تناهز 1.119.000 هكتار،ومواصلة فتح المسالك الغابوية لأزيد من 258 كلم مع ترميم وصيانة 654 كلم،وتعزيز وسائل وسائل الوقاية من حرائق الغابات بوضع برامج للتحسيس والتوعية للحد من الآفة مكّنت من تسجيل انخفاض ملحوظ للمساحات المتضررة من الحرائق في جل مناطق المملكة مقارنة مع السنوات الفارطة، حيث تقلصت النسبة ب45%. وبالمقابل عرفت مداخلات أعضاء الشعبة بحضورهم القوي مجموعة من التساؤلات همّت الخروقات المسجلة في طرق التحديد الإداري للأملاك الغابوية،وإشكالية تأمين الملك الغابوي مع مراعاة حقوق الساكنة، والتوسع العمراني على حساب الملك الغابوي والخروقات في تفويته،والمشاكل التي تتعرض لها الغابة من نهب لثرواتها وتدهور غطائها إضافة إلى سوء تدبير يستبعد المقاربة التشاركية وعدم إدماج التعاونيات وتأهيل المقاولات الغابوية،وعدم إيلاء ما يلزم للرفع من مستوى الشراكة في مجال فتح المسالك الغابوية، وفك العزلة، وما تمكنه هذه المسالك لمعالجة الحرائق على الشكل الأمثل والسريع لتفادي ما وقع في حريق منطقة امسكرود بالجهة الجنوبية الغربية.

وقد رصد للقطاعات الوزارية أعلاه في مجال نفقات الاستثمار الميزانيات الآتية :

1/ التجهيز والنقل واللوجستيك 4.768.711.000 في ميزانية الوزارة و2.200.000.000 في الصندوق الخاص بالطرق و16.000.000 في صندوق تحديد الملك العمومي البحري والمينائي.

2/ الطاقة والمعادن والماء والبيئة 2.6218.455.000 كنفقات الاستمثار.

3/ المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر :130.000.000 كنفقات الاستثمار للمندوبية و 350.000.000 في الصندوق الوطني الغابوي و 14.000.000 درهم لصندوق الصيد لبري والصيد في المياه الداخلية.

لجنة الداخلية

لقد شكلت مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة حدثا بارزا بالنظر إلى المتغيرات الجوهرية التي عرفتها القطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاص عمل اللجنة سواء من حيث التغير الذي طرأ على بعض القطاعات لا من حيث المسؤوليات وأيضا على مستوى الاختصاصات حيث تم إحداث قطاع وزاري جديد يتمثل في وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وذلك بعدما تم سحب هذا الاختصاص من وزارة السكنى وسياسة المدينة بهدف خلق دينامية جديدة وافق واضح للإشتغال لمعالجة كافة الإشكالات التي يعاني منها قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني ،كما تم تعيين وزير جديد للداخلية وهو ما أعطى للنقاش نكهة خاصة وذلك بالنظر إلى حجم الأوراش التي تنتظر التفعيل والمواكبة من حيث إعداد الترسانة القانونية او من حيث مراقبة ومتابعة الأوراش المفتوحة والإنجازات المحققة والإكراهات المطروحة والإشكالات العالقة منذ عقود والتي تنتظر حلولا جذرية تتطلب تظافر جهود مختلف الفاعلين .

تتشكل الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الداخلية من ميزانيات قطاع الداخلية، قطاع السكنى وسياسة المدينة، قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني ،لقد تميزت المناقشة العامة داخل اللجنة بالحضور القوي والوازن لأعضاء الشعبة في لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة خلال مجمل اجتماعاتها والتي بلغت سبع اجتماعات إبتداءا من 31 اكتوبر إلى حدود 19 نونبر 2013 وقد وصل مجموع ساعات العمل حوالي 26 ساعة متواصلة بمتوسط حضور بلغ 67.35 في المائة وهو ما يشكل اكبر نسبة حضور في جميع الاجتماعات السبعة التي عقدتها اللجنة أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية سواء من داخل فرق الأغلبية الحكومية او المعارضة وشكلت نسبة حضور أعضاء الفريق ما يقارب 45 في المائة من مجموع الحضور داخل اللجنة وهو ما يشكل سابقة في تاريخ العمل البرلماني ويساهم في تصحيح الصورة النمطية عن البرلمان والمتمثلة في الغياب المتكرر للسادة النواب .

لقد شكلت الجلسة الختامية للتصويت على الميزانيات الفرعية نموذجا يحتذى به في الإنظباط وتحمل المسؤولية حيث بلغت نسبة الحضور ازيد من 92 في المائة بتغيب عضو واحد من اعضاء الشعبة كان في مهمة رسمية خارج الوطن

وفيما يتعلق بالتصويت على مشروع قانون المالية سجلت حضور بلغت 100 في المائة وهذا ما يشكل قمة في التميز والعطاء والإحساس بالمسؤولية تجاه الناخبين والوطن .

اما من حيث المساهمة الفعلية أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية فقد تميزت مداخلات الإخوة اعضاء الشعبة بالنوعية والجدية والمشاركة الإيجابية والنقد البناء والتركيز والاحتراف وتجنب التكرار والدخول في الحسابات السياسية الضيقة وذلك من خلال معالجة ومدارسة الوثائق المتعلقة بمشاريع الميزانية الفرعية وإعداد المقترحات بشأنها من خلال الاستعانة بمجموعة من الخبراء والأطر الوزارية والأساتذة الجامعيين والممارسين بالميدان على هذا الأساس جاءت مداخلات شاملة وذات نفس إجرائي وبعد اقتراحي يتجاوز الإختلالات ، يثمن الإنجازات ويطرح البدائل الواقعية التي تأخذ في الحسبان جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شكل الدستور الجديد و البرنامج الحكومي والبرامج القطاعية الأداة المرجعية في مجمل مداخلات الإخوة أعضاء الشعبة وهو ما جعل هذه الأخيرة تتسم بالعمق والواقعية وهو ما جعل من هذه المقترحات نواة لمجموعة من التعديلات الجوهرية والتي تفاعل معها السادة الوزراء من خلال ردودهم على مداخلات الإخوة اعضاء الشعبة او من خلال استعدادهم للتعاون المشترك فيما يتعلق بمجموعة من القضايا .

لقد كانت مداخلات الإخوة أعضاء شعبة الداخلية متميزة من خلال طريقة الإعداد والتعاطي مع المناقشة حيث تم توزيع الإخوة على محاور المداخلة وتم تكليف الإخوة كل حسب تخصصه مجموعة من القضايا وذلك من اجل تجاوز عملية التكرار واستغلال الوقت بشكل جيد بما يضمن الإحاطة بجميع القضايا والإشكالات المطروحة ويعطي للمداخلات النوعية المطلوبة ويحقق التكامل بين الإخوة والدقة والتخصص في الطرح .

لقد بلغ معدل المداخلات بالنسبة للإخوة أعضاء الشعبة عدد الإخوة الحاضرين وهو ما شكل إضافة نوعية وساهم في ضمان مشاركة الجميع ومساهمة الإخوة كل بحسب تخصصه في المناقشة والتحليل والاقتراح وهو ما اعطى للمناقشة بعدها القيمي الذي يبتعد عن منطق الحسابات السياسية والتي ساهمت في الكثير من الأحيان في ضياع الكثير من الوقت دون تسجيل أية نتائج حقيقية للصالح لعام .

تعتبر القطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية من أهم القطاعات وذلك بالنظر إلى الأوراش المفتوحة بهذه القطاعات والتي تعتبر اوراش مهيكلة كورش الجهوية والانتخابات وغيرها من الأوراش المتعلقة سواء بالسكن أو بالتعمير وهو ما يستدعي تعميق النقاش في هذه القضايا وهو ما حرص عليه الإخوة أعضاء شعبة من خلال التعاطي الإيجابي مع البرامج والأوراش المفتوحة أو من خلال التثمين التوجيه والاقتراح ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الأفكار الواردة في مداخلات الأخوة حسب القطاعات :

➥ قطاع الداخلية

لقد شكلت مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية حدثا بارزا وذلك بالنظر لتعدد مجالات تدخلها على المجال الترابي والمجالي وأيضا لدورها المحوري في تحقيق الأمن والإستقرار وهو ما من شأنه ان يساهم في تنزيل السياسات القطاعية لمختلف القطاعات الوزارية ، هذه الوزارة التي تشرف على تدبير مجموعة من المرافق الحيوية من : الأمن ، النقل الحضري ، الإنعاش لوطني ، الهجرة ، التعمير ، محاربة المخدرات ، مكافحة آثار الكوارث ، التدبير المفوض ،المبادرة الوطنية ، المراكز الجهوية للإستثمار ،تدبير الانتخابات ، الجماعات الترابية ، تدبير وتأهيل رجال السلطة ، وكالات التنمية الاجتماعية ، دعم مجموعة من البرامج كالكهربة القروية ،تزويد العالم القروي بالماء ، الطرق القروية ، دعم وتأهيل المرافق الجماعية ، وغيرها من الاختصاصات التي تدخل ضمن مجال تدخل وزارة الداخلية ، هذه القطاعات أثارت نقاشا واسعا داخل أعضاء اللجنة بين جميع أعضائها والتي ركزت في مجملها على مجموعة من القضايا التي كانت محل إشادة بين جميع النواب داخل اللجنة نذكر منها : الجهود التي تبذلها القوات العمومية في تدبير العديد من القضايا والإشكالات سواء التي تهدف إلى زعزعة الأمن مثل بعض الأعمال التي تقوم بها بعض الخلايا الإرهابية او بعض الإحتجاجات التي تعرفها العديد من المدن والتي تخرج أحيانا عن جانبها السلمي او قد تستغل من طرف البعض كما حدث مع الأحداث التي عرفتها الأقاليم الجنوبية وهو ما يستدعي المزيد من اليقظة والتعبئة لمواجهة مثل هذه التحديات .

كما ثمنت العديد من التدخلات ما جاء في الميزانية خصوصا ما يتعلق بالبرامج والرهانات المستهدفة وفيما يتعلق بمداخلات الإخوة أعضاء شعبة الداخلية فقد قاموا بتثمين مجموعة من المنجزات التي تم تحقيقها في قطاع الداخلية واعتبروا

ان الوزارة تحتاج إلى مضاعفة الجهود من حل العديد من الإشكالات كما قدمو مجموعة من المقترحات يمكن إجمالها في ما يلي :

تركزت مداخلات السادة النواب حول مجموعة من القضايا الوطنية والمحلية، والتي تدخل في اختصاص وزارة الداخلية،حيث نبه النواب الى الدور الاستراتجي الذي تلعبه هذه الوزارة من حيت تنفيذ السياسات العمومية، أو من حيت وصايتها وإشرافها على التسيير المحلي للجماعات الترابية .وفي هذا الاطار دعا السادة النواب، السيد الوزير الى تحمل مسؤوليته كاملة في تحييد وزارة الداخلية من التدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب ومساعدتها على الإشتغال ومنحها الوسائل الكفيلة بذلك ،والتعاون مع مختلف الفاعلين في تسيير الشأن العام.

ويمكن اجمالا آلإشارة إلى اهم الأفكار والمقترحات على الشكل التالي :

• استكمال البناء المؤسساتي ببلادنا خاصة تنزيل ورش الجهوية الموسعة ،ومراجعة الميثاق الجماعي لإعادة النظر في الصلاحيات المرتبطة باختصاصات الجماعات الترابية وطرق انتخاب اعضائها ،وكذلك طرق تكوين مكاتبها بالإضافة إلى مراجعة نظام وحدة المدينة الذي اثبت فشله .
• التهييئ لإجراء الانتخابات الجماعية والمهنية في اطار النزاهة والشفافية والحياد ودلك من خلال ابالإسراع بإعداد الترسانة القانونية واللوجستيكية والبشرية .
• المطالبة بتتبع وضعية المجالس المسيرة للجماعات الترابية التي تعيش وضعا كارثيا مما يؤثر سلبا على التنمية المحلية وجلب الاستثمار.
• المطالبة بالعمل وفق حكامة امنية واستحضار قانون حقوق الانسان في التعامل مع مختلف المظاهرات والاحتجاجات.
• تنبيه الوزارة الى تنامي ظاهرة الاجرام وانتشار المخدرات بكافة أصنافها ومقاهي الشيشة وكافة المظاهر المخلة بالآداب .
• المطالبة بفحص مخططات التنمية الحضرية وبرامج التأهيل الحضري واجتناب المحسوبية في توزيع الدعم الذي تقدمه الوزارة الى الجماعات الترابية.
• المطالبة بتحمل رجال السلطة لمسؤوليتهم في الحفاظ على الامن وخدمة المواطنين ومساعدة رؤساء الجماعات في اداء مهامهم.
• اعادة النظر في أهداف صندوق الانعاش الوطني وحل الاشكالات المتعلقة بطبيعة المستفيدين منه في كافة المناطق .
• مراجعة ادوار المراكز الجهوية للاستثمار وكل ما له علاقة بالاستثمار في

الجماعات الترابية خصوصا في ظل عجزها عن تحقيق الأهداف المرجوة
• المطالبة بمراجعة نظام التدبير المفوض لتجاوز الاشكاليات التي يعرفها ، رغم الايجابيات التي جاء بها وذلك بإجراء تقييم شامل .
• تقييم برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ،وتوجيه الدعم الى المشاريع المدرة للدخل ،للقضاء على البطالة والفقر .
• دور رجال السلطة في مجال التعمير خاصة على مستوى محاربة البناء العشوائي ومنح رخص الاستثناء.
• المطالبة بتدخل الولاة والعمال لدعم رؤساء المجالس المحلية في تحرير الملك العمومي ،واستخلاص المداخيل المرتبطة باحتلاله.
• التنبيه الى المشاكل التي تواجه العائدين الى ارض الوطن ،من حيت السكن والتعليم،والمطالبة بتوفير البنية التحتية لاستقبال العائدين.
• متابعة اشكالية الجماعات السلالية، من حيت حصر ذوي الحقوق ،اومن حيت اشكالية النواب ،واقتراح انشاء وكالة خاصة بالأراضي السلالية;
• المطالبة بإعادة النظر في طريقة استغلال اللوحات الإشهارية عن طريق المصادفة على دفاتر التحملات التى وضعتها المجالس المحلية لتجنب الاحتكار وفتح مجال المنافسة امام الجميع .
• التدقيق في الميزانيات الممنوحة من طرف الوزارة لدعم مجموعة من البرامج والصناديق حتى تحقق أهدافها كاملة .
• ضرورة التعامل الإيجابي مع مطالب السادة رؤساء الجماعات الترابية ومع ممثلي الأمة في القضايا التي يطرحونها قصد إيجاد حلول مناسبة لها .

من جهة اخرى طالب الإخوة أعضاء شعبة الداخلية الوزير ببذل المزيد من الجهد من أجل تنزيل مجموعة من الأوراش ومعالجة مجموعة من الإشكالات والقضايا وتوسيع مجال الاستشارة وذلك بإشراك المنتخب باعتباره الفاعل الرئيسي والممارس الميداني وأيضا هو الوسيط بين المواطنين والسلطات وهو ما من شأنه المساهمة في حل العديد من الإشكالات التي يعاني منها القطاع .

➥ قطاع السكنى وسياسة المدينة

يعتبر قطاع السكنى وسياسة المدينة قطاعا مهما وذلك بالنظر إلى إرتباطه بأهم حق من حقوق الإنسان والذي تم التنصيص عليه دستوريا وهو الحق في السكن هذا الحق الذي يعتبر حقا إجتماعيا من شأنه ان يضمن العيش الكريم للساكنة هذا القطاع الذي يضم قطاع السكنى وسياسة المدينة كان محط نقاش مستفيض اثناء

مناقشة الميزانية الفرعية حيث ابدى النواب أعضاء اللجنة مجموعة من الملاحظات والتي همت على الخصوص قضية تقسيم الوزارة إلى وزارتين هذا النقاش وما تركه هذا لأمر من تفاعل بين مؤيد لذلك ومعارض كما اشار مجموعة من المتدخلين إلى الجهود المبذولة من طرف الوزارة خصوصا على مستوى برنامج مدن بدون صفيح مع تسجيل مجموعة من الملاحظات تتعلق بالتزايد المهول لدور الصفيح بمجموعة من المدن وعدم نجاعة البرنامج في القضاء النهائي على الظاهرة رغم الإمكانيات المتاحة والجهود د المبذولة .

من جهة أخرى وفي إطار النقاش البناء قام الإخوة أعضاء الشعبة بعد الإشادة بالمجهودات التي تبذلها الوزارة وخصوصا على مستوى توفير السكن اللائق بإبداء مجموعة من الملاحظات والاقتراحات بهدف الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها إغناء المشروع وأيضا المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من القضايا المرتبطة بهذا القطاع سواء على مستوى البناء المؤسساتي او على مستوى البرامج المعتمدة او الميزانيات المرصودة والتي غير كافية مقارنة مع حجم البرامج المسطرة وإنتظارات فئات عديدة من المواطنين .يمكن إجمال ملاحظات الإخوة على الشكل التالي :

- إلتقائية البرامج اصبحت ضرورة ملحة في ظل وجود عدة متدخلين .
- يجب على الوزارة ان تكون فاعلا حقيقيا في قطاع السكن بدل ان تكون طرفا من عدة اطراف وهو ما يطرح إشكالية الحكامة .
- ضرورة إشراك العالم القروي في مختلف البرامج المسطرة .
- ضرورة إعادة النظر في قانون الكراء وخصوصا على مستوى العلاقة بين المكري والمكتري .
- إخراج المراسيم القانونية المتعلقة بالبناء وخصوصا مرسوم ضابطة البناء .
- السلطة المحلية يجب ان تتحمل مسؤوليتها كاملة في محاربة السكن العشوائي «إنتشار دور الصفيح والبناء العشوائي».
- إجراء تقييم عاجل لبرنامج مدن بدون صفيح الذي يستهلك اموال طائلة دون تحقيق نتائج كبرى .
- إعادة النظر في أدوار مؤسسة العمران : معايير الاشتغال ، شروط الاستفادة ، نجاعة البرامج.
- ضرورة التوصل بتقارير حول مؤسسة العمران : الميزانية ، البرامج المنجزة ، المشاريع المستقبلية .

• نشر لوائح المستفيدين من مختلف برامج السكن التي تنجزها الوزارة او المؤسسات التابعة لها
• يجب التفكير في التعاونيات وتقديم تشجيعات خصوصا على مستوى الإعفاءات الضريبية .
• يجب العمل على تطهير العقار قبل البناء وخصوصا على مستوى السكن الاجتماعي .
• ضرورة التفكير في العدالة المجالية وخصوصا على مستوى الاستفادة من البرامج المسطرة .
• تفعيل دفاتر التحملات المتعلق بالجودة وتوفير المنشآت السوسيوثقافية والرياضية والتعليمية والصحية .
• إعادة هيكلة التجزئات التي لا تتوفر على البنيات التحتية .
• ضرورة إعداد تصور واضح لسياسة المدينة .والتسريع بتنزيله .
• تفعيل دور المفتشيات اصبح ضروريا وخصوصا على مستوى المراقبة .
• يجب التفكير في تعبئة العقار من اجل إنجاز البرامج المسطرة حاليا ومستقبلا خصوصا في المناطق المفتوحة للسكن .
• يجب التفكير في حلول عاجلة للبنايات المهددة بالانهيار وخصوصا مع الملاك .
• ضرورة تشجيع المنعشين الصغار والمتوسطين بتخصيص حصة من المشاريع المبرمجة .
• العمل على تحقيق التكامل بين الأقطاب الصغرى والكبرى .
• إقرار ضريبة سنوية على الشقق الفارغة وذلك من اجل تشجيع الكراء .
• إعداد تصاميم نموذجية للمدن أصبح ضرورة ملحة لاتحتمل اي تأخير .
• ضرورة تحديد أملاك الدولة وتحفيظها وذلك لحمايتها من السطو .
• وضع نظام إعلامي للعقار يقوم يتوفير المعلومات الكافية عن كافة العقارات.
• توفير عروض السكن الاجتماعي لفائدة ساكنة الأقاليم الجنوبية .
• المقاربة التشاركية اساس نجاح جميع البرامج المعتمدة وخصوصا مع المنتخب .

يجب القطع مع نظام الاستثناءات المعمول به حاليا .

لقد كانت مداخلات الإخوة أعضاء الشعبة أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع السكنى وسياسة المدينة متميزة وذلك بالنظر لعمق الأفكار والمقترحات التي طرحها الإخوة والتي تنم عن المسؤولية والمواكبة الميدانية والقرب من الإشكالات

الحقيقية التي يعاني منها المواطنون على المستوى المحلي وقد شكلت هذه المداخلات إضافة نوعية اثرت النقاش وساهمت في طرح مجموعة من المقترحات التي من شانها حل العديد من قضايا القطاع.

➥ قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني

يعتبر قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني قطاعا حديثا من حيث استقلاليته بوزارة جديدة وهو ما يشكل إضافة نوعية وذلك بالنظر إلى الطابع الإستراتيجي للقطاع والدور الذي يمكن ان يلعبه في تسريع وثيرة الأوراش المفتوحة وإحداث نوع من التخصص نحن في حاجة ماسة إليه وهو ما من شأنه ان يعطي بعدا تنمويا في مجال التعمير بنفس استباقي يستحضر الإشكالات والإكراهات المطروحة ويقوم على مقاربة إستباقية تضمن النجاعة والفعالية .

لقد تميزت مداخلات الإخوة اعضاء الشعبة بعمق التحليل والموضوعية والدقة في طرح الإشكالات وأيضا في المساهمة في إعداد المقترحات من خلال الأفكار والطروحات التي جاءت متضمنة في مداخلاتهم على الشكل التالي :

- وضع استراتجية واضحة وشمولية لتطور المدن المغربية لتجاوز النمو العشوائي.
- اعداد التراب الوطني يحتاج الى تخطيط محكم يتجاوز الهواجس الأمنية والسياسية.
- ضرورة تنظيم قطاع التعمير وتجاوز سلبية تعدد المتدخلين، خاصة دور الوكالات الحضرية، ودور الولاة والعمال فيما يخص رخص الاستثناء.
- ضرورة تقييم السياسات و البرامج السابقة لإعداد التراب الوطني لتجاوز السلبيات وتعزيز المكتسبات.
- أهمية وثائق التعمير في تنمية المجال بصفة عامة اقتصاديا و اجتماعيا وبيئيا.
- المطالبة بتبسيط المساطر بالنسبة للتعمير بالعالم القروي مع المحافظة على الاراضي الزراعية من زحف المدن.
- ضرورة وضع برامج لحل اشكالية التأهيل الحضري وتنظيم الوعاء العقاري.
- تسوية وضعية المشاريع المتعثرة والبنايات الايلة للسقوط.
- اشراك اعضاء المجالس المحلية في تدبير القطاع بدل اتهامهم بالوقوف وراء الوضعية الحالية.

لقد كانت مداخلات الإخوة أعضاء الشعبة نابعة من دراسة معمقة لواقع التعمير على المستوى المجالي وهو ما ما ساهم في بناء تصور حقيقي عن القطاع وسيكون لهذه المداخلات اثرها بالأكيد على الإجراءات والبرامج الحالية والمستقبلية والتي من شأنها ان تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة في بناء مقاربة تعميرية بنفس إستباقي يعالج الإشكالات الحالية والمستقبلية للقطاع حتى يلعب دوره كاملا في التنمية المنشودة .

➥ لجنة القطاعات الاجتماعية

النفاد إلى عمق أقوى لحظات القانون المالي في الشق المتعلق بالميزانية الفرعية لا ينبغي أن ينصب على لغة الأرقام والميزانيات المرصودة بقدر ما هو لحظة اساسية لمساءلة السياسات الحكومية وتقييم السياسات العمومية بناء على مؤشرات واستراتيجيات دالة، تبتغي في العمق الإجابة عن سؤال أساسي وجوهري مالذي تحقق ومدى استجابة الميزانيات المرصودة لحاجيات القطاعات؟ ثم مامدى ترجمة التعاقد المدبج بالبرنامج الحكومي على أرضية الواقع.

مشروعية هذه الأسئلة وغيرها، في العمق ترجع بالأساس إلى أهمية القطاعات ذات البعد الاجتماعي كالصحة، التعليم، التشغيل، التعاضد...إلى غيرها من القطاعات الحساسة التي تتطلب إضافة إلى تعبئة الموارد المادية والإمكانات البشرية واللوجيستيكية اللازمة للقيام بأي إصلاح مرتقب معطى أساسي ركز عليه البرنامج الحكومي وبشدة بل أفرد له بابا خاصا وكان حاضرا في مداخلات السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة ويتعلق الأمر بمحور الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة اسنادا إليه يمكن تغيير واقع العديد من القطاعات.

➥ الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والرياضة

الغلاف الإجمالي للميزانية:1.276.410.000 درهم،أي 0.51 % من الميزانية العامة للدولة.

ميزانية التسيير 614.410.000 درهم.

ميزانية الاستثمار:622.000.000 درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون:23 المعارضون:10 الممتنعون: لااحد.

ترتكز استراتيجية الوزارة في مجال الرياضة حول الاهتمام بالمنشآت الرياضية و الارتقاء بالرياضة القاعدية،و الرياضة ذات المستوى العالي،فضلا عن مجال الطب الرياضي،أما فيما يخص مجال الشباب والطفولة والشؤون النسوية فيتجه إلى تطوير البنى التحتية للاستقبال والتركيز على الأنشطة ذات الصلة،وفي مجال الموارد البشرية الرفع من القدرات التدبيرية للموارد البشرية بمختلف المؤسسات التابعة للقطاع،فضلا عن تطوير مجالات خاصة بالتكوين والتكوين المستمر والتعاون والتواصل والدراسات القانونية.

خصصت اللجنة على مستوى الحيز الزمني 10 ساعات ونصف لمدارسة الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والرياضة وحققتا الفريق نسبة حضور وصلت إلى 86% مسجلا بذلك أكبر معدل على مستوى اللجنة ككل :

ساهم السيدات والسادة النواب في هذا النقاش من خلال مداخلات وازنة بل ومرجعية مست مختلف جوانب هذا القطاع الأفقي و الحيوي ولم تقف عند مستوى القراءة والتشخيص بل تعدته إلى تقديم قراءة موضوعية لواقع القطاع استنادا إلى العديد من المؤشرات الدالة وبناء على المرجعيات والتعاقدات،وأكدت بما لا يقبل الجدل أن أزمة القطاع هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى خاصة بالنسبة لقطاع الرياضة وهو ما أكدته الرسالة الملكية لمناظرة 2008 بالصخيرات، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في مقاربة جديدة و بأهداف ومؤشرات نوعية وأيضا ببعد استراتيجي،في نفس الإطار تم تسليط الضوء على العديد من الاختلالات المالية والتدبيرية.

بخصوص قطاع الشباب تمت الدعوة إلى اعتماد مقاربة نوعية عوض المقاربة الكمية المعمول بها،كما أن مبادرة الحوار الوطني حول الشباب في إطار الاستراتيجية المندمجة تحتج لنقاش عمومي كما أن الإعلام العمومي الموجه لهذه الفئة يحتاج إلى ميثاق وطني للإعلام.

↩ الميزانية الفرعية لقطاع الصحة برسم السنة المالية 2014

الغلاف الإجمالي: 12.918.194.000 درهم اي مايعادل 47 % من الميزانية العامة للدولة.

ميزانية التسيير:11.418.194.000 درهم.

ميزانية الاستثمار: 1.500.000.000 درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون:23 المعارضون:10 الممتنعون: لاأحد.

تندرج هذه الميزانية في إطار التوجهات الكبرى التي سطرتها الحكومة بالقطاع الصحي في أفق سنة 2016 لتحقيق الأهداف التالية:

- تعميم نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود وتحسين الولوج للخدمات الصحية خاصة بوحدات المستعجلات والولادة.
- تحسين المؤشرات الصحية بتخفيض عدد وفيات الأطفال ووفيات الأمهات.
- تقليص الفوارق المجالية استنادا إلى توزيع عادل للموارد البشرية والمادية.
- وضع منظومة لليقظة الصحية.
- تخليق القطاع واعتماد آليات الحكامة الجيدة.
- تحسين الخدمات الصحية الاستعجالية وخلق وحدات الطب الاستعجالي للقرب.
- توفير الأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين ظروف الاستقبال والإيواء.
- اعتماد مقاربة جديدة للصحة العقلية والنفسية.
- تسريع وثيرة المشاريع المبرمجة.
- دعم التغطية الصحية بالعالم القروي.

تدارست لجنة القطاعات الاجتماعية الميزانية الفرعية لوزارة الصحة خلال اجتماعين داما 12 ساعة وعرفا نسبة حضور تجاوزت 64%، رقم يعكس الحرص الكبير لكافة الاعضاء على المساهمة الايجابية والفعالة على قطاع حساس بامتياز كثير الانتظارات

تمحورت مداخلات السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق حول العديد من الإشكالات التي تعاني منها المنظومة الصحية بالمغرب وشددوا على أهمية القطاع والعناية الكبرى التي توليها الحكومة من خلال الاعتمادات المخصصة أو من خلال الاستراتيجيات والبرامج المعدة للنهوض به في إطار سياستها الاجتماعية،النقاش كان أيضا مناسبة للحديث عن المناظرة الوطنية للصحة والوقوف عن العديد من الإكراهات سواء المتعلقة بالموارد البشرية أو الحكامة أو تدبير السياسة الدوائية أو الاختلالات على مستوى الخريطة الصحية وسوء التوزيع ودور القطاع الخاص،في السياق ذاته تمت الإشادة بعديد من الإجراءات المتخذة من قبيل تخفيض أثمنة الدواء وتحسين جودة الخدمات الصحية و ورش التغطية الصحية من خلال برنامج

راميد، علاوة على تنزيل المخطط التشريعي.

الميزانية الفرعية لقطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

الغلاف الإجمالي: 000 087 632 درهم.

ميزانية التسيير: 000 087 522 درهم.

ميزانية الاستثمار: 000 000 110 درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون:23 المعارضون:10 الممتنعون: لااحد.

تروم الميزانية المخصصة للقطب الاجتماعي تحقيق الأهداف التالية:

- الدعم المؤسساتي للقطب الاجتماعي وتقويته.
- إعادة هيكلة القطب الاجتماعي من خلال التنزيل العملي لدراستين محوريتين لكل من مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.
- إقرار معايير الحكامة الجيدة من خلال تعزيز عملية المراقبة ومأسسة الافتحاص الداخلي وتنزيل ميثاق الممارسة الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة.
- تقوية كفاءات الموارد البشرية من خلال التكوين والتدبير المعلوماتي.
- تأطير العمل الاجتماعي من خلال دعم ومواكبة الفاعلين التنمويين وتطوير الهندسة الاجتماعية.
- النهوض بالعمل التكافلي والتعاوني.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة من خلال العديد من الإجراءات.
- الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي.

استغرقت الميزانية الفرعية المخصصة لقطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية زهاء عشر ساعات ونصف وعرفت نسبة حضور وصلت 79%على مستوى الفريق

نوهت مختلف المداخلات بالدينامية الكبيرة للقطاع من خلال:

تنزيل إستراتيجية القطاع 4+4 الممتدة من 2012 إلى 2016 والتي جاءت

منسجمة مع توجهات وأهداف البرنامج الحكومي الذي أولى عناية بالغة لقضايا المرأة والأسرة والطفولة.

- تنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام».
- إنشاء المرصد الوطني لتتبع العنف ضد النساء.
- انتهاء أعمال اللجنتين العلميتين بخصوص هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.
- تفعيل المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام.
- مشروع قانون العنف ضد النساء.
- إطلاق جائزة «تميز» للمرأة المغربية.
- وضع سياسة مندمجة لدعم الطفولة .
- الحملة الوطنية لفائدة المسنين.
- تأهيل دور الرعاية الاجتماعية.
- دعم العمل الجمعوي ووضع دلائل لدعم العمل الجمعوي.
- تفعيل برنامج النهوض بالوساطة الأسرية.
- إحداث منسقيات جهوية بالنسبة للشخص المعاق مع الانكباب على إعادة بطاقة للمعاق مصاحبة بالخدمة.

على المستوى التشريعي

العمل على تحديث الترسانة القانونية من خلال:

- مشروع قانون الاشخاص في وضعية إعاقة.
- مشروع قانون خاص بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- مشروع قانون خاص بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.
- مشروع قانون خاص بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

← الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

الغلاف الإجمالي: 0.348.15 000 درهم.

ميزانية التسيير: 262.550.000 درهم.

ميزانية الاستثمار: 85.600.000درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون:23 المعارضون:10 الممتنعون: لااحد.

الأهداف المسطرة من خلال الميزانية

- إحداث المرصد الوطني للتشغيل.
- تتبع تنفيد المخطط التشريعي الخاص بالوزارة.
- تعزيز مراقبة تطبيق تشريع الشغل والضمان الاجتماعي.
- تعزيز مجال الصحة والسلامة المهنية وطب الشغل من خلال مراجعة العديد من النصوص القانونية.
- تتبع إنجاز السياسة المندمجة المتعلقة بمحاربة تشغيل الأطفال.
- إصلاح القطاع التعاضدي.
- توسيع التغطية الاجتماعية والصحية من خلال أجرأة وتفعيل القوانين ذات الصلة:التعويض عن فقدان الشغل،قانون استرجاع اشتراكات المؤمنين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،القانون القاضي بتغيير وتتميم نظام الضمان الاجتماعي.
- دعم التغطية الاجتماعية للعمال المغاربة بالخارج.
- دعم السلم الاجتماعي وتحسين ظروف العمل داخل المقاولات.

استغرقت الميزانية الفرعية المخصصة لهذا القطاع تسع ساعات ونصف انصبت على السياسة العامة والأهذاف والاستراتيجيات المسطرة ببرنامج عمل الوزارة،علاوة على حصيلة عملها برسم السنة المالية 2013 ،لقد أكدت جميع المداخلات في هذا الإطار على أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يجد مرجعيته في الدستور والبرنامج الحكومي كمحددات أساسية لضمان العيش الكريم ومحاربة كل أشكال الريع والفساد من خلال ترسانة قانونية قوية واعتماد آليات الحكامة الجيدة،في السياق ذاته قدمت المداخلات قراءة للبرامج و الإشكالات المرتبطة بها،ودعت إلى ضرورة استحضار التحولات الجارية على صعيد المحيط الداخلي والخارجي على المستوى الاقتصادي والسياسي وأن خيار الإصلاح خيار استراتيجي مع ضرورة إعطاء دينامية جديدة للقطاع من خلال تعزيز آليات التماسك الاجتماعي وإحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل والإصلاح المرتقب لصناديق التقاعد وإصلاح قطاع التعاضد ،فضلا عن شراكة أنجع مع القطاع الخاص وتحسين جاذبية المقاولة الوطنية مع تحديث الترسانة القانونية.

➥ الميزانية الفرعية لقطاع التكوين المهني

الغلاف الإجمالي:397.000 درهم.

ميزانية التسيير:234.000 درهم.

ميزانية الاستثمار:163.000 درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون:23 المعارضون:10 الممتنعون: لااحد.

تندرج الميزانية المرصودة للقطاع في إطار مواكبة التطورات والمتطلبات المتجددة والمتنوعة التي يتطلبها سوق الشغل،في هذا السياق يتوخى القطاع تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز جهاز التكوين المهني بإحداث وبرمجة 29 مؤسسة جديدة منها 11 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.
- تنمية أنماط التكوين بالوسط المهني وتطوير الشراكة مع المهنيين.
- تحديد حاجيات المقاولات وتقريب التكوين من سوق الشغل.
- هيكلة نظام التكوين المهني حسب المقاربة باعتبار الكفاءات.
- مواصلة استهداف نزلاء المؤسسات السجنية من برامج التكوين المهني.
- تأهيل وتحفيز قطاع التكوين المهني الخاص.
- إحداث معاهد قطاعية متخصصة.
- إحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين و الأوصياء بالمقاولات.
- إرساء مشروع خاص بمطابقة الدبلومات و الشهادات الوطنية مع الإطار الأوربي للإشهاد.
- مد المقاولات بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة من خلال جمعيات محدثة ومسيرة من لدن الجمعيات المهنية.
- دعم التكوين داخل المقاولات في إطار عقود مبرمة بينها وبين التكوين المهني و إنعاش الشغل.
- تفعيل المخطط التشريعي للحكومة الخاص بالقطاع.

على مدى ست ساعات ونصف تدارست لجنة القطاعات الاجتماعية الميزانية الفرعية لقطاع التكوين المهني وسجلت نسبة حضور وصلت إلى 64%:

تمحورت مداخلات الفريق حول الدور الموكول لقطاع التكوين المهني باعتباره قطاعا متحركا يستوعب فئات واسعة،وحقق قفزة نوعية على مستوى البرامج وتزايد أعداد المستفيدين،كما أكدت أن ربط قطاع التكوين المهني بالتعليم مطلبا ليس وليد اليوم بحكم العلاقة الوطيدة بين منظومة التكوين المهني ومجال التربية ولتعليم،هذا وقد دعت إلى ضرورة تطوير القطاع من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وإعمال الحكامة وتطوير العروض وتحسين البرامج وتجاوز الاختلالات.

➥ لجنة التعليم والثقافة والإعلام

➥ الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

الغلاف المالي الإجمالي:9660268000 درهم

ميزانية التسيير:8922268000

ميزانية الاستثمار:800.000.000 درهم

نتيجة التصويت: الموافقون: 20 المعارضون:13 الممتنعون : لا احد.

الميزانية المرصودة للقطاع تروم تحقيق الأهداف التالية:

- الرفع من قابلية الخريجين للاندماج في سوق الشغل عبر تطوير منظومة التعليم العالي وتقوية طاقته الاستيعابية وتحسين جودته.
- تطوير منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار.
- دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.
- دعم المهام للغدارة المركزية والإعانات للمنظمات الدولية والوطنية ومؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية.
- تطوير العرض التربوي.
- تطوير بنيات الاستقبال.
- تأهيل وصيانة وتجهيز وتسيير الأحياء والمطاعم الجامعية وتوسيع طاقتها الاستيعابية.
- تحسين حكامة وتتبع البحث العلمي .
- دعم جادبية مهنة الباحث وتحفيز الباحثين.
- تحسين هيكلة بنيات البحث العلمي لمواكبة متطلبات المحيط الاقتصادي

والاجتماعي.
- النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي.

على مدى 11 ساعة تدارست اللجنة الميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ،تطرق خلالها السيدات والسادة النواب للمجهود الكبير التي تقوم به الوزارة الوصية في سبيل تطوير القطاع و للعديد من المحاور التي تهم المنظومة التعليمية ،في هذا الإطار تمت الدعوة على المستوى التشريعي إلى ضرورة التعجيل بمراجعة القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي وملاءمته مع مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية المنبثقة عنه، و القانون رقم 80.21 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي و البحث العلمي واعتماد المخطط التشريعي.

في السياق داته تم الحديث عن العديد من الاختلالات التي يعاني منها القطاع كالاكتظاظ و المنح الجامعية والعرض التربوي والميزانية المخصصة للبحث العلمي وإشكالية الموارد البشرية،وتم التأكيد على أن المنظومة ككل تحتاج إلى إصلاح شامل وفق مقاربة شمولية وتشاركية مع تسجيل التطور الملموس على مستوى المؤشرات الإيجابية وعلى مستوى البنيات أو التجهيزات أو نسبة التأطير.

↩ الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية

الغلاف الإجمالي: 48.397.000.000 درهم.

ميزانية التسيير: 43.410.000.000 درهم.

ميزانية الاستثمار:4.987.000.000 درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون: 20 المعارضون: 13 الممتنعون: لا أحد.

تندرج الميزانية المرصودة في سياق تعزيز المؤشرات الكمية والنوعية التي حققها القطاع وتمكين المدرسة المغربية للقيام بدورها التعليمي والتربوي انطلاقا من المحددات التالية:

- إتمام المشاريع طور الإنجاز.
- تنفيد التزامات الوزارة مع مختلف المانحين الدوليين.
- تنزيل المشاريع المهيكلة للمدن.
- تأمين النفقات الأساسية والضرورية للعملية التربوية.

- التنزيل التدريجي لمكونات مخطط الوزارة 2013-2016.
- أما بخصوص الأهداف المتوخاة نجملها فيما يلي:
- المحافظة على النتائج المحققة بالتعليم الابتدائي وتحين العرض المدرسي وجودته من خلال إحداث المدارس الجماعاتية.
- الرفع من مؤشرات التمدرس بالإعدادي و بالثانوي والثانوي التأهيلي.
- حداث أقطاب تكنولوجيا جديدة والعناية بالتعليم التقني.

تدارس السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة الميزانية الفرعية المخصصة لقطاع التربية الوطنية في حيز زمني عمره 10 ساعات،مساهمة الفريق تمثلت في مداخلات قيمة لم تقف على رصد الجانب التقني للميزانية وقراءة المؤشرات والأرقام بل وقفت بالدرس والتحليل لأوضاع وأعطاب المنظومة التربوية خاصة بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة دكرى ثورة الملك والشعب،في سياق متصل تمت الدعوة إلى ضرورة إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية وتفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم ومحاربة الهذر المدرسي وتسجيل بإيجابية العديد من المبادرات الحكومية بخصوص الدعم الاجتماعي وتطوير النموذج البيداغوجي مؤكدة ان إشكال المنظومة التربوية في العمق إشكال حكامة وليس قضية موارد.

➥ الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة

المبلغ الإجمالي: 547.000.000 درهم.

ميزانية التسيير:367.000.000 درهم.

ميزانية الاستثمار: 180.000.000 درهم.

تيجة التصويت: الموافقون:20 المعارضون: 13 الممتنعون: لا أحد

تروم الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة خدمة الأهداف التالية:

- دعم سياسة القرب الثقافي من خلال إحداث مراكز ثقافية في إطار برنامج سياسة المدينة واستكمال وإحداث وتجهيز مراكز أخرى، وتجهيز المنشآت الفنية،وتوسيع شبكة القراءة العمومية.
- دعم الإبداع المبدعين من خلال مشاريع الدعم المتعلقة بالكتاب والنشر، الموسيقى والفنون الكوريغرافية، الفنون التشكيلية والبصرية، المسرح وفنون

الشارع،المهرجانات.
- صيانة وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي من خلال ترميم وتهيئة وتأهيل المعالم التاريخية والمواقع الأثرية،إنعاش التراث الثقافي والتعريف به،الأيام الثقافية المغربية بالخارج.
- الدبلوماسية الثقافية.

قرابة 10 ساعات الحيز الزمني لمدارسة الميزانية الفرعية المخصصة لقطاع الثقافة، هذا وقدم السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق مساهمة فعالة في اطار النقاش الدائر حول السياسة العمومية المتبعة انطلاقا من الخطب الملكية والبرنامج الحكومي والاستراتيجية القطاعية كمرجعيات أساسية،انصبت المداخلات حول ضرورة تبني عدالة مجالية تتيح للجميع الانخراط في الشأن الثقافي والاستفادة من الإمكانات المرصودة في هذا الشأن،كما تمت الدعوة إلى انخراط جميع الفعاليات في خطة وطنية للقراءة العمومية أخذا بعين الاعتبار التقارير الصادرة في هذا السياق التي تؤكد على وجود أزمة قراءة حقيقية ببلادنا،كما التطرق إلى إشكالية دعم الإبداع المبدعين التي تتطلب العقلنة ولترشيد الأمثل داعين إلى اعتماد مبدأ الحكامة على الصعيد التدبيري للقطاع،وإلى ضرورة اعتماد مقاربة مندمجة قائمة على جعل السياسة الثقافية و الفنية دعامة لتعزيز الهوية الوطنية و الانفتاح على الثقافات.

➥ الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال

الغلاف الإجمالي: 000 010 135 1 درهم

ميزانية التسيير:000 130 441 درهم.

ميزانية الاستثمار: 000 880 693 درهم.

نتيجة التصويت: الموافقون:20 المعارضون: 13 الممتنعون: لا أحد.

الغلاف المالي المخصص للميزانية الفرعية لقطاع الاتصال يتوخى تحقيق الرهانات التالية:

- تعزيز الحريات في إطار المسؤولية.
- صيانة التعددية والتنوع.
- تقوية المهنية ورفع التنافسية.
- تثمين الهوية وتقوية إشعاع المغرب.
- تعزيز ثقافة الحكامة والتأهيل المؤسساتي.

الآليات المعتمدة:

- تنمية وتثمين الموارد البشرية.
- تنمية الموارد المالية وترشيد إنفاقها.
- تحديث المنظومة القانونية وتأهيل الإدارة والمؤسسات.
- اعتماد المقاربة التشاركية.
- تعميم اعتماد التعاقد والشفافية.

الأهداف الاستراتيجية:

- تطوير قطاع الصحافة المكتوبة والورقية والإلكترونية ودعم مقاولاته واستقلاليته وتحديث منظومته القانونية.
- الرفع من جودة قطاع الاتصال السمعي البصري وتعزيز تنافسيته ومهنيته واستقلاليته.
- الارتقاء بالصناعة السينمائية وتنمية الإنتاج الوطني.
- تنمية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة ومحاربة القرصنة.
- تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي لصحافة الوكالة.
- تطوير التواصل المؤسساتي والتعاون الدولي.
- تأهيل مؤسسات التكوين والتكوين المستمر.
- تطوير وعصرنة قطاع الإشهار وتعزيز تنافسيته.
- إرساء آليات الحكامة وتحديث الإدارة.

استغرقت الميزانية المخصصة للميزانية الفرعية لقطاع الاتصال أزيد من 12 ساعة ،أهم ماميزها العرض المستفيض للسيد وزير الاتصال مصطفى الخلفي الذي بسط فيه مختلف التحديات والرهانات والآفاق الاستراتيجية للقطاع بشكل مفصل ينم عن دراية كبيرة بالقطاع.

مساهمة السيدات والسيدات النواب أعضاء الفريق قدموا كالعادة العديد من المقاربات والقراءات الخاصة بالقطاع في سياقات مختلفة تناولت من خلالها

الدور الكبير للإعلام في صناعة الشعوب باعتباره ينتمي إلى بنية فوقية تتعلق بإنتاج القيم والأفكار والمبادئ وهو مجال لاشتغال الكفاءات الفكرية والمعرفية ونخبة من المثقفين شريطة ألا يحيد عن أهذافه مثلما حصل في بعض دول الجوار.

في السياق داته تم توجيه العديد من الرسائل الدالة من قبيل أن المغرب فيه العديد من التراكمات الإيجابية وبالتالي لا ينبغي المساهمة في إنتاج إعلام يثير التفرقة ويساهم في تمزق الهوية الاجتماعية والثقافية والأخلاقية لدواعي سياسية أو إيديولوجية، وأنه مند الاستقلال أسسنا لتجربة في إطار التعددية السياسية والفكرية،كما أن خيار الاستمرار في مسلسل الإصلاح خيار لا بديل عنه بالإضافة إلى مسلسل البناء الديمقراطي ورهان دمقرطة الإعلام العمومي.

النقاش كان فرصة أيضا لتثمين العديد من الإجراءات والأوراش التي تدخل في إطار إرساء الحكامة الجيدة والارتقاء بالقطاع.

III. تعديلات فرق ومجموعتا الأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2014

التعديل رقم: 1

المادة رقم 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة	التعديل	التعليل
الفصل 68 - -1 لا يمكن لأحد أن يزاول مهنة القيام لفائدة الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع إن لم يكن مقبولا بصفة معشر في الجمرك. -2 تسلم رخصة قبول المعشر وفقا للشروط التالية، بناء على طلب يقدم من طرف المعني بالأمر: أ) أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية؛ ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف بمعادلتها لها؛ غير أنه، يعفى من هذا الشرط أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة سنة. ت) أن يتوفر على مرجعيات مهنية في المادة الجمركية لمدة ثلاث سنوات على الأقل؛ ج) أن يجتاز امتحان الكفاءة المهنية المنظم من طرف الإدارة وفقا لشروط وإجراءات تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية. الجمرك الوحيدة التي يصح فيها العمل برخصة القبول. -4 تمنح رخصة قبول المعشر في الجمرك بصفة	الفصل 68 - -1 لا يمكن لأحد أن يزاول مهنة القيام لفائدة الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع إن لم يكن مقبولا بصفة معشر في الجمرك. -2 تسلم رخصة قبول المعشر وفقا للشروط التالية، بناء على طلب يقدم من طرف المعني بالأمر: أ) أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية؛ ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف بمعادلتها لها؛ غير أنه، يعفى من هذا الشرط أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة سنة. ت) أن يتوفر على مرجعيات مهنية في المادة الجمركية لمدة ثلاث سنوات على الأقل؛ ج) أن يجتاز امتحان الكفاءة المهنية المنظم من طرف الإدارة وفقا لشروط وإجراءات تحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية. غير أنه، يعفى من هذا الشرط أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 والذين مارسوا داخل هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة سنة.» الباقي بدون تغيير	على غرار بقية القطاعات الإدارية الأخرى(التعليم، الصحة، القضاء، جميع مديريات وزارة المالية باستثناء الجمارك منذ سنة 2000) التي تمكن أطرها من فرص الانتقال إلى المهن الحرة ذات العلاقة بوظائفها السابقة (المحاماة، التوثيق، التعليم الحر، المحاسبة...) دون اجتياز امتحان الكفاءة على اعتبار أنهم نخبة تقنية متمكنة من أدوات وأدبيات العمل في مجالها. وإنصافا لفئة الجمركيين المصنفين في السلم 10 إلى 12 الذين لا يقلون كفاءة وخبرة في مجالهم عن من سلف ذكرهم فإننا وحفظا لمكانة وقيمة وكرامة المهنة الجمركية نقترح إدراج تعديل الفصل 68 من مدونة الجمارك يستثني هؤلاء الأطر من اختبار الكفاءة لولوج مهنة العشير. مما يخول للإطار الجمركي الاستفادة من رخصة التعشير عند طلبه. وذلك في أفق بناء هياكل جديدة للمتعاملين الجمركيين ملؤها الثقة و الشفافية و بهدف إعطاء مصداقية وانسجام لتدخل الإدارة في ميدان التعشير.

التعديل رقم: 2

المادة : 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

مادة جديدة	التعديل
ابتداء من فاتح يناير 2014 يفرض رسم على عمليات تصدير متلاشيات الحديد بنسبة 25% من قيمة المبلغ المصرح به أثناء عملية التصدير.	- سنة 2002 بلغ حجم الصادرات من المتلاشيات المعدنية 37 ألف طن في حين بلغ حجم الاستيراد 44 ألف طن مما يشكل عجز ب1.03 مليار درهم من عجز الميزان التجاري إتجاه الصين خصوصا. إضافة إلى عمليات النهب والسرقة التي تتعرض لها مختلف البنيات التحتية من مواد حديدية: السكة الحديدية...

التعديل رقم: 3

المادة رقم 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 6.- الإعفاءات: I. – الاعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالسعر المخفض بصفة «دائمة «ألف – الإعفاءات الدائمة ..... 28° – مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ....المرتبطة بها؛ 29°- مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المادة 247 – XXIII أدناه، المستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال «سنوي يقل عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم فيما يخص دخولها الزراعية كما هي محددة في المادة 46 أدناه. الباقي بدون تغيير	المادة 6.- الإعفاءات: I. – الاعفاءات الدائمة من الضريبة وفرضها بالسعر المخفض بصفة دائمة ألف – الإعفاءات الدائمة ..... 28° – مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ....المرتبطة بها؛ 29°- مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المادة 247 – XXIII أدناه، المستغلات الفلاحية التي تحقق رقم أعمال «سنوي يقل عن خمسة ملايين (5.000.000) درهم فيما يخص دخولها الزراعية كما هي محددة في المادة 46 أدناه. الباقي بدون تغيير	

التعديل رقم : 4

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 46 – تعريف الدخول الزراعية تعد دخولا زراعية الأرباح الناتجة عن المستغلات الزراعية أو عن أي نشاط آخر له طابع غير خاضع للرسم المهني. يعد مستغلا زراعيا في مدلول هذه المدون، كل من يقوم بزراعة أراض قابلة للزراعة سواء كان يملكها و يستغلها بنفسه أو كان له فيها حق انتفاع او كان مستاجرا لها أو واضعا يده عليها.. (الباقي دون تعديل)	المادة 46 – تعريف الدخول الزراعية تعد دخول فلاحية الأرباح النتج عن المستغلات الفلاحية أو عن أي نشاط آخر له طابع فلاحي غير خاضع للرسم المهني، يعد مستغلا فلاحيا في مدلول هذه المدونة كل من يقوم بزراعة أراض قابلة للزراعة أو بتربية الماشية أو هما معا، سواء كان يملكها ويستغلها بنفسه أو كان له فيها حق انتفاع أو كان مستأجرا لها أو واضعا يده عليها.	الدخول الفلاحية أشمل من الدخول الزراعية لتستوعب دخولا اخرى كتربية الماشية أو غير ذلك ونقترح تعويض مصطلح المستغلات الزراعية بالمستغلات الفلاحية في كل مواد المشروع كما نقترح تعويض مصطلح الدخول الزراعية بالدخول الفلاحية في كل مواد المشروع.

التعديل رقم : 5

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	تعديل	التعليل
المادة 57.- الأعفاءات I.- تعفى من الضريبة على الدخل: 1°.- ..... 15°.- ..... 16°.- التعويض الشهري الإجمالي .... من لدن منشآت القطاع الخاص. ويمنح الإعفاء المذكور ..... 17°.- ..... (الباقي دون تغيير)	المادة 57.- الأعفاءات I.- تعفى من الضريبة على الدخل: 1°.- ..... 15°.- ..... 16°.- التعويض الشهري الإجمالي .... من لدن منشآت القطاع الخاص باستثناء مؤسسات القروض وما يشابهها، وشركات التأمين وإعادة التأمين وكذا وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمنح الإعفاء المذكور ..... 17°.- ..... (الباقي دون تغيير)	يهدف هذا التعديل: 1. تخصيص هذا الاعفاء فقط للمقاولات الأخرى خصوصا منها الصغرى والمتوسطة. 2. تقليص هشاشة الأجراء الشباب.

التعديل رقم : 6

المادة 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 63 – الإعفاءات تعفى من الضريبة: I. الدخول الناشئة عن..... II ألف) الربح المحصل عليه ... باء) الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ ست (6) سنوات على الأقل في تاريخ التفويت ..... غيرأن مدة ..... جيم) ..... دال) الربح المحصل ..... (الباقي دون تعديل)	المادة 63 - الإعفاءات تعفى من الضريبة: I. الدخول الناشئة عن..... II ألف) الربح المحصل عليه ... باء) الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية منذ 4 أربع سنوات على الأقل في تاريخ التفويت ..... غيرأن مدة ..... جيم) ..... دال) الربح المحصل ..... (الباقي دون تعديل)	نقترح تخفيض المدة المحددة للإعفاء من الضريبة بخصوص الربح المحصل عليه من تفويت عقار يشغله على وجه سكنى رئيسية مالكه أو أعضاء الشركات ذات الغرض العقاري، ليس فقط لأن هذا التحديد يشل حركية وديناميكية سوق العقار، بل أكثر من هذا، يقف حجر عثرة أمام تحسين ظروف عيش الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة بحرمانها أو تعجيزها عن تغيير السكن الرئيسي كلما اضطرتها الظروف إلى ذلك، خصوصا في حالات تغيير مكان العمل، وتزايد عدد أفراد العائلة وفي حالات السكن غير اللائق وغير مريح لحالات صحية معينة وغياب الانسجام في محيط الجيران، كما يحد من حالات الانتقال إلى سكن أقل تكلفة للتمكن من مواجهة مصاريف أخرى وتغطية نفقات جديدة متعلقة بمناحي أخرى من الحياة اليومية. وهذا التعديل سيساهم كذلك في التخفيف من حدة تفشي ظاهرة التهرب الضريبي بعدم التصريح بالثمن الحقيقي للعقار، وتفشي ظاهرة ال Noir من جهة، ومن جهة أخرى، سيسهل الولوج إلى التمويل البنكي، مع الرفع من قاعدة احتساب رسوم التسجيل مما سيعوض نسبيا ما ضاع من مداخيل الرسم على الأرباح العقارية (TPI) . وفي فرنسا مثلا، فإن الربح المحصل عليه من تفويت السكن الرئيسي معفى من شرط تحديد المدة.

التعديل رقم : 7

المادة 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 64.- تحديد إجمالي الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة I.- ..... II.- يحدد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة فيما يخص العقارات المشار إليها في المادة 61 (I- «ألف» - 1° و «باء» و»جيم» أعلاه بتخفيض نسبة 40% من مبلغ اجمالي الدخل العقاري كما هو محدد في I أعلاه. III.- ..... (الباقي دون تغيير)	المادة 64.- تحديد إجمالي الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة I.- ..... II.- يحدد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة فيما يخص العقارات المشار إليها في المادة 61 (I- «ألف» - 1° و»باء» و»جيم» أعلاه بتخفيض نسبة 35% من مبلغ اجمالي الدخل العقاري كما هو محدد في I أعلاه. III.- ..... (الباقي دون تغيير)	يهدف هذا التدبير إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق توفير اعتمادات جديدة لفائدة صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري متأتية من: 1. مساهمة طوعية بنسبة 5% من ثمن الإيجار؛ 2. مساهمة إجبارية للمكرين عقاراتهم للدولة ومؤسساتها بنسبة 5% من مبلغ الإيجار؛ 3. المداخيل الناتجة عن تخفيض القسط المعفى من الرسم على الإيجار من 40 إلى 35 %. وتخصص هذه المساهمات والمداخيل للتخفيف من ضغط كلفة الكراء على الأسر المعوزة المكترية. كما سيساهم، من جهة أخرى، في تأمين أداء الوجيبة الكرائية والحد بذلك من النزاعات المرتبطة بعملية الكراء، بحيث ستتدخل الدولة لتغطية جزء مهم من الوجيبة الكرائية من شأنها مساعدة المكتري على الوفاء بواجباته الكرائية وبالتالي تفادي المشاكل التي تترتب عن عدم الأداء؛ وفي مرحلة أولى، سيتم تنفيذ هذا الدعم على مستوى إقليم معين وذلك لقياس مدى نجاعة هذا الإجراء ومعالجة الاختلالات التي يمكن أن تعترضه، قبل تعميمه على سائر التراب الوطني.

التعديل رقم : 8

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	تعديل	التعليل
المادة 91.- الإعفاء دون الحق في الخصم « تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: I. - ألف – البيوع ..... 1° - ..... « 4° – التمور الملففة المنتجة بالمغرب؛ « 5°- ..... « جيم – البيوع الواقعة على؛ « 1° – (تنسخ) « 2° – (تنسخ) « 3° – السبيب النباتي؛ II 1° - البيوع والخدمات . «..... خدمات صغيرة. « 2° – (تنسخ) « III. - ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	المادة 91.- الإعفاء دون الحق في الخصم « تعفى من الضريبة على القيمة المضافة: I. - ألف – البيوع ..... 1° - ..... « 4° – التمور الملففة المنتجة بالمغرب؛ « 5°- ..... « جيم – البيوع الواقعة على؛ « 1° – الشموع والبرافين الداخلة في صنعها باستثناء الشموع المعدة لغرض تزييني والبرافين المستعملة في صنعها؛ « 2° - تنسخ « 3° – السبيب النباتي؛ II -1°– البيوع والخدمات « ..... خدمات صغيرة 2° – العمليات التي ينجزها مستغلو الرشاشات العمومية (دوشات) وكذا الحمامات والأفرنة التقليدية.» III. - ..... (الباقي لا تغيير فيه.)	الإبقاء على الإعفاء بالنسبة: - للشموع والبرافين الداخلة في صنعها ؛ - لعمليات التي ينجزها مستغلو الرشاشات العمومية (دوشات) وكذا الحمامات والأفرنة التقليدية. وذلك في انتظار التفعيل العام والشامل لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة.

التعديل رقم : 9

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	تعديل	التعليل
المادة 92. – الإعفاء مع الحق في الخصم I. – تعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: 1° - ..... 2° - ..... ° ..... 19- الأدوية المضادة للسرطان ..... ومرض السيدا (SIDA). الباقي بدون تغيير	المادة 92. – الإعفاء مع الحق في الخصم I. – تعفى من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم المنصوص عليه في المادة 101 أدناه: 1° - ..... 2° - ..... ° ..... 19- الأدوية المضادة للسرطان ..... ومرض السيدا (SIDA). 19 مكرر- المواد و التجهيزات المتعلقة بقوقعة الأذن Les implants de l'oreil. الباقي بدون تغيير	العمليات المتعلقة بقوقعة الأذن تكون قبل سن الخامسة و إلا سيحكم على هؤلاء الأطفال بالصمم طول الحياة، ففي المركز الاستشفائي الجامعي بفاس هناك 200 طفل ينتظر إجراء هذه العملية.

التعديل رقم: 10

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: ° -1 البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: ..... – الأدوات المدرسية ....بنص تنظيمي. – (تنسخ) « – السكر المصفى ..... غير المطبق عليها هذا التعريف، « – (تنسخ) الباقي بدون تغيير	المادة 99. – الأسعار المخفضة تخضع للضريبة بالسعر المخفض: ° -1 البالغ 7% مع الحق في الخصم: عمليات البيع والتسليم المتعلقة بالمنتجات المبينة بعده: ..... – الأدوات المدرسية ....بنص تنظيمي - تنسخ « – السكر المصفى ..... غير المطبق عليها هذا التعريف، « – مصبرات السردين الباقي بدون تغيير	الإبقاء على الأسعار المطبقة حاليا على : - مصبرات السردين؛ - ملح الطبخ؛ - الأرز المصنع ؛ و ذلك في انتظار التفعيل العام و الشامل لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة

التعديل رقم: 11

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 99. – الأسعار المخفضة 2° – البالغ 10% مع الحق في الخصم: – عمليات بيع السلع الغذائية .... سياحي ؛ – عمليات بيع السلع الغذائية .... المطاعم؛ – خدمات المطعم ..... المأجورين؛ – خدمات المطعم التي تقدمها المقاولات مباشرة إلى مأجوريها؛ – عمليات إيجار العقارات .... المجموعات السياحية؛ – الزيوت السائلة الغذائية؛ – (تنسخ) – (تنسخ) – العجائن الغذائية – مصبرات السردين؛ –الأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن ..... الباقي بدون تغيير	المادة 99. – الأسعار المخفضة 2° – البالغ 10% مع الحق في الخصم: – عمليات بيع السلع الغذائية .... سياحي ؛ – عمليات بيع السلع الغذائية .... المطاعم؛ – خدمات المطعم ..... المأجورين؛ – خدمات المطعم التي تقدمها المقاولات مباشرة إلى مأجوريها؛ – عمليات إيجار العقارات .... المجموعات السياحية؛ – الزيوت السائلة الغذائية؛ – ملح الطبخ (المنجمي أو البحري) – الأرز المصنع و الدقيق و سميد الأرز ودقيق النشويات – العجائن الغذائية – تحذف –الأغذية المعدة لتغذية البهائم والدواجن ..... الباقي بدون تغيير	مواد أساسية لفئات عريضة من المواطنين، إضافة الملاءمة مع التعديل السابق (مصبرات السردين)

التعديل رقم: 12
المادة : 4
المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 144.- الحد الأدنى للضريبة « ا الحد الأدنى للضريبة على الشركات وللضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية والزراعية. « ألف – تعريف « يعتبر ..... في غياب ربح « ولا يمكن ..... خلالها. « يجب على الخاضعين للضريبة على الدخل وفقا لنظام النتيجة « الصافية الحقيقية أو لنظام النتيجة الصافية المبسطة أن يدفعوا تلقائيا حدا أدنى للضريبة فيما يخص دخولهم المهنية أودخولهم الزراعية « أو هما معا، المتعلقة بالنسبة السابقة. « باء - .... بمدة اعفاء جديدة. «دال- سعر الحد الأد نى..... يحدد السعر الأدنى .... -..... 6-% بالنسبة للمهن .....على الدخل. على أنه لا يمكن .....عن 1.500 درهم.....أعمال هاء- خصم الحد الأدنى للضريبة « يخصم كل من مبلغ الحد الأدنى ..... عن السنة المحاسبية الموالية. « وإذا لم يكن هناك فائض ..... مبلغ الضريبة. « يخضم الحد الأدنى ..... المطابق للدخل المهني «أو الدخل الزراعي أو هما معا من الضريبة على الدخل بالنظر..... (الباقي لا تغيير فيه.)	المادة 144.- الحد الأدنى للضريبة « ا الحد الأدنى للضريبة على الشركات وللضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية الفلاحية « ألف – تعريف « يعتبر ..... في غياب ربح « ولا يمكن ..... خلالها. « يجب على الخاضعين للضريبة على الدخل وفقا لنظام النتيجة « الصافية الحقيقية أو لنظام النتيجة الصافية المبسطة أن يدفعوا تلقائيا حدا أدنى للضريبة فيما يخص دخولهم المهنية أو دخولهم الفلاحية أو هما معا، المتعلقة بالنسبة السابقة. « باء - ..... بمدة اعفاء جديدة. «دال- سعر الحد الأدنى..... يحدد السعر الأدنى ..... -..... 6-% بالنسبة للمهن .....على الدخل. على أنه لا يمكن أن يقل مبلغ الحد الأدنى للضريبة حتى في حالة غياب رقم أعمال عن : - ثلاث ألف (3000) درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الشركات؛ - وألف وخمسمائة (1500) درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة و كذا بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الدخول الزراعية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية. هاء- خصم الحد الأدنى للضريبة « يخصم كل من مبلغ الحد الأدنى ..... عن السنة المحاسبية الموالية. « وإذا لم يكن هناك فائض ..... مبلغ الضريبة. « يخضم الحد الأدنى ..... المطابق للدخل المهني « أو الدخل أو هما معا من الضريبة على الدخل بالنظر..... (الباقي لا تغيير فيه.)	• رفع مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات الواجب أداؤه من طرف الشركات المعنية من 1500 درهم إلى 3000 درهم، على اعتبار أنه لم يتم تحيين هذا المبلغ منذ إنشاء هذه الضريبة سنة 1987 أي منذ 26 سنة تقريبا؛ • إحداث مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل قدره ألف 1500 درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة و كذا بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الدخول الزراعية. وسيساهم هذا التدبير في تكريس مفهوم مبلغ الضريبة الدنيا الذي يجب على الخاضعين للضريبة دفعه، أخذا بعين الاعتبار تطور الاقتصاد الوطني وكذا تزايد نفقات الدولة.

التعديل رقم: 13
المادة : 4
المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 170.- التحصيل عن طريق الأداء التلقائي I. ..... II. .... IV. وإذا اعتبرت ..... وإذا استبان ..... تقوم الشركة، ..... وفي حالة العكس، تقوم الشركة تلقائيا باستنزال زائد الضريبة الذي دفعته من الدفعة الاحتياطية الأولى الحال أجلها، وإن اقتضى الحال، من باقي الدفعات الأخرى. ويرد الباقي المتحصل تلقائيا إلى الشركة من قبل وزير المالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض داخل أجل شهر من تاريخ حلول أجل آخر دفعة على الحساب. V. - ..... (الباقي دون تغيير)	المادة 170.- التحصيل عن طريق الأداء التلقائي I. ..... II. .... IV. وإذا اعتبرت ..... وإذا استبان ..... تقوم الشركة، ..... وفي حالة العكس، تقوم الشركة تلقائيا باستنزال زائد الضريبة الذي دفعته خلال السنوات المحاسبي ة الثلاث التالية، والباقي المحتمل يتم: - إما استنزاله جزئيا خلال السنوات المحاسبية اللاحقة إلى حين الاسترداد الكامل. - أو الإرجاع إلى الشركة من قبل وزير المالية أو الشخص المفوض من لدنه لهذا الغرض في أجل أقصاه شهر واحد يبتدئ من تاريخ ايداع طلبها وذلك في غضون شهر من تاريخ أداء الدفعة الاحتياطية الأخيرة للسنة المحاسبية الثالثة. V. - ..... (الباقي دون تغيير)	يهدف هذا التعديل إلى: 1. تحسين تدبير مالية الشركات وتخفيف العبء على مالية الدولة.

التعديل رقم: 14
المادة : 4
المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 220.- المسطرة العادية لتصحيح الضرائب I. يمكن لمفتش الضرائب أن يدعى إلى تصحيح: - ..... - ..... - ..... يمكن أن تكون ..... في هذه الحالة يبلغ المفتش إلى الخاضعين للضريبة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 219 أعلاه: -..... (الباقي دون تغيير)	المادة 220.- المسطرة العادية لتصحيح الضرائب I. يمكن لمفتش الضرائب أن يدعى إلى تصحيح: - ..... - ..... - ..... يمكن أن تكون ..... في هذه الحالة يبلغ المفتش إلى الخاضعين للضريبة خلال وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 219 أعلاه وذلك خلال (6) ستة أشهر التي تلي تاريخ إنهاء المراقبة الضريبية -..... (الباقي دون تغيير)	يهدف هذا التعديل إلى: 1. أجرأة توصيات المناظرة الوطنية للجبايات ، وكذا توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ 2. أقرار قواعد جديدة في مسطرة تصحيح الضريبة، وبعث الثقة بين إدارة الضرائب والشركات، 3. تخفيف الضغط على الخاضعين للضريبة، 4. الخروج من حالات الانتظارية في هذا الباب وأثار ذلك على أ د اء المقا ولا ت و الاقتصاد الوطني.

التعديل رقم: 15
المادة : 4
المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
بتشجيع عمليات تحويل الذمة المالية للمستغلين الزراعيين الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية إلى شركات المادة247 -XVII - الأشخاص الذاتيون الذين يزاولون ..... وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 221 أعلاه.	المادة247 -XVII -ألف- الأشخاص الذاتيون الذين يزاولون .....وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 221 أعلاه. باء - المستغلون الزراعيون الأفراد أو الملاك الشركاء في الشياع الخاضعون للضريبة على الدخل برسم الدخول الزراعية و الذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يعادل أو يفوق خمسة ملايين (5.000.000) درهم ، لا تفرض عليهم الضريبة بالنسبة إلى صافي الربح الذي تم تحقيقه على إثر المساهمة بجميع عناصر أصول وخصوم مستغلاتهم الزراعية في شركة خاضعة للضريبة على الشركات برسم الدخول الزراعية يحدثونها ما بين فاتح يناير2015 و31 ديسمبر2016 ، وفق الشروط التالية: • أن يتم تقييم عناصر المساهمة من قبل مراقب للحصص يتم اختياره من بين الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي الحسابات؛ • أن تتم المساهمة المذكورة بين فاتح يناير2015 و31 ديسمبر2016؛ • أن يودع المستغلون الزراعيون الإقرار المنصوص عليه في المادة 82 أعلاه برسم دخولهم الزراعية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية و المحققة برسم السنة السابقة للسنة التي ستتم خلالها المساهمة وذلك استثناء من أحكام المادة 86-1 أعلاه؛ • ألا يتم تفويت السندات التي تملكها المستغل الزراعي مقابل المساهمة بعناصر مستغلته الزراعية قبل انصرام مدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ تملك هذه السندات. و علاوة على ذلك لا يخضع العقد المحرر في شأن المساهمة بالعناصر المشار إليها أعلاه إلا لواجب تسجيل ثابت مبلغه ألف (1000) درهم. ويكتسب الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة شريطة أن تودع الشركة المستفيدة من المساهمة لدى مفتش الضرائب التابع له الموطن الضريبي أو المؤسسة الرئيسية للمستغل الزراعي الذي قدم المساهمة المذكورة داخل أجل ستين (60) يوما من تاريخ العقد المتعلق بالمساهمة نسختين من إقراريتضمن البيانات التالية: - التعريف الكامل للشركاء أو المساهمين؛ - العنوان التجاري للشركة التي تسلمت المساهمة وعنوان مقرها ورقم قيدها في السجل التجاري ورقم تعريفها الضريبي؛ - مبلغ رأس مال الشركة وحصة كل مساهم فيه. ويشفع الإقرار المذكور بالوثائق التالية:	رغبة في تشجيع عمليات تحويل الذمة المالية للمستغلين الزراعيين الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية إلى شركات ومواكبة إعادة هيكلة المستغلات الزراعية وتعزيز قدراتها التنافسية، يقترح تسهيل هذه العمليات بجعلها محايدة ودون أثر جبائي بالنسبة للمستغلين الزراعيين الأفراد أو الملاك الشركاء في الشياع الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية و الذين يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يعادل أو يفوق خمسة ملايين (5.000.000) درهم. كما يقترح بالنسبة لواجبات التسجيل، تطبيق واجب ثابت قدره ألف (1000) درهم عوض الواجب النسبي 1% على عمليات التحويل.

	- بيان موجز يتضمن جميع العناصر المتعلقة بصافي زائد القيمة المفروضة عليه الضريبة؛ - بيان موجز للقيم المحولة إلى الشركة والخصوم التي تتكفل بها هذه الأخيرة؛ - بيان يتعلق بالمخصصات المدرجة في باب الخصوم من موازنة المستغل الزراعي الذي قام بالمساهمة مع الإشارة إلى ما لم يكن منها موضوع خصم ضريبي؛ - العقد المتعلق بالمساهمة الذي تلتزم فيه الشركة المستفيدة من المساهمة بأن: 1) تحتفظ بمجموع مبلغ المخصصات المؤجل فرض الضريبة عليها؛ 2) تدمج في أرباحها المفروضة عليها الضريبة صافي زائد القيمة المحقق برسم المساهمة بالعناصر القابلة للاهتلاك في أقساط متساوية على امتداد مدة اهتلاك هذه العناصر. وتراعى قيمة المساهمة بالعناصر التي يشملها هذا الإدماج عند حساب الاهتلاكات وزائد القيمة اللاحق. 3) تضيف زائد القيمة الملاحظ أو المحقق لا حقا بمناسبة سحب أو تفويت العناصر غير المعنية بإعادة الإدماج المنصوص عليه في 2) أعلاه إلى زائد القيمة الذي تم تحقيقه على إثر عملية المساهمة، والذي تم تأخير فرض الضريبة عليه. تقيم اختياريا عناصر المخزون المحولة إلى الشركة المستفيدة من المساهمة، إما عن طريق التقييم بالقيمة الأصلية، أو التقييم بثمن السوق. لا يمكن أن تسجل لاحقا العناصر المذكورة في حساب غير حساب المخزونات. وفي حالة عدم القيام بذلك، تفرض الضريبة باسم الشركة المستفيدة من المساهمة على العائد المفترض أن ينتج عن تقييم المخزونات المذكورة، على أساس ثمن السوق عند إنجاز عملية المساهمة، وذلك برسم السنة المحاسبية التي تم خلالها تغيير الغرض المخصصة له، دون الإخلال بتطبيق الذعيرة والزيادات المنصوص عليها في المادتين 186 و208 أعلاه. و في حالة الإخلال بأحد الشروط والالتزامات المشار إليها أعلاه، تقوم الإدارة بتسوية وضعية المستغلة الزراعية التي ساهمت بمجموع عناصر أصولها وخصومها وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 221 أعلاه.	

التعديل رقم : 16

المادة : 4

المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 247.- دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية. I.- .... XI ..... XII ..... باء المكررة. الامتيازات الممنوحة لمؤجري السكن ذي القيمة العقارية المخفضة: يستفيد المؤجرون أشخاصا معنويين أوذاتيين ..... - ..... - ..... يجب اقتناء السكن ..... استثناء من جميع الأحكام المخالفة، يحدد المبلغ الأقصى للكراء في سبعمائة (700) درهم، يتعين .... XIII ..... XVI»- ألف..... «باء ..... «باء المكررة : الامتيازات الممنوحة لمؤجري السكن الاجتماعي يستفيد المؤجرون ..... - ..... - ..... يجب اقتناء ..... استثناء من جميع الأحكام المخالفة، يحدد المبلغ الأقصى للكراء في ألف ومائتي (1.200) درهم، ..... (الباقي دون تغيير)	المادة 247.- دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية. I.- .... XI ..... XII ..... باء المكررة. الامتيازات الممنوحة لمؤجري السكن ذي القيمة العقارية المخفضة: يستفيد المؤجرون أشخاصا معنويين أوذاتيين ..... - ..... - ..... يجب اقتناء السكن ..... (نسخ). يتعين .... XIII ..... XVI»- ألف..... «باء ..... «باء المكررة : الامتيازات الممنوحة لمؤجري السكن الاجتماعي يستفيد المؤجرون ..... - ..... - ..... يجب اقتناء ..... (نسخ). (الباقي دون تغيير)	الغاية من نسخ المقتضيات المتعلقة بالكراء تتجلى في: - السعي لإرجاع الثقة للمالكين الخواص والمستثمرين المؤسساتيين للاستثمار في مجال الكراء؛ - ضمان التوازن في الحقوق والواجبات بين المكري والمكتري؛ - ضمان التفاعل الإيجابي مع أحكام القانون رقم 67-12 لتنظيم العلاقات الكرائية.

التعديل رقم: 17
المادة : 4
المدونة العامة للضرائب

المادة	التعديل	التعليل
المادة 252.- تعريفة الواجبات I .– الواجبات النسبية ألف-..... باء-.....لمخالصة او إبراء II.-..... ألف-..... زاي- تخضع..... 1-° ..... 2-°..... 3°- وصل تصريح.....(البطاقة الرمادية): - عن تسجيل.....مراعاة مقتضيات البند لام أدناه؛ - عن العربات المقطورة..... (الباقي لا تغيير فيه)	المادة 252.- تعريفة الواجبات I .– الواجبات النسبية ألف-..... باء-..... جيم- تخضع للنسب التالية عند التسجيل الأول بالمغرب، العربات ذات محرك خاضعة للضريبة الخصوصية السنوية على السيارات: II.-..... ألف-..... زاي- تخضع..... 1-° ..... 2-°..... 3°- وصل تصريح .....(البطاقة الرمادية): -عن تسجيل.....مراعاة مقتضيات ا-جيم أعلاه والبند لام أدناه؛ -عن العربات المقطورة..... (الباقي لا تغيير فيه)	في إطار تعزيز المداخيل الجبائية وضمان توفير النفقات ولاسيما تلك ذات الطابع التضامني والاجتماعي، يقترح احداث واجب تكميلي على التسجيل الأول للسيارات ذات القيمة العالية، يطبق على قيمة السيارات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

قيمة العربات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة	النسبة
من 400.000 إلى 600.000 درهم	%5
من 600.001 إلى 800.000 درهم	%10
من 800.001 إلى 1.000.000 درهم	%15
تفوق 1.000.000 درهم	%20

التعديل رقم:18
المادة 4 مكرر
يتعلق بإحداث الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة

المادة	التعديل	التعليل
المادة 4 مكرر	-يحدث، ابتداء من فاتح أبريل 2014، الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحةعلى تذاكر السفر بالطائرة، كيفما كان شكلها، المسلمة في اطار الرحلات الدولية من طرف شركات النقل الجوي العاملة بالمغرب، يتحملها المسافرون بالإضافة إلى سعر التذاكر المذكورة. ترصد حصيلة الرسم كما يلي : - 50%لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي، المحدث بموجب المادة 18 من قانون المالية رقم 12-22 للسنة المالية 2012 كما تم نسخه وتعويضه؛ - 50%لفائدة المكتب الوطني المغربي للسياحة. II.- يفرض هذا الرسم على عدد تذاكر السفر المسلمة للركاب الصاعدين للطائرة بالمغرب، كيفما كانت الشروط التعريفية الممنوحة من طرف شركات النقل الجوي، باستثناء : 1) المستخدمين على متن الطائرة الذين يرتبط وجودهم بالرحلة المعنية بشكل مباشر، لاسيما أفراد الطاقم المسؤول عن الرحلة وعناصر الأمن أو الشرطة والمسؤولين عن الشحن؛ 2) الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين؛ 3) الركاب العابرين مباشرة، المتوقفين بشكل مؤقت بالمطار والمغادرين على متن نفس الطائرة برقم رحلة عند المغادرة مطابق لرقم رحلة الطائرة التي أقلتهم؛ 4) الركاب المواصلين رحلتهم بعد هبوط اضطراري بسبب أعطاب تقنية أو سوء الأحوال الجوية أو أي قوة قاهرة أخرى. III.- تحددتعريفةالرسم في 100 درهم بالنسبة للدرجة الاقتصادية و400 درهم بالنسبة للدرجة الأولى/ الأعمال. IV.- تعتبر شركات النقل الجوي مدينة للدولة بالرسم ومسؤولة عن تحصيله لدى الزبناء وأدائه وفقا للمقتضيات التالية : - يجب على شركات النقل الجوي أن تصرح كل شهر، وفق مطبوع نموذجي (بيان شهري) تعده المكتب الوطني المغربي للسياحة ، بعدد الركاب المنقلين خلال الشهر السابق عبر الرحلات المنجزة انطلاقا من المغرب ؛ - يجب على شركات النقل الجوي أداءالرسم لدى قابض إدارة الضرائب التابع له مقرها الاجتماعي أو تمثيليتها بالمغرب في نفس وقت إدلائها بالتصريح السالف الذكر. وكل أداء يجب القيام به على ضوءالتصريح المذكور في ثلاث نسخ،تسلم واحدة منها للملزم المعني. وفي حالة عدم الأداء داخل الأجل السالف الذكر، يخضع مبلغ الرسم المستحق لذعيرة تساوي 25% من هذا المبلغ. يمكن أن تخضع التصريحات المذكورة أعلاه من طرف المأمورين المحلفين التابعين للمكتب الوطني المغربي للسياحة والذي يمكن لهم أن يفتحصوا بعين المكان الوثائق ذات الصلة. يجب تبليغ الشركة المعنية بإشعار بالفحص قبل ذلك. وعلى المكتب الوطني للمطارات أن يوافي وزارة السياحة بالبيانات اللازمة المتعلقة بالركاب الصاعدين للطائرة بالمغرب. تدون المخالفات التي تم معاينتها في تقريريبلغ في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم إلى الشركة المعنية للإدلاء بملاحظاتها خلال أجل الشهر الموالي لتاريخ تبليغها بالتقرير المذكور. كل إغفال أو نقصان أو تقليل في البيان الشهري المذكورأعلاه، يعاقب عليه بغرامة تساوي 25%من مبلغ الرسم الذي وقعا لتدليس فيه أو التملص منه ويؤدي لإصدار أمر بالاستخلاص من لدن المكتب الوطني المغربي للسياحة يتعلق بالرسم التكميلي وبالغرامة. وترفع الغرامة إلى 100%من مبلغ الرسم إذا ثبت سوء النية	يقترح هذا التعديل احداث الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة بهدف : -1 الوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب ومساهمته في البرنامج الأممي لتمويل الأدوية والعلاجات الموجهة للقضاء على الأوبئة الكبرى. -2 تعزيز موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي والمساهمة في استدامته عبر تخصيص حصة 50% من حصيلة هذا الرسم للصندوق. -3 تعزيز الموارد المخصصة لإنعاش السياحة من أجل تعزيز جاذبية الوجهة السياحية لبلدنا وجلب السياح من أسواق جديدة.

التعديل رقم: 19

المادة 5 مكررة مرتين

مدونة تحصيل الديون العمومية

المادة	التعديل	التعليل
المادة 5 مكررة مرتين	تنسخ ابتداء من فاتح يناير 2014 أحكام الخامس من المواد 100 و 101 و 102 و 103 و 104 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.175 الصادر في 28 محرم 1421 (3 ماي 2000)	- نظرا للشوائب المتعددة التي يعرفها تطبيق هذه المقتضيات - التزام رئيس الحكومة بإعادة النظر في هذه المقتضيات أثناء انعقاد المناظرة الوطنية حول الجبايات - من توصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي

التعديل رقم: 20

المادة 8

منحة لتجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ومنحة مركبات النقل العمومي للأشخاص عبر سيارة الأجرة من الصنف الأول ومنحة تكسير مركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير.

المادة	التعديل	التعليل
تحدث خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2016 منحة لتجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ومنحة تكسير مركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير. -1 منحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي. ينبغي أن تستجيب المركبات المعنية بهذه العملية للشروط التالية : -ألا يقل عمرها عن 15 سنة .....للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل -أن تكون في وضعية استغلال .....طلب التجديد السالف الذكر -أن تكون في ملكية الناقلين .....قبل فاتح يونيو-2013	تحدث خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2014 إلى 31 ديسمبر 2016 منحة لتجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ومنحة تكسير مركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير. -1 منحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ومنحة مركبات النقل العمومي للأشخاص عبر سيارة الأجرة من الصنف الأول. ينبغي أن تستجيب المركبات المعنية بهذه العملية للشروط التالية : - ألا يقل عمرها عن 15 سنة ..... للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل - أن تكون في وضعية استغلال .....طلب التجديد السالف الذكر - أن تكون في ملكية الناقلين .....قبل فاتح يونيو-2013	يهدف التعديل المقترح إدماج المركبات المخصصة لسيارة الأجرة من الصنف الأول ضمن تجديد الحظيرة الخاصة بالنقل العمومي نظرا لتقادم مركبات هذا النوع والذي يساهم بنسبة عالية في ارتفاع حوادث السير و كون عمر هذه المركبات يفوق 15 سنة مما من شأنه التاثير سلبا على البيئة إضافة إلى الاستغلال المفرط للوقود المدعم بسبب تقادم المركبة.

يجب على مالك المركبة المعنية بالتجديد :

- بالنسبة للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ، أن يكون مقيدا بالسجل الخاص بالمهنة قبل فاتح يناير 2014 وإذا تعلق الأمر بالشخص الاعتباري المشار إليه أعلاه يجب على الشركاء المساهمين أن يكونوا مقيدين بالسجل الخاص بالمهنة قبل فاتح يناير 2014 ؛

- بالنسبة للنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ، أن يتوفر على ترخيص النقل بالوسط القروي (مركبة من الدرجة الثالثة صنف ج) عند تاريخ إيداع الطلب

وتبقى الاستفادة من المنحة مشروطة باستجابة الناقلين المؤهلين للشروط التالية

- بالنسبة للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير:

• الالتزام باقتناء .....يفوق 15 طنا
• وضع المركبة .....من السير على الطرق
• وجوب توفر المركبة .....الجاري بها العمل

ويمكن لناقلي البضائع .....ثمن اقتناء المركبة ذات محرك الجديد ة

- بالنسبة للنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي و النقل العمومي للأشخاص عبر سيارة الأجرة من الصنف الأول :

• الالتزام باقتناء مركبة ذات 15 مقعدا يعادل أو يفوق عمرها عن سنتين وتستجيب لشروط التهيئة الخاصة بالمركبات من الدرجة الثالثة صنف «ج « طبقا للنصوص ال.الجاري بها العمل بخصوص النقل العمومي داخل الوسط القروي ، ومركبة ذات 07 مقاعد يعادل أو يفوق عمرها عن سنتين، تستجيب لشروط التهيئة الخاصة بسيارة الأجرة من الصنف الاول .
• وضع المركبة المزمع تحديدها .....من السير على الطرق
• وجوب توفر المركبة .....الجاري بها العمل

يحتسب مبلغ المنحة على الشكل التالي

النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير(مركبة ذات محرك).....الجدول

النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير مقطورة لنقل الحاويات نصف مقطورة .....الجدول

النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي .....الجدول

النقل العمومي للأشخاص بـ
مركبات مخصصة لسيارة الأجرة من الصنف الأول

سن المركبة المثلفة	المنحة بالدرهم للمركبة التي يقل سنها أو يعادل سنيتين	المنحة بالدرهم للمركبة الجديدة
ما فوق 15 سنة	40.000	60.000

وتستفيد من عملية التكسير والتجديد الصناعة الوطنية للسيارات

يجب على مالك المركبة المعنية بالتجديد :

- بالنسبة للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ، أن يكون مقيدا بالسجل الخاص بالمهنة قبل فاتح يناير 2014 وإذا تعلق الأمر بالشخص الاعتباري المشار إليه أعلاه يجب على الشركاء المساهمين أن يكونوا مقيدين بالسجل الخاص بالمهنة قبل فاتح يناير 2014 ؛

- بالنسبة للنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ، أن يتوفر على ترخيص النقل بالوسط القروي (مركبة من الدرجة الثالثة صنف ج) عند تاريخ إيداع الطلب

وتبقى الاستفادة من المنحة مشروطة باستجابة الناقلين المؤهلين للشروط التالية

- بالنسبة للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير:

• الالتزام باقتناء .....يفوق 15 طنا
• وضع المركبة.....من السير على الطرق
• وجوب توفر المركبة .....الجاري بها العمل

ويمكن لناقلي البضائع .....ثمن اقتناء المركبة ذات محرك الجديد ة

- بالنسبة للنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي :

• الالتزام باقتناء مركبة.....الجاري بها العمل
• وضع المركبة المزمع تحديدها ..... من السير على الطرق
• وجوب توفر المركبة .....الجاري بها العمل

يحتسب مبلغ المنحة على الشكل التالي

النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير (مركبة ذات محرك).....الجدول

النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير مقطورة لنقل الحاويات نصف مقطورة .....الجدول

النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي .....الجدول

التعديل رقم : 21

المادة 13 مكرر

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية
المسمى صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2014، أحكام المادة 18 من قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.10 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012)، كما تم نسخها وتعويضها بالمادة 25 من قانون المالية رقم 115.13 للسنة المالية 2013، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.57 بتاريخ 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) :

المادة	التعديل	التعليل
المادة 18- I- رغبة في التمكن من ضبط.....وصرف نفقاته II- يتضمن هذا الحساب : في الجانب الدائن : - 4.5% من المبلغ المحصل..... (9 أكتوبر 1977) - الحصة المشار إليها.....عقود التأمين. - المبالغ المتحصلة برسم استرجاع إعانات دعم مادة السكر - المخصصات من الميزانية العامة - مساهمات الجماعات..... - ..... - ..... - الموارد المختلفة في الجانب المدين : - ..... - ..... - دفع المبالغ.....	المادة 18- I- رغبة في التمكن من ضبط.....وصرف نفقاته II- يتضمن هذا الحساب : في الجانب الدائن : - 50% من حصيلة الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة - 4.5% من المبلغ المحصل ..... (9 أكتوبر 1977) - ..... - ..... - ..... - ..... - ..... - الموارد المختلفة في الجانب المدين : - ..... - ..... - دفع المبالغ .... خصوصية؛ - الدعم المباشر للنساء الارامل في وضعية هشة. وتحدد شروط ومعايير الاستفادة من هذا الدعم ومبلغه وطرق صرفه بنص تنظيمي..	يقترح هذا التعديل تغيير أحكام المادة 18 من قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.10 بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012) ، كما تم نسخها وتعويضها بالمادة 25 من قانون المالية رقم 115.13 للسنة المالية 2013 ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.57 بتاريخ 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) وذلك بهدف تعزيز موارد هذا الصندوق عبر تخصيص حصة 50 % من حصيلة الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة المقترح إدراجه في مشروع قانون المالية لسنة 2014 بمقتضى تعديل لفائدة هذا الحساب وكذا توسيع مجال تدخله ليشمل بالإضافة إلى المساهمة في تمويل المصاريف المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، والمصاريف المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا تمويل برنامج «تيسير» لمحاربة الهدر المدرسي ، دفع دعم مباشر للنساء الأرامل في وضعية هشاشة وفق معايير ومبالغ سيتم تحديدها بنص تنظيمي.

التعديل رقم : 22

المادة : 14

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية
المسمى «صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري»

المادة	التعديل	التعليل
تغير وتتم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2014، أحكام المادة 24 من قانون المالية رقم 44.01 للسنة المالية 2002، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.346 بتاريخ 15 من شوال 1422 (31 ديسمبر 2001) كما وقع تغييرها وتتميمها: «المادة 24- رغبة.....المدينة والتعمير وإعداد التراب الوطني، يحدث ..... والاندماج الحضري، ويكون وزير السكنى وسياسة المدينة هو الآمر بقبض موارده وصرف نفقاته بالنسبة للعمليات المتعلقة بالسكنى وسياسة المدينة ووزير التعمير وإعداد التراب الوطني هو الآمر بقبض موارده وصرف نفقاته بالنسبة للعمليات المتعلقة بالتعمير وإعداد التراب الوطني. يتضمن هذا الحساب: «في الجانب الدائن: «..... ..... «..... ..... في الجانب المدين:	تغير وتتم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2014، أحكام المادة 24 من قانون المالية رقم 44.01 للسنة المالية 2002، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.346 بتاريخ 15 من شوال 1422 (31 ديسمبر 2001) كما وقع تغييرها وتتميمها: «المادة 24- رغبة.....المدينة والتعمير والنهوض بقطاع الكراء،.....في تجهيز الأراضي المفتوحة للتعمير، والنهوض بقطاع الكراء،يحدث ..... وصرف نفقاته. يتضمن هذا الحساب: في الجانب الدائن: «..... «..... « حصيلة المساهمة الطوعية بنسبة 5% من ثمن الإيجار؛ «حصيلة المساهمة الإجبارية للمكرين عقاراتهم للدولة ومؤسساتها بنسبة 5% من مبلغ الإيجار؛ «حصيلة المداخيل الناتجة عن تخفيض القسط المعفى من الرسم على الإيجار من 40 إلى 35 %». في الجانب المدين: «..... «..... «النفقات المتعلقة بدفع الإعانة المخصصة لدعم السكن الموجه للكراء. «النفقات المتعلقة بتأمين الإيجار.	يهدف هذا التعديل إلى مساهمة صندوق التضامن للسكنى في دعم الاسر في مجال السكن الموجه للكراء وتوفير النفقات المتعلقة بتأمين الإيجار

VI . تعديلات فرق ومجموعتا الأغلبية على مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014

قراءة ثانية

التعديل رقم:1

المادة رقم 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة الأصلية	التعديل	التعليل
الفصل 61 - -1 إن إحداث وتسيير مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي من طرف كل شخص ذاتي أو معنوي، المعرف بها في الفصل 62 بعده يتوقفان على إذن مسبق للإدارة التي توافق على المكان الذي ستقام به هذه المخازن والساحات وتهيئتهما. غير أن هذا الإذن لا يكون لازما عندما يتعلق الأمر بمؤسسات عمومية مؤهلة لتخزين وحراسة البضائع داخل حظائر الموانئ أو المطارات، بمقتضى نصوص تشريعية أو تنظيمية محدثة لها. -2 يتحمل مستغل مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي تجاه الإدارة، طبقا للشروط الواردة في 3 و4 من الفصل 63 بعده، مسؤولية البضائع الموضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي التي يسيرها. عندما يتعلق الأمر ببضائع موضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، الواقعة داخل حظائر الموانئ أو المطارات والمستغلة من طرف المؤسسات العمومية المشار إليها في البند الثاني من 1 أعلاه، فإن ربان الباخرة أوقائد الطائرة أوسائق الناقلة، أو ممثليهم القانونيين لا يتحررون من مسؤوليتهم تجاه الإدارة بخصوص هذه البضائع إلا في حالة قبول مستغل المخازن والساحات المذكورة بتحمل هذه المسؤولية مكان الناقل وتضمين هذا القبول كتابة على التصريح الموجز المشار إليه في الفصول 49 أو 54 أو 57 أعلاه. -3 يجب على مستغل مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي أن يضع رهن إشارة الإدارة، الأماكن والوسائل الضرورية للقيام بالمراقبة الجمركية وفحص البضائع.	الفصل 61 - -1 إن إحداث وتسيير مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي من طرف كل شخص معنوي يكون نشاطه الرئيسي اللوجستيك و النقل الدولي، المعرف بها في الفصل 62 بعده يتوقفان على إذن مسبق للإدارة التي توافق على المكان الذي ستقام به هذه المخازن والساحات وتهيئتهما. غير أن هذا الإذن لا يكون لازما عندما يتعلق الأمر بمؤسسات عمومية مؤهلة لتخزين وحراسة البضائع داخل حظائر الموانئ أو المطارات، بمقتضى نصوص تشريعية أو تنظيمية محدثة لها. -2 يتحمل مستغل مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي تجاه الإدارة، طبقا للشروط الواردة في 3 و4 من الفصل 63 بعده، مسؤولية البضائع الموضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي التي يسيرها. عندما يتعلق الأمر ببضائع موضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، الواقعة داخل حظائر الموانئ أو المطارات والمستغلة من طرف المؤسسات العمومية المشار إليها في البند الثاني من 1 أعلاه، فإن ربان الباخرة أو قائد الطائرة أو سائق الناقلة، أو ممثليهم القانونيين لا يتحررون من مسؤوليتهم تجاه الإدارة بخصوص هذه البضائع إلا في حالة قبول مستغل المخازن والساحات المذكورة بتحمل هذه المسؤولية مكان الناقل وتضمين هذا القبول كتابة على التصريح الموجز المشار إليه في الفصول 49 أو 54 أو 57 أعلاه. -3يجب على مستغل مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي أن يضع رهن إشارة الإدارة، الأماكن »والوسائل الضرورية للقيام بالمراقبة الجمركية وفحص البضائع كما هو منصوص عليه في دفتر التحملات المشار إليه في الفصل 63-1 بعده.	قصد إضفاء المهنية على استغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، يقترح السماح بخلقها فقط من طرف الشركات التي تعمل في ميدان الخدمات اللوجيستيكية والنقل الدولي مع الالتزام باحترام دفتر تحملات واضح ودقيق.

التعديل رقم:2

المادة رقم 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة الأصلية	التعديل	التعليل
الفصل 62 - -5 إن المدة القصوى لبقاء البضائع الموضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي هي المدة المنصوص عليها في الفصلين 66 أو 106 بعده. وبعد انصرام هذا الأجل، تعتبر متخلى عنها لدى الجمرك، طبقا للشروط المحددة في الفصل 106 بعده، البضائع التي لم يقدم بشأنها تصريح مفصل يعين لها نظاما جمركيا أو التي لم يتم سحبها من الجمرك بعد تقديم تصريح مفصل بشأنها، وعلى المستغل وضع هذه البضائع رهن إشارة الإدارة قصد بيعها أو إتلافها طبقا لأحكام الفصل 107 وما يليه من هذه المدونة.	الفصل 62 - -5 إن المدة القصوى لبقاء البضائع الموضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي هي المدة المنصوص عليها في الفصلين 66 أو 106 بعده و تسري هذه المدة ابتداء من تاريخ اكتتاب التصريح الموجز بدخول البضائع إلى هذه المخازن و ساحات الاستخلاص الجمركي، المنصوص عليه في الفصل 63-3 بعده. وبعد انصرام هذا الأجل، تعتبر متخلى عنها لدى الجمرك، طبقا للشروط المحددة في الفصل 106 بعده، البضائع التي لم يقدم بشأنها تصريح مفصل يعين لها نظاما جمركيا أو التي لم يتم سحبها من الجمرك بعد تقديم تصريح مفصل بشأنها، وعلى المستغل وضع هذه البضائع رهن إشارة الإدارة قصد بيعها أو إتلافها طبقا لأحكام الفصل 107 وما يليه من هذه المدونة.	يهدف التعديل المقترح إلى تحديد دقيق للتاريخ الذي يؤخذ بعين الاعتبار لحساب المدة القصوى لبقاء البضائع الموضوعة في مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي المحدد في 45 يوما مع ضرورة التنصيص على أن سريان هذا التاريخ يبتدئ من الدخول الفعلي للبضائع للمخازن المذكورة.

التعديل رقم:3

المادة رقم 3

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة الأصلية	التعديل	التعليل
الفصل 63 :-1 يتوقف استغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي على توقيع المستغل تعهدا عاما مكفولا أو أي ضمانة أخرى مقبولين من طرف الإدارة يتضمنان الالتزام بما يلي: أ) تقديم البضائع الموضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي عند أول طلب لأعوان الإدارة؛ ب) أداء الرسوم والمكوس المستحقة عن البضائع الناقصة وكذا إن اقتضى الحال العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به؛ ت) بتسليم البضائع المتخلى عنها بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي إلى الإدارة عند انصرام الأجل المشار إليه في 5 من الفصل 62 أعلاه.	الفصل 63 : -1 يتوقف استغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي على احترام دفتر تحملات معد من طرف الإدارة وعلى توقيع المستغل تعهدا عاما مكفولا أو أي ضمانة أخرى مقبولين من طرف الإدارة يتضمنان الالتزام بما يلي: أ) تقديم البضائع الموضوعة بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي عند أول طلب لأعوان الإدارة؛ ب) أداء الرسوم والمكوس المستحقة عن البضائع الناقصة وكذا إن اقتضى الحال العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به؛ ت) بتسليم البضائع المتخلى عنها بمخازن وساحات الاستخلاص الجمركي إلى الإدارة عند انصرام الأجل المشار إليه في 5 من الفصل 62 أعلاه.	يهدف التعديل المقترح إلى فرض التزام على المستغل يتعلق بخضوعه لدفتر تحملات يهدف تأطير جيد للعمل داخل مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي.

التعديل رقم:4
المادة رقم 4
المدونة العامة للضرائب

المادة الأصلية	التعديل	التعليل
المادة -125 تخصيص حصيلة الضريبة والتدابير الانتقالية I-..... ..... VI-..... ..... ابتداء من فاتح يناير 2008. VII-بصفة انتقالية واستثنائية من أحكام .... من كل سنة ابتداء من سنة 2014. يجب على الخاضعين للضريبة .... خلال شهر ديسمبر 2013. غير أنه بالنسبة لمبلغ .... يناير 2014 .	المادة -125 تخصيص حصيلة الضريبة والتدابير الانتقالية I-..... ..... VI-..... ..... ابتداء من فاتح يناير 2008. VII- بصفة انتقالية واستثنائية من أحكام .... يخصم مبلغ القيمة المضافة المتعلق بالمشتريات المؤدات خلال شهر دجنبر لسنة 2013 .... من كل سنة لسنة 2014	إضافة هذه الفقرة لتوضيح هذا الإجراء الذي جاء لخدمة المقاولة المغربية.

التعديل رقم:5
المادة 212
(فحص المحاسبة)

المادة الأصلية	التعديل	التعليل
المادة 212 . – فحص المحاسبة I – إذا قررت الإدارة القيام بفحص .... يجب أن يكون هذا الإشعار .... وفي جميع الحالات يجب أن يحدد الإشعار بالفحص فترة الفحص والضرائب والرسوم المعنية أو البنود والعمليات المشمولة بالمراقبة.	المادة 212 . – فحص المحاسبة I – إذا قررت الإدارة القيام بفحص .... يجب أن يكون هذا الإشعار .... وفي جميع الحالات يجب أن يحدد الإشعار بالفحص فترة الفحص والضرائب والرسوم المعنية أو البنود والعمليات المشمولة بالمراقبة. ويقوم أعوان إدارة الضرائب بتحرير إشعار عند بداية العملية المذكورة يوقعه الطرفان وتسلم نسخة منه للخاضع للضريبة.	إضافة فقرة جديدة، الهدف منها: حتى لا يبقى الملزم رهينة أجندة مفتش الإدارة الضريبية، وبما أن عملية انتهاء الفحص تتطلب محضرا موقعا من الطرفين. فإن الحصول على محضر ونسخة عند بداية العملية موقعة بين الطرفين، هو من حق الملزم كذلك.

على سبيل الختم

إن فريق العدالة والتنمية يعي تماما أن مسيرة الإصلاح تحتاج إلى بعد النظر والعمل المحكم والمُضني من أجل تعزيز الإصلاحات الهيكلية، والتي يعتبر قانون المالية أحد أبرز عناصرها.

ومادام هذا الإصدار تناول مختلف الجوانب المتعلقة بقانون المالية لسنة 2014 فإن هذا السياق يفرض تأكيد فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب على أن الأبعاد التي يأخذها إصلاح القانون التنظيمي للمالية ليست مرتبطة بجوانب تقنية أو مالية أو قانونية فقط، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل مختلف مفاصل الدولة، ومهام المؤسسات الدستورية الأساسية ببلادنا.

ولتجاوز سلبيات النظام الحالي لتدبير المالية العمومية نحتاج إلى اعتماد نظام قانوني جديد يخرج قوانين المالية من التدبير اللحظي الآني إلى التدبير الاستراتيجي، ومن المقاربة الحسابية الضيقة إلى اعتماد قواعد الفعالية والنجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولا يمكن أن يتحقّق النجاح في هذه المهمة إلا بتجسيد العمل المشترك بين البرلمان والحكومة، من خلال أربعة محاور ترتكز على مراجعة مضمون قوانين المالية، واعتماد قواعد التدبير الاستراتيجي، واعتماد البعد الجهوي للميزانية، وتصفية الميزانية.

ومن المؤكّد أن الحفاظ على جذوة الأمل متّقدة عند المواطنين، وتكريس الثقة بين المؤسسات والمجتمع، وإقرار تنمية عادلة بين الفئات والجهات، لا يحتاج إلى رفع تحديات راهنة تخبو عند أول منعطف، وإنما تقتضي منا جميعا أن نتوحّد على أرضية التنزيل السليم للدستور، والانطلاق من كون مرحلة ما بعد دستور 2011 هي مرحلة للتأسيس للمستقبل من خلال سن قوانين تنظيمية تكون بمثابة الرافعة التي تشكل قوة دفع إيجابية تستلهم الإكراهات الحقيقية، وتستجيب للانتظارات العميقة والمشروعة لكل فئات المجتمع، وتحفظ لبلدنا تميّزه وريادته الحضارية كما كان عبر التاريخ.

فريق العدالة والتنمية

0537679577/79

0537679792

pjdgroupedirection@gmail.com

www.facebook.com/pjdgroupe

www.youtube.com/user/groupepjd

@pjdgroupecom

مجلس النواب

فريق العدالة والتنمية

0537679577/79

0537679792

pjdgroupedirection@gmail.com

www.facebook.com/pjdgroupe

www.youtube.com/user/groupepjd

@pjdgroupecom

www.pjdgroupe.ma